**جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ـ**

**كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**

**قسم المالية والمحاسبة**

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

**ميدان:** علوم اقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية

**قسم:** المالية والمحاسبة

**تخصص:** محاسبة وجباية معمقة

**إعـداد:- أمال فتح الله**

**- مروة أولاد سالم**

# دور المراجعة الخارجية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية

## دراسة حالة: عينة من محافظي الحسابات بورقلة

نوقشت علنا بتاريخ:.../..../2021

اللجنة المكونة من:

**الأستاذ .....  .....رئيسا**

**الأستاذة .....محمد الهلة  .....مشرفا**

**الأستاذ....  .....مناقشا**

**2021/2020**

**جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -**

**كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**

**قسم المالية والمحاسبة**

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

**ميدان:** علوم اقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية

**قسم:** المالية والمحاسبة

**تخصص:** محاسبة وجباية معمقة

**إعـداد:- أمال فتح الله**

**- مروة أولاد سالم**

# دور المراجعة الخارجية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية

## دراسة حالة: عينة من محافظي الحسابات بورقلة

نوقشت علنا بتاريخ:.../..../2021

بحضور اللجنة المكونة من:

**الأستاذ .....رئيسا**

**الأستاذة .....محمد الهلة .....مشرفا**

**الأستاذ.....مناقشا**

**2021/2020**

# الإهداء

بإسم الخالق العظيم الهادي لمن أراد الهدى، أسلم واصلي على
حبيب قلبي
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
**بعد الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم**
نهدي ثمرة هذا العمل إلى من منحانا الرعاية وكانا لنا عونا
وسندا من نعومة الأظافر إلى ما نحن عليه الآن الذين نعتز
بهم ولا عز لنا بدونهم الوالدين الكريمين أطال الله في
عمرهما
والى الإخوة والأخوات,أسال الله أن يطيل في عمرهم
ويحفظهم من كل شر
إلى جميع الأهل والأقارب

والى جميع الأصدقاء

# الشكر والتقدير

لك الحمد ربي على عظيم فضبك وكثير عطائك
الشكر العظيم للمولى عز وجل على العزيمة والصبر
والتوفيق الذي منحنا إياه طيلة مشوارنا لنصل إلى ما
وصبنا إليه
كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل الهلة
محمد لقبوله إشراف على هذه المذكرة ودعمه العلمي و
توجيهاته القيمة
كما لا ننسى الأستاذ بن داود عبد الرزاق الذي لم يبخل
علينا بالمعلومات المكتسبة من خبرته المهنية الذي كان
بمثابة المشرف الثاني جزاه الله كل خير وكذلك الأستاذ
لبوز نوح وكذلك المحافظ محمد كمال بن زاهي، والحاج
ميموني .
كما نشكر كذلك أعضاء اللجنة المناقشة وكل أساتذة كلية
العلوم الاقتصادية اللذين كانوا عونا لنا في مشوارنا
الدراسي

**الملخص**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المراجعة الخارجية في تقليل من ممارسات المحاسبة الابدعية؛ حيث اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي بالاعتماد على المقابلة والملاحظة من خلال دراسة عينة لمحافظي حسابات لولاية ورقلة ؛

ومن النتائج المتوصل إليها:

_ تعود مسؤولية كشف الأخطاء والتحريفات في القوائم المالية إلى المراجع الخارجي؛

_ للمراجعة الخارجية دور كبير في تعزيز الثقة الأخلاقية لتقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛

_ المعرفة المستمرة لمستجدات الأساليب والمعايير يقلل من ممارسات المحاسبة الإبداعية تدريجيا.

**الكلمات المفتاحية :**

مراجعة خارجية، محاسبة إبداعية، معايير، مراجعة داخلية، مراجعة، محاسبة.

**Summary**

This study aimed to determine the role of external audit in reducing creative accounting practices; Where we adopted the descriptive approach in the theoretical aspect and the analytical approach in the practical aspect, depending on the interview and observation through the study of a sample of governors of accounts for the state of Ouargla;

Among the results obtained:

The responsibility for detecting errors and misstatements in the financial statements rests with the external auditor;

_ External audit has a major role in enhancing ethical confidence to reduce creative accounting practices;

Continuous knowledge of new methods and standards reduces creative accounting practices gradually.

**key words :**

External audit, creative accounting, standards , internal audit, auditing, accounting.

## قائمة المحتويات


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | I |
| الشكر | II |
| ملخص | III |
| قائمة المحتويات | IV |
| قائمة الجداول | VI |
| قائمة الأشكال البيانية | VII |
| قائمة ملاحق | VIII |
| قائمة الرموز والاختصارات | IX |
| **الفصل الأول: الأدبيات التطبيقية للدراسات** | |
| المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية | 03 |
| المطلب الأول: مفاهيم المراجعة الخارجية | 03 |
| المطلب الثاني: أهمية وعوامل والمبادئ المتحكمة في المراجعة الخارجية | 09 |
| المطلب الثالث: المعايير والفروض والمبادئ التي تضبط المراجعة | 15 |
| المبحث الثاني: الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية | 19 |
| المطلب الأول: مفاهيم حول المحاسبة الإبداعية | 19 |
| المطلب الثاني: مختلف جوانب المحاسبة الإبداعية | 21 |
| المطلب الثالث: أثار المحاسبة الإبداعية وممارسات والأساليب المستخدمة | 23 |
| المبحث الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع | 29 |
| المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل | 29 |
| المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع | 31 |
| المطلب الثالث: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف | 32 |
| **– الفصل الثاني: الدراسة الميدانية –عند مكتب محاسبة** | |
| المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة بالدراسة | 36 |
| المطلب الأول: طريقة المستعملة | 36 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة | **40** |
| المبحث الثاني: النتائج والمناقشة | **48** |
| المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة | **48** |
| المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة | **53** |
| الخاتمة | **57** |
| المصادر والمراجع | **58** |
| الملاحق | **64** |
| الفهرس | **78** |

**قائمة الجداول**


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1 _1) | **أهم المراحل التاريخية التي مرت بها المراجعة وكما هو موضح في الجدول** | **5** |
| (1 -2 ) | **جدول مقارنة للمعايير الجزائرية للتدفق مع نظيريها الدولي** | **16** |

## قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| ( 1_ 1) | **يمثل مختلف عناصر نظام رقابة الجودة للمراجعة في سياق المعيار الدولي لرقابة الجودة** | 13 |
| (2_1 ) | **مفهوم التلاعب المحاسبي في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية ( إدارة البيانات المحاسبية )** | 20 |
| (3_2) | الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة | 38 |

**قائمة الملاحق**


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | **شكل المراجعة النهائية** | **65** |
| 02 | **النموذج ألمفاهيمي من العوامل التي تؤثر في المحاسبة الإبداعية** | **66** |
| 03 | **فاتورة الشراء** | **67** |
| 04 | **الكشوفات البنكية** | **68** |
| 05 | **التصريح لدى مصلحة الضرائب** | **69** |
| 06 | **التصريح بالعمال** | **70** |
| 07 | **تصريح لدى الضمان الاجتماعي** | **71** |
| 08 | **تقرير محافظ الحسابات** | **72** |
| 09 | **السجلات القانونية** | **73** |
| 10 | **شكل تقرير محافظ الحسابات ميموني** | **74** |
| 11 | **أسئلة المقابلة** | **75** |
| 12 | **تسهيل الجامعة** | **76** |

**قائمة الاختصارات والرموز**

| الرمز/ الاختصار | الدلالة باللغة العربية | الصفحة |
|---|---|---|
| FASB | **مجلس معايير المحاسبة المالية** | **6** |
| AICPA | **جمعية المحاسبين الأمريكيين** | **8** |
| G50 | **التصريحات الدورية والسنوية** | **37** |
| Secu | **تصريح العمال** | **37** |
| DAC | **تصريح** | **37** |
| DAS | **تصريح** | **37** |
| CASNOS | **تصريح** | **37** |

# مقدمة

**أ _توطئة:**

بعد الظروف الاقتصادية التي شهدها العالم لوحظ أن بعض المؤسسات الاقتصادية انتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ذات معاملات كبيرة الحجم تنفصل الملكية فيها عن التسيير، وهذا بسبب التطور المتزايد والمستمر في العمليات المالية أدى بالمؤسسة إلى التعامل مع مختلف الأطراف والهيئات التي لها مصالح مشتركة وهذا وفقا لمعايير وقوانين ونظم محلية ودولية؛ حيث أدى ببعض المؤسسات إلى إتباع أساليب وفنون تجميلية لتحسين صورة الحسابات المالية لها لإظهارها بصورة غير صورتها الحقيقية، فيستطيع المحاسب وبناءا على رغبة الإدارة أن يتلاعب بالقوائم المالية للمؤسسة؛ مما تسبب في عدم مصداقية القوائم المالية من قبل الجهات المستفيدة (المستثمرون، المساهمين، المقترضون ...الخ)؛ مما أدى بالمؤسسات إلى تبني وظيفة الرقابة الداخلية التي تعمل على إرسال للمتعاملين كل التطورات داخل المؤسسة وتجعلهم على إطلاع بكل التغيرات الحاصلة .

ورغم كل هذا إلا أن أصحاب المصالح لدى المؤسسة تيقنوا من ضعف هذا النظام (نظام الرقابة الداخلي ) وهذا من كثرة تزايد حالات الأخطاء والغش والتلاعب بالقوائم المالية وبممتلكاتهم، الأمر الذي جعلهم يبحثون عن وسيلة أخرى الأكثر ضمانا للاطمئنان على ممتلكاتهم، من هنا ظهرت المراجعة الخارجية وهي مهمة تبدأ بعد انتهاء مهمة المحاسبة، والتي أصبحت وسيلة للحكم على صحة المخرجات المالية للمؤسسة ومدى تطبيقها المعايير المحاسبة فتمثل المراجعة الخارجية على أنها الضمان الأكبر حول مصداقية القوائم المالية؛ لأن وجود طرف ثالث محايد هو بمثابة وسيط بين المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية .

**ب _ طرح الإشكالية:**

بناءا على ماسبق يتبين أن الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة يمكن صياغتها على النحو التالي :

**" ما هو دور المراجعة الخارجية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالمؤسسة الاقتصادية"؟**

من خلال الإشكالية الرئيسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

_ ما المقصود بالمراجعة الخارجية؟

_ هل تعتبر المراجعة الخارجية أداة للتقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟

_ أين يكمن دور المراجعة الخارجية في كشف التلاعب بالحسابات المالية ؟

_ هل يوجد تأثير لنوعية وجودة المراجعة الخارجية على الحسابات المالية ؟

**_الفرضيات :**

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي يمكن أن تمثل إجابة أولية على التساؤلات الفرعية السابقة؛ ويمكن تحديدها في الفرضيات التالية:

_تعتبر المراجعة الخارجية أداة لتقليص ممارسات المحاسبة الإبداعية ؛

_للمراجع الخارجي دور مهم في كشف التلاعب بالحسابات المالية ؛

_جودة المراجعة الخارجية تؤثر على عملية المراجعة الخارجية في مواجهة التلاعبات بالحسابات المالية.

**ث ـ مبررات اختيار الموضوع:**

لقد تم اختيار هذا الموضوع بناءا على مبررات ذاتية وأخرى موضوعية تتمثل فيما يلي:

✓ **مبررات ذاتية:**

_الرغبة في إثراء هذا الموضوع بالنظر لأهميته و بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية ؛

_علاقة الموضوع بمجال التخصص ؛

_ الميول الشخصي لمثل هذه المواضيع.

✓ **مبررات موضوعية:**

_الأهمية التي يحظى بها كل من موضوع المراجعة الخارجية وممارسات المحاسبة الإبداعية ؛

_ الرغبة في معرفة أهم الأساليب والإجراءات المستخدمة من قبل المراجع الخارجي لكشف مختلف ممارسات المحاسبة الإبداعية.

**ج _ أهداف الدراسة وأهميتها :**

تتجسد أهداف الدراسة وأهميتها في ما يلي :

**أهداف الدراسة:**

تهتم هذه الدراسة بتحقيق عدة أهداف منها:

_ إبراز المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمراجعة الخارجية و الممارسات المحاسبية؛

_ الوقوف على مدى قدرة المراجعة الخارجية لمواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية ؛

_ أبراز دور كل من معايير المراجع الخارجي في مواجهة ممارسة التلاعبات بالحسابات المالية.

**ح_ أهمية الدراسة:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خطورة التلاعبات بالحسابات المالية الأمر الذي يتطلب إعداد قوائم مالية ذات موثوقية بعيدا عن التحيز ،وهذا مايزيد من أهمية المراجعة الخارجية في ضمان تحقيق مخرجات النظام المحاسبي.

**خ_حدود الدراسة:**

تم تقسيم حدود الدراسة إلى قسمين هما:

✓ **الحدود المكانية:**

_ حددت الدراسة في حدود إقليم ولاية ورقلة وخصصت في مكتب محافظ حسابات معتمد ألا وهو بن داود عبد الرزاق والاستعانة بمكاتب أخرى .

✓ **الحدود الزمنية:**

_حددت الدراسة بفترة زمنية الممتدة بين 2021/03/31 إلى 29 /04 /2021.

**د_ منهج الدراسة:**

لتحقيق هدف الدراسات ولأغراض اختيار الفرضيات اعتمدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري و المنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

**ذ_ مرجعية الدراسة :**

مرجعيتنا في هذه الدراسة هي اعتمادنا على مجموعة من المصادر الأساسية المتمثلة في الكتب والنقالات؛ والمجلات العلمية و الرسائل الجامعية.

**ر_ صعوبات الدراسة:**

تمثلت الصعوبات في ما يلي:

_ عدم استقبالنا من طرف العديد من مكاتب محافظي الحسابات؛

_ التهرب من إفشاء المعلومات الحقيقية والصادقة ؛

_ قلة تدعيمنا بوثائق ؛

_صعوبة التنقل بين مكاتب محافظي الحسابات.

**ز _ هيكل الدراسة:**

قسمنا دراستنا إلى فصلين :

الفصل الأول يحتوي على ثلاث مباحث، المبحث الأول خصص للمراجعة الخارجية من حيث مفهوم وأنواع والمعايير التي تضبطها أما المبحث الثاني فخصص للمتغير التابع الذي يحتوي على مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية، أما المبحث الثالث فخصص لدراسات السابقة لكلا المتغيرين و أوجه تشابه وأوجه الاختلاف؛

الفصل الثاني هو عبارة على مبحثين الأول تطرقنا إلى الطرق والأدوات المستخدمة في عملية المراجعة أما الثاني إلى عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة.

# الفصل الأول:

# الأدبيات النظرية والتطبيقية

**تمهيد:**

تعتبر المراجعة الخارجية من أهم الميادين الواسعة التي شهدت تطور كبير ومتواصل أدى بها إلى أن تحظى بأهمية بالغة في ترشيد القرار لأنها تمثل وسيلة لمراقبة أعمال المسيرين وهذه الوسيلة تقوم على ابدا رأي فني محايد من قبل المراجع المستقل حول صدق القوائم المالية، يلجا إليها أصحاب راس المال والمساهمين ومختلف الهيئات التي تستخدم القوائم المالية وأصحاب المصالح من اجل حماية ممتلكاتهم ومن اجل الإلمام بالموضوع أكثر قمنا بتقسيم محتوى الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

**- المبحث الأول: المراجعة الخارجية.**

**- المبحث الثاني: المحاسبة الإبداعية.**

**- المبحث الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.**

## المبحث الأول: المراجعة الخارجية

لقد أحدثت حالات التضليل في التقارير المالية التي شهدتها العديد من الشركات العالمية الكبرى تأثيرات عميقة على مهنة المراجعة الخارجية، حيث تسببت في إضعاف مصداقيتها وأساءت إلى سمعة المراجعين الأمر الذي تحرك الباحثين والجمعيات المهنية لاستعادة الثقة العامة من خلال إصدار مجموعة من المعايير المتعلقة بالغش المحاسبي.

### المطلب الأول: مفاهيم المراجعة الخارجية

تعتبر مراجعة الحسابات أحد العلوم الاجتماعية التي تلعب دورا بارزا في الإدارة الاقتصادية للوحدات والموارد المملوكة للمجتمع، وتساعد المراجعة على زيادة ودعم الثقة في القوائم المالية، وبالتالي فهي تعتبر عاملا مهما في زيادة الاستثمارات وتوسيع سوق الأوراق المالية.[1]

#### الفرع الأول: اللمحة التاريخية للمراجعة الخارجية

إن المراجعة ميدان واسع عرف تطورات كبيرة ومتواصلة صاحبة تعقد النشاطات وتنوعها مع كبر حجم المؤسسات وضخامة الوسائل البشرية والمالية المستعملة يصعب فيها يوما بعد يوم التسيير إذ تكثر العمليات المنجزة والمعلومات المتدفقة والخطأ و الانحرافات بل التلاعبات أحيانا.

لقد صاحب تطور المراجعة ( المراقبة ) تطور النشاط التجاري والاقتصادي فمنذ النهضة التجارية في بريطانيا في القرنين الخامس عشر 15 والسادس عشر16 والتطور مستمر الذي تبع تطور المنشاة والمؤسسات فلم تكن الحاجة إلى المراقبة الخارجية قوية في المؤسسات الفردية الصغيرة إذ كان المالك مالكا ومسيرا في نفس الوقت ،غير أن ظهور المنشأة الصناعية الضخمة في عهد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر 18 ،تميز بالحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة لمسايرة الركب ،فكانت الأموال على مستوى الأفراد نادرة وكذا امتناع البعض حيث تتوفر لديه على المخاطرة بها ،مما أدى إلى ظهور شركات الأموال وهذا أدى بدوره إلى انفصال تدريجيا الملكية عن التسيير ،لقد لوحظ مع مرور الزمن أنه من المستحيل أن يشارك كل المساهمين في التسيير وحتى انتخاب وتعيين البعض منهم للقيام بتلك المهمة المتمثلة في مختلف الوظائف الحقيقية للمؤسسة غير ممكن في الغالب ،أما قد تتطلب تلك من الوظائف من الكفاءات متخصصة ينبغي انتقاؤها من سوق العمل ،وهذا بالإضافة إلى تدخل الدولة الكبير في مختلف المجالات وتوسع أجهزتها وعليه فان انفصال ملكية رؤوس الأموال عن إدارتها كانت سبب ظهور المراجعة والمراقبة التي يقوم بها شخص محترف ،محايد ،مستقل وخارجي كوسيلة تطمئن أصحاب الأموال نتيجة ما استثمروه وعن عدم التلاعب فيه.

للمعرفة الصحيحة لعلم المراجعة الخارجية فلا بد من التطرق إلى التطور التاريخي لها:[2]

[1] _ أحمد محمد نور، وآخرون، **كتاب مراجعة الحسابات**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر،2007،ص،65.

[2] _ محمد بوتين، **كتاب المراجعة ومراجعة الحسابات من النظرية إلى التدقيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،ص01.

**قبل 1500 م:**

ظهرت عملية مراجعة الحسابات بعد ظهور المحاسبة إلا أن جذورها التاريخية تعود إلى الفترة التي فرضت فيها أفكار الفيزيوقراطية نفسها في القرن السادس عشر ميلادي 16 م حيث كان المالك يعين أشخاصا لمراجعة الأملاك العقارية ومنتجات الأراضي الفلاحية وبالأحرى كانت مراقبة الممتلكات النقدية والسلعية.

في ذلك الوقت كانت سلطة جبائية الضرائب العينية والنقدية تفرضها الحكومات المركزية لمجموعة من الموظفين يقومون بإمساك سجلات للإثبات حركة جبائية الضرائب ،كما عينت الحكومات مراجعين لفحص هذه السجلات والتأكد من صحتها ،وتركز اهتمام المراجع على منع التلاعب من قبل المسؤولين عن حيازة الأشياء العادية .

**مابين 1500م و1850م:**

خلال هذه الحقبة انتعشت التجارة في أوروبا خاصة في ايطاليا أين ظهرت الحاجة إلى نظام محاسبي يواجه التزايد في المعاملات التجارية فظهر نظام القيد المزدوج وإمكانية تسجيل المعاملات التجارية تسجيلا منظما ومقياسا بالقيم تطور هدف المراجعة بشكل كبير لتكشف عن الأخطاء و التلاعبات عن طريق الفحص المفصل للعمليات طبقا للقياس والتسجيل في الدفاتر والسجلات المحاسبية

**من عام 1850 إلى غاية 1905 :**

تميزت هذه الفترة بظهور شركات المساهمة كبيرة الحجم نسبيا ،ومتعددة الأنشطة تميزت بغياب الملكية عن الإدارة . مما تطلب وجود وكلاء عن أصحاب رأس المال يتولون الرقابة على الإدارة والتأكد من سلامة العائد على رأس المال المستمر ،هذا مايتطلب وجود مراجع مستقل ومؤهل للمراجعة بالإضافة إلى وجود جمعيات مهنية تشرف على المهنة و أدائها لواجباتها .

وكان هدف المراجع آنذاك اكتشاف الأخطاء والتلاعبات ومنع الغش بفحص لنظام المحاسبي وتوجيه الاهتمام إلى تثبيت جانب من نظام الرقابة الداخلية خلال الإجراءات المتبعة لتنفيذ أنشطة المشروع .

**من عام 1905م إلى غاية 1960 م :**

أصبحت المراجعة تهدف إلى التأكد من صحة وعدالة المركز المالي مع بقاء منع واكتساب الخطأ كتعويض فرعي إلى جانب التأكد على أهمية الاعتراف بنظام الرقابة الداخلية .

تغير أسلوب المراجعة التفصيلية إلى استخدام عينات الذي يهتم بالربط بين حجم العينة وكيفية اختيارها ومدى نظام الرقابة الداخلية ومع المسافات الزمنية وكبر مستوى نمو المجتمعات الذي أدى إلى استقلالية الملكية عن الإدارة صارت المراجعة تذكر وتقوم نقاط الضعف والقوة عن طريق التحليل والتوصيات ؛ ويمكن تلخيص ما سبق ذكره في الجدول رقم (1.1) الموالي.[1]

[1] _ عبد الفتاح الصحن، **كتاب المراجعة بين النظرية والتطبيق**، ص ص26،27.

❖ الجدول رقم(1.1):أهم المراحل التاريخية التي مرت بها المراجعة.

| الفترة | الهدف من عملية المراجعة | مدى الفحص | أهمية الرقابة الداخلية |
|---|---|---|---|
| قبل عام 1500 | _اكتشاف التلاعب والاختلاس . | _ بالتفصيل | عدم الاعتراف بها . |
| من1500 إلى 1850 | _اكتشاف التلاعب والاختلاس . | بالتفصيل | عدم الاعتراف بها . |
| من1850 إلى 1905 | _ اكتشاف التلاعب والاختلاس<br>_ اكتشاف الأخطاء الكتابية . | _ بعض الاختبارات ولكن الأساس هو المراجعة التفصيلية. | عدم الاعتراف بها . |
| من1905إلى 1933 | _ تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي .<br>_ اكتشاف التلاعب والأخطاء. | _ بالتفصيل ومراجعة اختباريه . | اعتراف سطحي . |
| من 193 إلى 1940 | _ تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي .<br>_ اكتشاف التلاعب والأخطاء | _ مراجعة اختيارية . | بداية في الاهتمام . |
| من1940 إلى 1960 | _ تحديد مدى سلامة، وصحة تقرير المركز المالي . | _ مراجعة اختيارية | اهتمام وتركيز . |

❖ **المصدر**: محمد فاتح محمود المغربي، كتاب المراجعة والتدقيق الشرعي، دار الجنان للنشر والتوزيع، ص 26.

**الفرع الثاني: مفهوم المراجعة الخارجية :**

إن المفهوم العام للمراجعة أو التدقيق هو فحص حسابات وحدة اقتصادية ما للتأكيد من صحتها ،وبتعبير أخر فالتدقيق هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا اقتصاديا منظما وبشكل يمكن المدقق من تقديم تقريره الذي يضمنه رأيه الفني المحايد المستقل حول مدى دلالة القوائم المالية لذلك المشروع عن المركز المالي له في نهاية فترة زمنية محددة

التدقيق علم يتمثل في مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية فترة محددة.[1]

بالنسبة للمراجعة الخارجية لقد تعددت التعريفات نذكر منها .

المراجعة الخارجية هي المراجعة التي تقوم بها جهة مستقلة عن المنشأة ولاتخضع لإشراف الإدارة وتعتمد هذه المراجعة خصوصا في الشركات المساهمة الوكيلة عن المساهمين وتطبق إدارة الشركة هذه المراجعة على أساس القانون الأساسي لها وكذلك بقانون الشركات المعمول به [2]

[1] _ سردوك فاتح، مذكرة نيل شهادة الماجستير، **دور المراجعة الخترجية للحسابات في نهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، مسيلة،2003،2004.

[2] _ Faouerrenard_ **théorie pratique de l'oudit inteme édition d'erganisation**

المراجعة الخارجية هي فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والسندات والحسابات والدفاتر الختامية بالمؤسسة تحت [1]التدقيق فحصا انتقادي منظما يقصد الخروج برأي فني محايد على مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح وخسائر عن تلك الفترة

تتمثل عملية المراجعة الخارجية في عمليات المراجعة المؤدية لأطراف خارج المؤسسة محل المراجعة عن طريق خبراء [2]متخصصين مستقلين عنها كما يمكن أن يكونوا موظفين تابعين كما يطلق عليهم المراجعين الخارجيين حيث يتميز هؤلاء المراجعين بالتأهيل والاستقلال ويقوم المراجع الخارجي بأداء عملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها

❖ **دور المراجعة الخارجية**[3] :

يلخص بيان مفاهيم المحاسبة رقم واحد 1 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية ( FASB ) الدور الاجتماعي للمراجعة بواسطة مراجع مستقل حيث تشير إلى أن فعالية الأفراد والمنشات والأسواق و الحوكمة في تخصيص الموارد النادرة على الاستعمالات البديلة تزيد إذا كان متخذو القرارات الاقتصادية لديهم معلومات تعكس قدرة وأداء المنشاءات التجارية لمعاونتهم في تقييم البدائل المختلفة ،والعائد المتوقع ،والتكاليف ،والمخاطر ... والمراجع الخارجي المستقل يقوم عادة بفحص القوائم المالية بجانب معلومات أخرى ،جميع الفئات التي تمد المراجع بالمعلومات أو تستخدمها تنظر إلى رأي المراجع في معظم الأحيان بأنه يزيد من الثقة في المعلومات أو درجة الاعتماد عليها .

**الفرع الثالث: أشكال المراجعة الخارجية:**

هناك أنواع متعددة من التدقيق تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية التدقيق من خلالها. ولكن مستويات [4]الأداء التي تحكم جميع الأنواع واحدة . وبوجه الإجمال ،يصنف التدقيق حسب وجهات النظر المختلفة إلى مايلي :

1. **من حيث نطاق عملية التدقيق**

✓ **تدقيق كامل** :وهنا يقوم المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل .

✓ **التدقيق الجزئي** : وهنا يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات أو البنود دون غيرها كأن يعهد إليه بتدقيق النقدية فقط ،أو جرد المخازن ...الخ، وفي هذه الحالة لايمكن الخروج برأي حول القوائم المالية ككل ،وإنما يقتصر تقرير المدقق على ما حدد له من مواضيع .

2. **من زاوية توقيت المراجعة:** [5]

[1] )_ محمد توهامي طواهر، مسعود صديقي، **كتاب المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري و الممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2005، ص،ص، ص ،ص، ص 23 24 25 26 27 .

[2] )_ محمد التهامي ، **ظواهر المراجعة وتدقيق الحسابات** ، دار الجامعة، الجزائر 2003، ص ص 13 .14- .

[3] )_ احمد حلمي جمعة ، **مدخل إلى التدقيق الحديث** ، الطبعة الثانية ، دار الصفاء للنشر ، عمان 2005 ،ص 16 .

[4] )_احمد عبد المولى الصباغ، كامل السيد احمد ألعشماوي،عادل عبد الرحمان احمد **أساسيات المراجعة ومعاييرها**،جامعة القاهرة 2008،ص 11

[5] )_ خالد أمين عبد الله، **كتاب علم تدقيق الحسابات الناحية العلمية والنظرية** , الطبعة الرابعة 2007,دار وائل للنشر والتوزيع ،ص 27 .

✓ **المراجعة المستمرة :يقوم** المراجع في هذا النوع من المراجعة بفحص وإجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة.

o **محاسن المراجعة المستمرة:**

_ توفير الوقت الكافي لدى المراجع ؛

_ إمكانية عرض القوائم المالية الختامية في وقت مبكر من السنة؛

_ إمكانية كشف الأخطاء والغش والتلاعب في وقت مبكر والعمل على تصحيحية ؛

_ التنظيم الجيد للعمل من قبل المراجع في مكتبه .

o **مساوئ المراجعة المستمرة:**

_ احتمال قيام موظفي المؤسسة بتغيير أو حذف أرقام أو قيود تم إثباتها في السندات بعد مراجعتها سواء كان بحسن نية أو بقصد الغش لتغطية الاختلاس، إسنادا على أن المراجع لا يعود ثانية لفحصها ؛

_ حدوث ملل لدى المراجع ولدى المراجع ولدى الموظفين نظرا للوقت الطويل المستغرق ؛

_ إن الزيارات المتكررة والمستمرة للمراجع تعطل عمل موظفي المديريات محل المراجعة .

✓ **المراجعة النهائية** : يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية ،إذ يعين المراجع في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي ،والواقع أن هذا النوع يكون في المؤسسات الصغيرة .

نستطيع أن نميز بين المزايا والعيوب في هذا النوع من المراجعة عبر الأتي :

o **مزايا المراجعة النهائية:**

_ عدم إمكانية تلاعب الموظفين في المستندات والسجلات وكل ما يتعلق بالسنة المالية الماضية من معالجة للبيانات المحاسبية والقوائم المالية الختامية، باعتبار أن المعلومات التي تنصب عليها المراجعة تعود إلى سنة مالية انتهت؛

_ انخفاض تكاليفها نسبيا مقارنة بالمراجعة المستمرة، اعتمادا في ذلك على الوقت المستغرق.

o **عيوب المراجعة النهائية:**

_ قصر الفترة الزمنية اللازمة للمراجعة ،مما يؤدي إلى عدم التمكن من إصدار حكم سليم حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في ظل العمليات العديدة للمؤسسة ؛

_ إن اكتشاف الأخطاء والتلاعب بعد انتهاء السنة المالية قد يترتب علية عدم إمكانية معالجة ماتم اكتشافه ،مما يعكس صراحة عدم تمثيل المعلومات المحاسبية المراجعة للحقائق داخل المؤسسة،شكل(1):المراجعة النهائية في أخر العام [1]انظر الملحق رقم (01)

[1] )_ **كتاب خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة ،بميك ،منهج المهارات ، المالية والمحاسبة المتقدمة ،الرقابة المالية والتدقيق الداخلي** ،الطبعة الرابعة 2006 ،ص7

**3. من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق**

- ✓ **التدقيق الداخلي** :ويقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمنشأة ،وذلك من أجل حماية أموال المنشأة ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية و إنتاجية ممكنة للمشروع وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية .[3]
- ✓ **التدقيق الخارجي** :وغرضه الرئيسي الخلاص إلى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالي ،وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمالها عن الفترة المالية العينة.[2]

**4. التدقيق من حيث درجة الإلزام**

- ✓ **التدقيق الإلزامي** : وهي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها ،حيث يلتزم المشروع بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباته واعتماد القوائم المالية الختامية له .ومن ثم يترتب على عدم القيام بتلك المراجعة وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة.[3]
- ✓ **مراجعة اختيارية**:وهي التي تتم دون إلزام معين بقانون أو بلائحة معينة، ومنها بعض المراجعات التي قد تطلبه إدارة المنشأة من المراجع الخارجي لتحقيق غرض معين أو للتحقق من أمر ما أو اتخاذ قرار معين بنار على نتيجة المراجعة.[4]

**5. التدقيق من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ**

- ✓ **التدقيق العادي** :وهو ماسبق الإشارة إليه من أنه فحص البيانات المثبتة بالسجلات والدفاتر ،والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها لنتيجة الأعمال والمركز المالي ،وإبداء رأي المدقق الفني المحايد حول ذلك.
- ✓ **الفحص لغرض معين** :**ويكون** هذا النوع من التدقيق بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة يستهدفها الفحص.[5]

**الفرع الرابع: أهداف المراجعة الخارجية:** انطلاقا من التعاريف المقدمة لها يظهر لنا جليا تطور أهداف هذه الأخيرة من حقبة زمنية إلى أخرى نتيجة التطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى لذلك سنورد الأهداف من المراجعة في النقاط التالية :

- **حسب الدكتور محمد بوتين :**

o **أهداف عامة للمراجعة** :هدف المراجع الأساسي من وراء هذا الفحص هو هدف عام متفق عليه دوليا ،حيث أن المراجع حسب جمعية للمحاسبين الأمريكيين AICPA يدرس تلك القوائم بهدف إعطاء الرأي حول الصورة الفوتوغرافية للوضعية المالية نتائج العمليات تطور تلك الوضعية احتراما للمبادئ المحاسبية المتفق عليها ،فينهي المراجع مهمته بالادلاء بهذا الرأي النهائي المحايد المدعم بأدلة في تقرير عام كما سنرى.

---

[1]_ خالد أمين عبد الله، **كتاب علم تدقيق الحسابات الناحية العلمية والعلمية**، مرجع سابق.
[2]_ محمد توهامي طواهر، مسعود صديقي، **كتاب المراجعة وتدقيق الحسابات**، مرجع سابق.
[3]_ عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، **أسس المراجعة والأسس العلمية والعملية**، الدار الجامعية، ص ص،42،43.
[4]_ محمد السيد سرايا، **أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، ص ص،42،43.
[5]_ خالد أمين عبد الله، مرجع سابق الذكر،ص ص،31،32.

**الأهداف الخاصة** :سعيا وراء تحقيق الأهداف العامة السابقة الذكر يجد المراجع نفسه أمام أوضاع ثانوية ،مما قد يؤدي به إلى انجاز أهداف خاصة مثل اكتشاف أعمال الغش والتزوير وتحسين التسيير.[1]

**المطلب الثاني: أهمية والعوامل والمبادئ المتحكمة في المراجعة الخارجية:**

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهمية المراجعة الخارجية والعوامل المؤثرة عليها وكذلك المبادئ المتحكمة فيها كما هو موضح في الأتي:

**الفرع الأول: أهمية المراجعة الخارجية:**

تعتبر المراجعة الخارجية وسيلة لا غاية و تهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف خارجية وداخلية, بحيث يشعر المستخدم إن بإمكانه الاعتماد عليها بكل ثقة, وتعتبر الأطراف التالية من أهم الجهات التي تهتم بالمراجعة وتقاريرها :

- **أصحاب المؤسسة:** سواء كان المالك فردا أو شركاء أو مساهمين فان تقرير المراجع يعتبر أداة فعالة تمكنهم من الاطمئنان على سلامة استثمار أموالهم في المؤسسة.
- **إدارة المؤسسة** : على الرغم من أن إدارة المؤسسة تخضع لمراجعة أعمالها من قبل المراجعين ،فإنها من أول الأطراف التي تستفيد من البيانات المحاسبية التي تمت مراجعتها لأغراض التخطيط والرقابة ومتابعة أعمال المؤسسة .
- **المستثمرون** : يهتم المستثمرون بالتقارير المالية ويؤكدون على ضرورة دقة قائمة نتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسة للحكم على معدلات الربحية واحتمالات تحققها في المستقبل ،وذلك بهدف تقدير حدود الاشتراك أو المساهمة في رأس مالها .
- **البنوك والدائنون** : فالبنوك يهمها الاطمئنان على سلامة المركز المالي للمؤسسة ،وعلى مقدار رأسمال ثابت وكذا رأسمال العامل ،وذلك تمهيدا لمنحها قروضا وتسهيلات ائتمانية أو تيسيرات بنكية معينة ؛

أما الدائنون فيهمهم الاطمئنان على مكانة وسلامة المركز المالي للمؤسسة، والربحية الحالية المحتملة والمحتملة للمؤسسة مستقبلا ،وكذلك درجة السيولة بالنسبة لأصولها المتداولة وذلك لإمكانية استمرار منحها الائتمان الممكن والتعامل معها مستقبلا .

- **الهيئات المنظمة لتداول الأوراق المالية :لكون** تعليمات هذه الهيئات تنص على ضرورة كون حسابات الشركات التي يتم تداول أسهمها وسنداتها ،قد تمت مراجعتها .
- **المحللون الاقتصاديون والماليون** :حيث يعتمدون على القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات ،عند تقديم توصياتهم لعملائهم نحو أفضل أوجه الاستثمار .
- **الباحثون وطلبة الدراسات العليا** :باعتبار القوائم المالية من المصدر والمراجع المهمة بحوثهم ،وأن مصداقية هذه المصادر تكون أعلى حالة كونها موقعة من مراجع الحسابات .
- **الجهات العامة** :وذلك لأغراض عديدة منها مراقبة النشاط الاقتصادي ،أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة ،واتخاذها أساسا للربط الضريبي ،أو لتحديد أسعار بعض المنتجات ، أو لتقديم الإعانات المالية لجهات معينة.[2]

[1] _ محمد بوتين، مرجع سابق، ص ص،18،19.

[2] _ محمد البشير جلول، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية**، أطروحة الماستر, جامعة أم البواقي, 2015.2016 ص ص 20.21

**ـ الفرع الثاني: أنواع مخاطر المراجعة الخارجية :**

حفاظا على استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الكافي تقوم لجنة المراجعة بوضع ضوابط تحد من المخاطر التي تواجهه ،وتتمثل المخاطر التي تهدد استقلال المراجع الخارجي ودور لجنة المراجعة في الحد منها فيما يلي:

باستقرار أهم الإرشادات الصادرة المنظمات المهنية والدراسات العلمية المتعلقة بمخاطر المراجعة نجد أنها جميعا اتفقت على أن مخاطر المراجعة تتكون من المكونات التالية:[1]

لقد اهتمت العديد من المنظمات والجمعيات المهنية في كافة أنحاء العالم بموضوع مراقبة جودة الأداء في شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة ،والعمل على تحسين مستوى الأداء المهني لهذه الشركات و مكاتب المراجعة وبما يخدم جميع الأطراف ذات المصلحة ،كذلك فرضت بعض هذه الهيئات المهنية على أعضائها مجموعة من المعايير المهنية وقواعد وأدأب سلوكيات المهنة لكي ينم تنفيذ عمل المراجعة والمحاسبة وفقا لأعلى معايير الجودة.[2]

❖ **المخاطر الملازمة ( الضمنية ، الطبيعية ) :**

المخاطر الملازمة تقيس تقييم المراجع لاحتمالية وجود تحريف جوهري ،وذلك قبل النظر في فعالية الرقابة الداخلية ،وتربط هذه المخاطر بطبيعة العمل وبيئته وطبيعة أرصدت الحسابات أو مجموعة من المعاملات .

**المخاطر الرقابية:**

بأنها تلك المخاطر من إمكان حدوث تحريف في رصيد حساب ما أو نوع ما من العمليات _ والذي قد يكون هاما في حد ذاته أو إذا أضيف إلى غيره من أخطاء في أرصدة حسابات أخرى أو أنواع أخرى من العمليات_ ولا يمكن منع التحريف أو اكتشافه في الوقت المناسب عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية .

**مخاطر الاكتشاف:**

و هي مقياس مدى قبول المراجع الخارجي وجود خطأ مادي بالقوائم المالية وذلك بعد إتمام عملية المراجعة وإبداء الرأي الموضوعي حول القوائم المالية.[3]

**الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المراجعة**

ونوجز أهم هذه العوامل في العناصر التالية :

➢ **عوامل مرتبطة بمكتب المراجعة** : تتعلق هذه العوامل بالنقاط التالية :

← **خصائص فريق المراجعة :**

**الاستقلالية والحياد** : التي يعتبر من أهم مقومات مهنة المراجعة ،ذلك أن يشترط ألا يكون للمراجع الخارجي أي مصالح مادية مع المؤسسة التي يقوم بمراجعتها ،وألا يكون لأحد أقربائه مصالح من نفس النوع لأن تلك المصالح قد تؤثر على استقلاليته ؛

**التأهيل العلمي والخبرة المهنية** : يعتبر هذا العامل من بين العوامل التي تؤثر على كفاءة وفاعلية مهنة المراجعة ؛

---

[1] _ هدير محمد نبيل، وديع يوسف، **تقييم دور لجان المراجعة في تطبيق قواعد حوكمة الشركات**، أطروحة ماجستير،2010،ص149.

[2] _ لخذاري عبد الجليل، زين يونس، **مدخل تحليل مخاطر المراجعة لرفع كفاءة وجودة المراجعة الخارجية**،ص3.

[3] _ فاتح السردوك، احمد نصير، **اطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة ومراقبة الجودة الخارجية**,

**السمات الشخصية لمحافظ الحسابات** : العلاقة بين الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية وقواعد السلوك المهني للمراجع الخارجي هي علاقة طرديه وتعزيز الاهتمام بها يساعد كثيرا على تحسين جودة أداء المهني وتتمثل هذه السمات في الصفات السلوكية والقيم الأخلاقية .

- **خصائص مكتب المراجعة** : ويشمل هذا العامل على النقاط التالية :

**حجم مكتب المراجعة** :هذا العامل الذي يعتبر من بين العوامل التي تؤثر على جودة مهنة المراجعة ؛

**عدد الدعاوي القضائية المرفوعة** : يعتبر تصاعد عدد دعاوي القضائية المرفوعة مؤشرا واضحا على قدم قدرة مكتب المراجعة على اكتشاف التحريفات الجوهرية الموجودة بالقوائم المالية ،حيث تتعرض المكاتب إلى خسائر مادية كبيرة والمسائلة القانونية إضافة إلى فقدانه ثقة الجمهور وبالتالي تفقد المهنة جودتها.[1]

ـ آليات التخفيض من مخاطر الدعاوي القضائية نذكر منها:

- الالتزام بمعايير المراجعة المهنية المتعارف عليها وقواعد سلوك المهنة ؛
- تعيين مستشار قانوني دائم بمكتب المراجعة للحصول على المشورة القانونية السليمة في جميع الأمور والمواقف القانونية التي تحمل أخطار محتملة.

o **المنافسة والأتعاب** : أتعاب محافظ الحسابات هي تلك الأتعاب التي يتقاضاها مقابل عمله ويؤدي انخفاض الأتعاب إلى عزوف المهنيين عن مزاولة المهنة وهذا يؤثر سلبيا على جودة العمل المنجز .

- **عوامل مرتبطة بعملية المراجعة** : وهي كالأتي :

- **تخطيط أعمال التدقيق**: يعتبر التخطيط ضروري لضمان تنفيذ المهمة بفاعلية وكفاءة وتخفيض المخاطر إلى مستوى مقبول

- **دراسة وفحص نظام الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر**:

يعتبر فهم محافظ الحسابات للنظام المحاسبي والرقابة الداخلية للعميل ينعكس بالإيجاب على جودة المهنة من خلال التخطيط الجيد والتحكم في مخاطر المراجعة وتصحيح الاختلالات إلى أقصى حد ممكن.[2]

وعرف نظام الرقابة الداخلية :" من أنها مجموعة من النظم الرقابية المالية وغير المالية التي تضعها الإدارة بقصد:

. تسيير نشاط المؤسسة بطريقة فعالة وسليمة، التأكد من الالتزام بالسياسات الإدارية والقانونية، المحافظة على الموجودات ،وأنها استعملت بكفاءة وفاعلية، تأمين اكتمال ودقة السجلات إلى أقصى حد ممكن.[3]

**كفاية أدلة الإثبات**: حيث يجب أن تكون أدلة الإثبات ذات موثوقية وملائمة لكي يعتمد عليها المراجع الخارجي في تدعيم رأيه ،بحيث ينعكس على جودة أدائه من خلال على الأخطاء والمخالفات التي تم اكتشافها .

---

[1] _ زين يونس ،زين عيسى، **مخاطر مهنة المراجعة على جودة المراجعة ،دراسة تحليلية لأراء عينة من المراجعين الخارجين في الجزائر**

[2] _ عبد الرحمان محمد سليمان رواشد, **اثر مخاطر الدعاوي القضائية على سمعة مراجعي الحسابات ومهنة المراجعة**, غزة ـ فلسطين.

[3] _ هادي التميمي, **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**, الطبعة الثالثة 2006 و دار وائل للنشر,جامعة بريطانية, ص 81.

وهذا ما جاء به المعيار الجزائري رقم 505 الموسوم بالتأكيدات الخارجية حيث نص في مقدمة المعيار : فحسب ما ذكر جاء ليعالج كيفية الاستعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجي بهدف الحصول على أدلة الإثبات ،حيث يعود الهدف من الإجراء هو جمع عدد كبير من أدلة الإثبات والعناصر المقنعة التي يستند عليها المدقق أثناء تأسيس رأيه .

- **التقرير والإفصاح** : يعتبر تقرير محافظ الحسابات هو حصيلة عملية المراجعة بحيث كلما كان التقرير ذا جودة كلما سهلت عملية الاتصال بينه وبين قارئي القوائم المالية مما ينعكس إيجابا على جودة الأداء.[1]

➢ **عوامل مرتبطة بالأطراف الخارجية** : و يركز هذا العنصر على :

← **المؤسسة محل المراجعة .**

← **مستخدمي القوائم المالية:** يلعب مراجعو الحسابات دورا هاما في توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية ،فالإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية للبنك ،وقد تقوم في بعض الأحيان بالخروج المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو قيام بغش لإخفاء الأداء الضعيف أو زيادة الأرباح لدعم مراكز البنك الوظيفية [42]، وللقوائم المالية خصائص وهي:

- **القابلية للفهم** :نقصد بالقابلية للفهم خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بيسر ،لتحقيق الفائدة منها ،بمعنى البيانات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيدات

- **الملائمة** :يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار في الوقت المناسب وتكون ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرار بحيث تساعد المستخدمين في إجراء التنبؤات .

- **القابلية للتماثل والمقارنة** : تكون المعلومة قابلة للمقارنة عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية لتسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنات لها مدلول في الوقت وبين المؤسسات.[3]

- **الصدق في العرض** : ونعني بهذه الخاصية ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام و الأوصاف المحاسبية من ناحية الموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام و الأوصاف لعرضها.[4]

الهدف من مراجعة القوائم المالية:

ـ إن هدف مراجعة القوائم المالية هو تمكين المراجع الخارجي من إبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت في كافة جوانبها العامة ،طبقا لإطار إعداد التقارير المالية المطبق ؛

[1] _ محمد لمين لعروم, سامية فقير, **تطبيق المدقق الخارجي لمتطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 الموسوم بالتأكيدات الخارجية في الممارسات المهنية المحلية** ،جامعة محمد بوقره ،بومرداس الجزائر .

[2] _ مروة بوقادوم ،**الرقابة الخارجية في الجزائر وأثارها على عدالة القوائم المالية للبنوك التجارية** ،جامعة لبليدة 2 ،ص 210

[3] _ مسعود كسكس ،محمد زرقون ،**دور مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية** ،2018 ،جامعة غرداية وجامعة قاصدي مرباح ورقلة.

[4] _ نشيدة أحططاش ،**تأثير عوامل جودة التدقيق الخارجي المتعلقة بالمدقق على موثوقية القوائم المالية** ،جامعة سطيف ،الجزائر ص 133

ـ تعتبر مراجعة القوائم المالية مهمة من مهام التأكد وذلك كما هو معرف في إطار عمليات التأكد فيعرف الإطار ويصف عناصر وأهداف عملية التأكد.[1]

← **المنظمات المهنية .**

**الشكل رقم (4): يمثل مختلف عناصر نظام رقابة الجودة للمراجعة في سياق المعيار الدولي لرقابة الجودة 1[5]:**

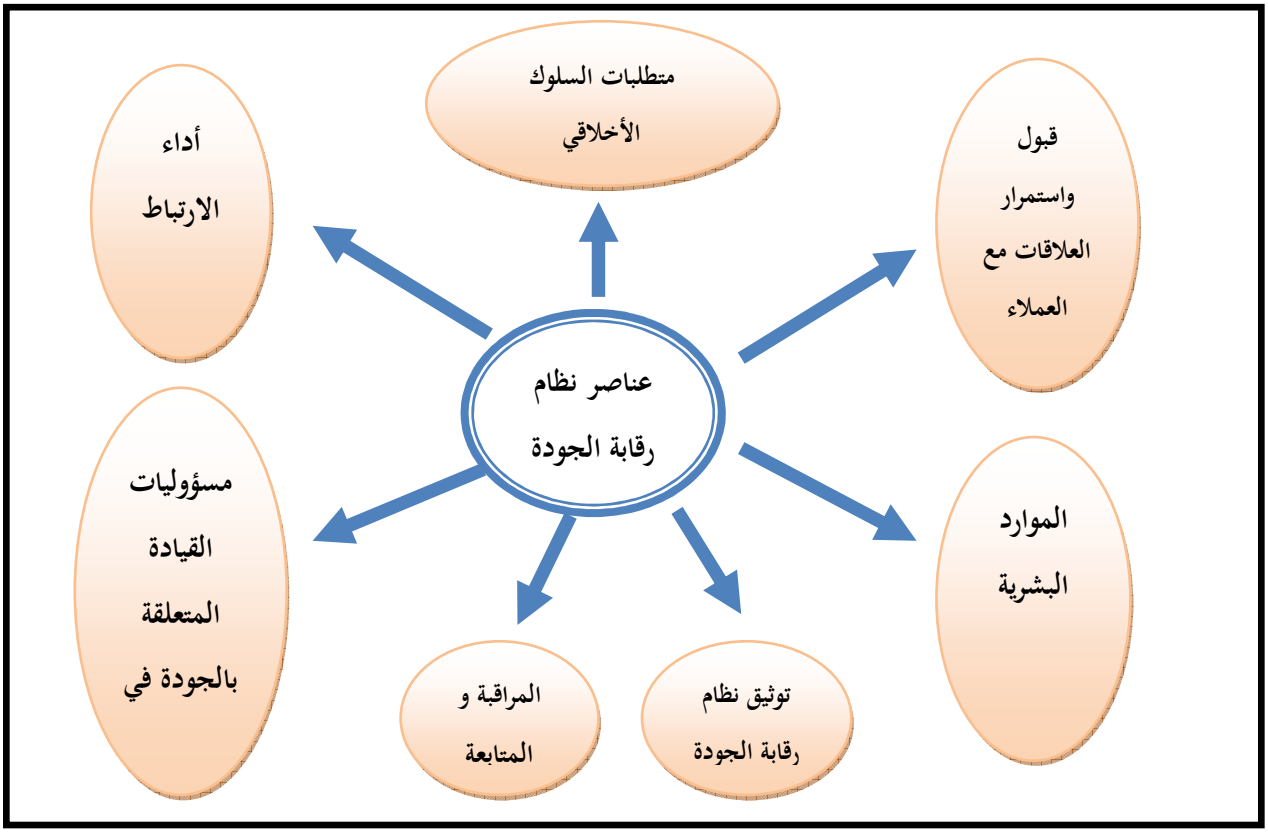


**المصدر:** فاتح سردوك، وآخرون إطار مقترح لإعادة رقابة جودة المراجعة بالجزائر في ظل المعيار الدولي لرقابة الجودة ، جامعة الواد ـالجزائر ،الجامعة التقنية الوسطى ـ العراق .

## ـ الفرع الرابع: مبادئ المراجعة الخارجية:

تنقسم هذه المبادئ إلى ركنين الفحص والتقرير على النحو التالي:[2]

**أولا: المبادئ المرتبطة بركن الفحص:**

- **مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:** ويعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وأثارها الفعلية والمحتملة على كيانها والعلاقة بين الأطراف الأخرى واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية عن هذه الآثار .

[1] _ أمال محمد كمال ،وآخرون، **دراسات في المراجعة** ،الطبعة الأولى الاصدار الثاني، جهاز الكتب بكلية التجارة ،جامعة القاهرة ،2017 2018 ص 12 .

[2] _ المولدي محجوب ،وآخرون، فعالية **المراجعة الخارجية للقوائم المالية في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة حمة لخضر ـالواد .

- **مبدأ الشمول في مدى الفحص الخياري** :يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المنشأة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنشأة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه التقارير .
- **مبدأ الموضوعية في الفحص** :نشير إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا كتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ أكبر من غيرها .
- **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية** :نشير إلى وجود فحص مدى كفاية الإنسانية في المنشأة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المنشأة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عن ما تحتويه المنشأة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة .

**ثانيا: المبادئ المرتبطة بركن التقرير:**

- **مبدأ كفاية الاتصال :يشير** إلى مراعاة أن يكون تقرير مدقق الحسابات أداة لنقل العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.
- **مبدأ الإفصاح** :يشير إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة ،ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة.[1]

**مبدأ النسبية:** يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير عمليات تفسير واضح لكل تصرف غير عادي يواجه به المراجع و أن تبني تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضعية[2].

**مبدأ الإنصاف:** يجب أن تكون محتويات تقرير المراجع وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء الداخلية أو الخارجية.

وجدير بالذكر أن المبدأ عبارة عن نتائج وتعليمات مشتقة من مفاهيم وبديهيات ومصادر ذات مجال معين وتكون منسقة مع هذه المقومات كما أنها تكون قادرة على تفسير الإجراءات والطرق المحاسبية المتبعة فعلا في التطبيق العملي، كما يجب أن تصاغ في شكل قضايا تفسيرية وهذه القضايا قد تكون قضايا غائبة أو سببية.[3]

[1]_ وليد بن كيكي, **واقع مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة** , مذكرة لنيل شهادة الماستر,جامعة أم البواقي,2013 .2014 ص

[2]_ مراد بودباب ، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية** ،مذكرة نيل شهادة الماستر ،جامعة جيجيل ـالجزائر. ص14

[3]_ مرجع سابق الذكر.

## ـ المطلب الثالث: المعايير والفروض والمحددات التي تضبط المراجعة الخارجية:

تعتبر المعايير الخارطة التي تسير عليها المراجعة الخارجية والتي لابد إتباعها من أجل سير مهنة المراجعة الخارجية وكذلك الفروض والمحددات تضبط عمل المراجعة كما سوف نتناول:

**ـ الفرع الأول: معايير المراجعة الخارجية :**

تحتاج مهمة المراجعة كغيرها من مجالات النشاط والمهن الأخرى إلى وجود إطار من المعايير التي توفر الإرشادات اللازمة لممارسي مهنة التدقيق والمراجعة وبما يحافظ على مستوى جودة عملية المراجعة.

ونعتمد المراجعة كمهنة على مجموع من المعايير المتعارف عليها ،التي تصدرها الهيئات المهنية وتلقى القبول العام ،وتنعكس على الإجراءات التي تتبع بصده القيام بواجبات هذه المهنة وهي عبارة على ثلاث أنواع من المعايير نذكر:[1]

**أولا: أنواع معايير المراجعة الخارجية:**

**المعايير العامة أو الشخصية:**

وتوصف هذه المجموعة من المعايير بأنها عامة لكونها تعد كمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التدقيق ،كما أنها توصف بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية لمدقق الحسابات الخارجي وتتكون المعايير العامة أو الشخصية من ثلاث عناصر وهي :

- ✓ أن عملية الفحص تتم عن طريق شخص أو أشخاص مؤهلين علميا أو عمليا يمكنهم من أداء وظيفتهم كمدقق ؛
- ✓ يجب الاستقلال . الحياد . في أي عمل يوكل للمدقق للقيام به ؛
- ✓ يجب أن يبذل المدقق العناية المهنية الملائمة ويلزم بقواعد السلوك المهني عند إعداد التقرير.[2]

1 **معايير إعداد الفحص الميداني:**

ترتبط هذه المعايير( بتنفيذ عملية تدقيق الحسابات ) بمعرفة مدقق الحسابات ،وتشمل هذه المجموعة على ثلاث معايير هي :

المعيار الرابع: التخطيط السليم للتدقيق والإشراف على المساعدين .

المعيار الخامس :فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية .

المعيار السادس :الحصول على أدلة الإثبات الملائمة والكافية.[3]

**معايير إعداد التقرير:**

ـ يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ؛

ـ يجب أن يبين التقرير الظروف التي لم يتم فيها تطبيق هذه المبادئ بثبات في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة ؛

---

[1] _ عبيد سعد شريم ،لطف حمود بركات ،**كتاب أصول مراجعة الحسابات الطبعة الثالثة 2011**،الأمين لنشر والتوزيع ،جامعة صنعاء .

[2] _ أحمد قايد نور الدين ، **كتاب التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية ،الطبعة الأولى 2015** ،دار الجنان لنشر ،ص 22 .

[3] _ فضل مسعد ،خالد راغب الخطيب ، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات ،الطبعة الأولى 2009** ،دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ،جامعة البتراء ،ص ص 98 99 .

ـ تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية كافية بطريقة معقولة للإفصاح عن المركز المالي ونتيجة الأعمال ، ما لم يذكر خلاف ذلك في التقرير؛[1]

ـ يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع عن القوائم المالية ككل ،أو على بيان بأن المراجع لا يستطيع إبداء الرأي في القوائم المالية .

**ثانيا: إسهامات دولة الجزائر في تطوير مهنة المراجعة :**

وبصفة عامة فان الاهتمام بجودة المراجعة سواء من قبل المشرعين أو الهيئات المهنية قد أثرت بصفة مباشرة على مهنة المراجعة بفعل سن القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية والمعايير المهنية ،وهذا إيمانا منهم بالدور المنوط بالمراجعة كآلية من آليات الرصد الخارجي في إضفاء المصداقية والثقة في القوائم المالية الدورية و / أو المرحلية التي تعدها وتصدرها الشركات محل المراجعة ، والتي تعتبر الوعاء الأهم للمعلومات المالية التي تعتمد عليها مجموعة من الأطراف الخارجية من أجل اتخاذ قراراتها.[2]

← **أهمية المعايير الجزائرية للتدقيق:**

يمكن توضيح أهمية المعايير الجزائرية للتدقيق في الجزائر مهنة التدقيق باختصار في النقاط الآتية :

- رفع مستوى مهنة التدقيق بالجزائر ؛
- تعتبر دليلا يسترشد به محافظ الحسابات عند قيامة بتدقيق القوائم المالية؛
- تبين واجبات ومسؤوليات محافظ الحسابات عن تدقيق القوائم المالية ؛
- تساعد محافظي الحسابات على تجنب الأخطاء أثناء تدقيق القوائم المالية؛
- تحسين من جودة تقارير التدقيق المبنية على الموضوعية والمصداقية بعيدا عن الشكلية؛
- تجنب الإشكالات والغموض المحتمل حول المتطلبات التي يحتاجها المدقق لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.[3]

❖ **جدول رقم(1–2): جدول مقارنة للمعايير الجزائرية للتدقيق مع نظيرتها الدولية**

| المعايير الجزائرية للتدقيق | | المعايير الدولية للتدقيق | |
|---|---|---|---|
| رقم المعيار | اسم المعيار | رقم المعيار | اسم المعيار |
| 210 | اتفاق حول أحكام مهام التدقيق | 210 | الموافقة على شروط التكليف |
| 505 | التأكيدات الخارجية | 505 | المصادقات الخارجية |
| 560 | أحداث تقع بعد إقفال الحسابات والأحداث اللاحقة | 560 | الأحداث اللاحقة |
| 580 | التصريحات الكتابية | 580 | الإقرارات الخطية |
| 300 | تخطيط تدقيق الكشوف المالية | 300 | التخطيط لتدقيق البيانات المالية |
| 500 | العناصر المقنعة | 500 | أدلة التدقيق |

[1] _ السيد أحمد السقا ،نصر محمد جعيصة ،**كتاب المراجعة و خدمات التأكد مدخل متكامل** ،جامعة طنطا 2007 ،ص37 .

[2] _ مفروم برودي ،مراكشي عبد الحميد ،**العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية من وجهة نظر محافظي الحسابات في الجزائر** ،جامعة غرداية ـالجزائر ، ص194 .

[3] _ بصري ريمة ،بن بلقاسم سفيان،**مدى تطبيق مدققي الحسابات للمعايير الدولية والمعايير الجزائرية للتدقيق الخاصة بأدلة الإثبات بتسليط الضوء على المعيار رقم 505 المصادقات الخارجية** ،جامعة الجزائر 3

| | | | |
|---|---|---|---|
| 510 | مهام التدقيق الأولية ـ الأرصدة الافتتاحية | 510 | عمليات التدقيق الأولية لأرصدة الافتتاحية |
| 700 | تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية | 700 | تكوين رأي وإعداد التقارير حول البيئات المالية |
| 520 | الإجراءات التحليلية | 520 | الإجراءات التحليلية |
| 570 | استمرارية الاستغلال | 570 | المنشأة المستمرة |
| 610 | استخدام أعمال المدققين الداخليين | 610 | استخدام أعمال المدققين الداخليين |
| 620 | استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق | 620 | استخدام أعمال مدقق خبير |

**المصدر**: فياش أمال، بوعبانة فتيحة، مدخل مقارن للمعايير الجزائرية للتدقيق مع نظيرتها الدولية ،جامعة الجزائر 3

**الفرع الثاني: فروض المراجعة الخارجية :**

إن إيجاد فروض للتدقيق عملية ضرورية لحل مشاكل التدقيق والتوصل إلى نتائج تساعدنا على إيجاد نظرية شاملة لها وتتمثل الفروض الأساسية التي تعتمد عليها نظرية المراجعة في الأتي :[1]

- ✓ ليس هناك تعارض محتمل في المصالح بين المراجع ومعدي المعلومات المالية ؛
- ✓ بناءا على الفرض الأول يتمثل الفرض الثاني في أن المراجع يستطيع الحفاظ على نزعة الشكل المهنية بداخلة وهي التزام الحياد والاستقلالية ؛
- ✓ يتصرف المراجع كالمراجع فقط وتعني المقومات الذاتية التي تتعلق بالشخص المراجع وتكوينه العلمي ؛
- ✓ يلتزم المراجع بالالتزامات المهنية المحددة أو القابلة لتحديد هذه الالتزامات تتمثل في المقومات الموضوعية من تشريعات وما تصدره من الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات ؛
- ✓ المزاعم أو النتائج الاقتصادية يمكن التحقق منها ومراجعتها ،وهذا يعكس عدم التأكد والبحث وجمع أدلة الإثبات الكافية والصالحة لإزالة حالة عدم التأكد ؛
- ✓ نظام الرقابة الداخلي الجيد يمكن الاعتماد عليه ،وذلك بسبب الأهداف المرجو تحقيقها من وضع نظام للرقابة داخل التنظيم وهو حماية أصول المنشأة واختيار دقة البيانات المحاسبية وتحفيز الكفاءة التشغيلية التي أصبحت تمثل محول مهم لعلم التدقيق سيتم التعرض له في مجال أخر وهي عبارة عن ( مراجعة المهام ) ؛
- ✓ ما لم يكن هناك العكس فإنما حدث في الماضي سيحدث في المستقبل وهذا الفرض يتعلق بكمية ونوع الأدلة التي يمكن جمعها.[2]

**الفرع الثالث: محددات المراجعة الخارجية** : تشير جودة المراجعة الخارجية إلى مدى قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية والإعلان عنها.

[1] _ أحمد نور الدين ،**التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية ،الطبعة الأولى 2010** ،دار الجنان لنشر والتوزيع ،ص13

[2] _ زاهر عاطف سواد ،**مراجعة الحسابات والتدقيق ،الطبعة الأولى 2009** ،دار الراية لنشر والتوزيع ،عمان الأردن ص ص 16 17 .

**حجم منشأة المراجعة** : وتقاس بعدد زبائنها ،فكلما كبر حجم منشأة المراجعة كلما تحسن مستوى المراجعة ،إلا أن بعض الدراسات عارضت هذه النتيجة .

- **سمعة منشأة المراجعة** : حيث توجد علاقة ايجابية بين سمعة منشأة المراجعة وجودة المراجعة ،بما يساهم في تفسير نسبة منخفضة من إجمالي التغيير في عملية المراجعة لقلة شركات المراجعة التي تهتم بالسمعة .
- **مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلي** : وهو يمثل متغير ايجابي مع جودة عملية المراجعة بما تمثله الرقابة من دافع للمراجعين نحو الالتزام بالمعايير المتعارف عليها عند تنفيذ عملية المراجعة .
- **تخصيص المراجع أو معرفة المراجع بالصناعة** : حيث توفر المعرفة التخصصية للمراجع في النشاط أو الصناعة التي يعمل بها العميل محل المراجعة ،من بناء أحكام قوية ومتميزة بها تنعكس إيجابا على جودة عملية المراجعة .
- **مدة خدمة المراجعة** : بحيث يفسر أن طول مدة المراجعة يضعف من استقلالية المراجع نظرا لتوطد علاقته بالإدارة بما يمكن أن يسمح لها بأن تمارس أساليب إدارة الأرباح .
- **أهمية العميل موضوع المراجعة** : هناك علاقة سلبية مع جودة عملية المراجعة نظرا لما تمثله أتعاب العميل بنسبة كبيرة من إجمالي إيرادات منشأة المراجعة أي تشكل ضغط على مهمة المراجعة .
- **أتعاب العميل** : فهي تمثل مقياس مزدوج فقد تدفع المراجع لبذل جهد أكبر بما ينتج جودة مراجعة عالية ،أما في حالة السلب قد تكون هذه الأتعاب العالية وسيلة ضغط على المراجع أو حافز للتغاضي عن التلاعبات .
- **تعرض المراجع للمساءلة القانونية** : وهي تحقق تأثير نفسي ايجابي يحقق رادع للمراجع عن الفشل في الكشف عن المخالفات الجوهرية .[1]

[1] _ معاذ عروج ، **دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة أم البواقي سنة 2015 /2016 ،ص ص 12 13 .

## ـ المبحث الثاني: المحاسبة الإبداعية

أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جداً خلال السنوات الأخيرة خاصةً بعد أحداث انهيار شركة (أنرون) وغيرها من الشركات الرائدة، وتحميل شركة (آرثر اندرسون) بكونها الشركة المسؤولة على تدقيق حسابات شركة (أنرون) جزءاً من مسؤولية انهيار الشركة، واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلةً بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تُظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح

### ـ المطلب الأول: مفاهيم حول المحاسبة الإبداعية

تعرف المحاسبة الإبداعية بأنها اختيار واستخدام وتغير السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والممارسات المحاسبية الخاطئة في التأثير على المعلومات المحاسبية وقيم البنود الظاهرة في القوائم المالية وبما يحقق أهداف ومصلحة فئة معينة دون باقي الفئات الأخرى.

**ـ الفرع الأول: مفهوم المحاسبة الإبداعية [1]**

ـ إن المعنى الظاهري لمصلح المحاسبة الإبداعية يبدو من الوهلة الأولى كما لو أنه نوع جديد من أنواع المحاسبة، في الوقت الذي لا يوجد في حقيقة الأمر تأهيل وتنظير علمي لهذا النوع من المحاسبة لأنه ظهر أساسا من خارج الوسط الأكاديمي للمحاسبة، وبشكل أساسي من قبل المهنيين والمحللين الماليين في الأسواق المالية ليشير إلى أن المحاسبة تتضمن إبداعا في التحايل والتلاعب وتضليل المستثمرين ومستعملي المعلومات المحاسبية والمالية.

هي الممارسات التي تعمل على تغيير القيم المحاسبية إلى قيم مرغوب فيها من الإدارة أو الإدارة والمساهمين معا، ولكن تنحصر [2]

في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات في إطار قانوني لكنها قد تكون غير أخلاقية وتشمل المحاسبة النفعية، إدارة الأرباح، تمهيد الدخل، والاحتيال في التقارير المالية

تعرف المحاسبة الإبداعية إنها عملية التلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال الأخذ بمزايا الغموض في القواعد واختيار ممارسات[3] الإفصاح و القياس من بين هذه القواعد لتغيير القواعد المالية مما هي عليه لتصبح بالصورة التي يرغبها معدو هذه القوائم.

ـ وعرفها أحد الباحثين بقوله: (تعرف المحاسبة الإبداعية بأنها عملية قيام الإدارة باستغلال الثغرات أو حالات الغموض [4] في المعايير المحاسبية بهدف تقديم صور متحيزة عن الأداء المالي للشركة، وعادة ما يتم ذلك دون الإخلال بنصوص القواعد والمبادئ المحاسبية بل الإخلال بجوهرها.

---

[1] )ـ رشا حمادة, **دور لجان المراجعة ف الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**, قسم المحاسبة كلية الاقتصاد ص 07 .

[2] )ـ اونيس عبد المجيد, زرقواد وسام, **أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة للتلاعب بعناصر القوائم المالية وسبل الحد منها,المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي**.

[3] )ـ **عجلة محمد. دور الإبداع المحاسبي والمحاسبين في التسيير واتخاذ القرارات**, أطروحة دكتوراه, جامعة البليدة 2009 , ص 185.

[4] ـ( shah atul K . **Exploring the influences and constraints on creative accounting in the united kingdom the European accounting review**. May 1998.vol7Issue1.pp 83.84.

كما عرفه احمد الهلباوي، بأنه يقصد بالمحاسبة الأخلاقية (كما يعرفها العديد من المحللين والاقتصاديين ) وهي إتباع بعض الحيل[4] والأساليب المحاسبة لجعل الشركة المساهمة تبدو بشكل وصورة أفضل من الواقع ,سواء كانت من حيث قوة مركزها المالي و/أو حجم أرباح الصافية و/أو وضعها التنافسي والمالي والتشغيلي.

**شكل رقم (1ـ2) :مفهوم التلاعب المحاسبي في إطار المبادئ والمعايير المحاسبية ( إدارة البيانات المحاسبية )**

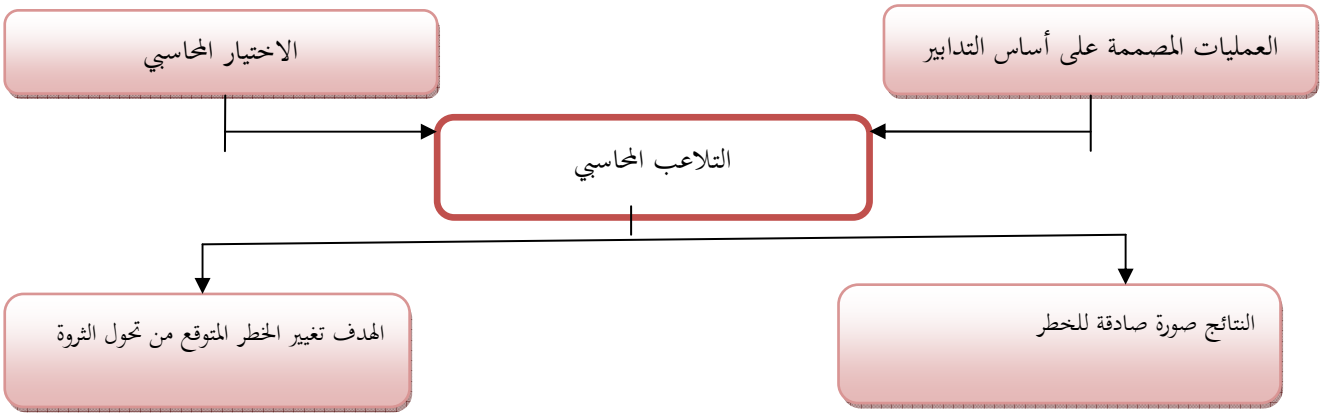


**المصدر**: سوياد أمينة، دور مراجع الحسابات الخارجي في اكتشاف التظليل في القوائم المالية والتقرير عنه ،جامعة سطيف، ص5

**الفرع الثاني :العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية**:هنالك عوامل ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية وهي كما يأتي[1] :

– المنافسة الشديدة بين الشركات المختلفة ومحاولة عكس صورة عن الشركة كأفضل المجهودفي الساحة التنافسية حتى لو كان ذلك من خلال ابتداع أرباح مختلفة من قبل إدارة الشركة.

– ظهور مشكلة الوكالة و ذلك نتيجة فصل إدارة الشركة أي المنفذين عن ملكية الشركة أيا لمساهمين و ظهور اختلاف بالمصالح و الأهداف بين المدراء الذين يبحثون عن ثروات شخصية و الأمن الوظيفي و للحفاظ على مصالحهم فلا يرغبون في تحمل مخاطر كبيرة استثمارات الشركة، و بين أصحاب الملكية أو المساهمين الذين يهدفون إلى تعظيم القيمة السوقية للسهم لشركتهم، مما أدى بالمساهمين إلى اللجوء إلى عوامل لتخفيف حدة مشكلة الوكالة هما :

**أ. قوى السوق** : إحدى قوى السوق المهمة من المساهمين الرئيسيين، مثل شركات التأمين، البنوك، المستثمرين الكبار و الذين هم يسعون إلى تعظيم قيمة السهم لشركتهم لتعظيم ثرواتهم عن طريق الضغط على إدارة الشركة لتعظيم القيمة السوقية للسهم لشركتهم.

**ب. تكاليف الوكالة**: ربط الحوافز المادية للإدارة بأرباح الشركة وتعظيم سعر السهم في السوق وبالتالي تعظيم ثروات المالكين وعليه فإن مشكلة الوكالة من الأسباب و العوامل التي أدت إلى ظهور الحاسبة الإبداعية واستعمالها إما للحفاظ على موقعها أو لزيادة المكاسب المرتبطة بنسبة من الأرباح، مما جعل الإدارة إلى ابتكار و ابتداع أرباح غير جوهرية. بالإضافة إلى ما يلي :

– حرية الاختيار للمبادئ المحاسبية[2]:

[1] )- فبال زينب ، ديفني حياة ،دور التدقيق الخارجي ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة أدرار ،ص 25 .
[2] )- معاذ بوعر وج ،مرجع سابق ،ص ص 47 48 .

تسمح القواعد والسياسات المحاسبية للوحدة الاقتصادية أحيانا أن تختار من بين مختلف الطرق المحاسبية التي تستخدمها في إعداد قوائمها المالية، إذ تسمح المعايير المحاسبية بالاختيار من بين البدائل المحاسبية المختلفة وهنا يترتب عليه اختيار الوحدة الاقتصادية الطرق المحاسبية التي تتلاءم مع أهدافها ورغباتها والتي تحقق أفضل صورة لأدائها .

– حرية التقديرات المحاسبية :

يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي والتوقع وهذا يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات بشكل متفائل أو متحفظ حسب احتياجاتها ورغبتها في التأثير على فقرات القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقا .

– توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية :

يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت تنفيذ وحدوث بعض العمليات الحقيقية إلى تحقيق الانطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية، فإذا ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي ت ا ره مناسبا فقد تؤجل تنفيذ هذه العمليات أو تعجل من تنفيذها وذلك لتحقيق أهداف ومكاسب معينة .**الشكل** رقم2) :النموذج ألمفاهيمي من العوامل التي تؤثر في المحاسبة الإبداعية[1] الملحق رقم 2

**الفرع الثالث: مجالات المحاسبة الإبداعية**

يتم التطرق في هذا العنصر لكلا من المحاسبة الإبداعية وأشكالها:

**مجالات المحاسبة الإبداعية [2]:**

يأخذ الإبداع المحاسبي بشكل عام مجالات عدة، فقد يكون إبداعا إداريا، جذريا، مخططا، جوهريا، تنظيميا، فرديا، جماعيا، داخليا أو خارجيا، غير أن مجالات الإبداع المحاسبي يمكن ذكرها على سبيل المثال في المجالات الآتية :

✓ نظام المعلومات المحاسبي، المفاهيم، التعاريف، الفروض، الأسس والقواعد والمعايير المختلفة للمحاسبة، القياس المحاسبي ( التقييم )، أساليب التسجيل أو التقييد وعرض البيانات المحاسبية والقوائم المالية، طرق توزيع أو تحميل المصاريف المختلفة، أساليب إعداد وعرض التقارير، أساليب التحليل المالي، تطوير البرامج المالية المحاسبية .

**المطلب الثاني: مختلف جوانب المحاسبة الإبداعية:**

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أشكال المحاسبة الابدعية ودوافعها والحيل التي مورست فيها كما هو في الأتي:

**الفرع الأول: أشكال المحاسبة الإبداعية**

تنوعت أشكال المحاسبة الإبداعية بتنوع أساليب التلاعب بالحسابات ويمكن تصنيفها كما يلي :

❖ **أشكال المحاسبة الإبداعية حسب ابتسام شريط :**

**1)_ المحاسبة النفعية** :وهي الإصرار على اختيار وتطبيق المحاسبة محددة لتحقيق أهداف مرغوبة منها تحقيق أرباح عالية، [1]

[1] )- مشيد محمد ،**الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية** ،جامعة الجزائر ،ص 4 .
[2] )- أحمد محمد الهلباوي ،مرجع سابق ص ص 57 58 .

سواء كانت الممارسات المحاسبة المتبعة مستندة إلى مبادئ المحاسبة المتعارف عليها أم لا .

**2)_ تلطيف صورة الدخل** :هو شكل من أشكال التلاعب في الدخل يتضمن نقل الدخل بين فترات المتفاوتة المستوى وذلك بتخفيض الدخل في سنوات ذات الدخل الجيد ونقلها إلى السنوات ذات الدخل السيئ .

**3)_ إدارة الدخل** :هي التلاعب في الدخل بهدف الوصول إلى هدف محدد بشكل مسبق من طرف الإدارة ،أو متنبئ فيه [2] من قبل محلل مالي،أو ليكون متوافقا مع مسارات محددة للعمل .

**4)_ التقارير المالية المغشوشة** :التقرير عن الوضع المالي للمنشأة بموجب بيانات مالية غير صحيحة من خلال الحذف وعدم الإفصاح عن قيم لتضليل مستخدمي التقارير المالية .

**5)_ ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية** :هي ممارسة لأساليب تختلف عن أساليب المحاسبة الطبيعية للحصول على أرباح غير حقيقية من خلال ممارسات ابتكاريه ومستحدثة قد تكون معقدة في القيم للمصاريف والإرادات .

**الفرع الثاني: دوافع اللجوء إلى المحاسبة الإبداعية**

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى دوافع التي أدت بالإدارة اللجوء إلى ممارسة المحاسبة الإبداعية واهم الحيل المحاسبية والمالية التي كانت سبب في اندلا ع العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية في العا لم ومن أهمها ما يلي :

**دوافع اللجوء إلى المحاسبة الإبداعية:** [3]

**1_** التأثير الإيجابي على سمعة الشركة في الأسواق بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأدائها ؛

**2_** التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية حيث تكون الغاية من ذلك تعظيم القيمة المالية ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركة في الأسواق المالية؛

3_ زيادة الإقراض من البنوك ؛الأمر الذي سيؤثر ايجابيا في عملية اتخاذ القرار الائتماني بمنح القروض[4].

**4_** التلاعب الضريبي وذلك عن طريق تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة المصاريف بهدف تخفيض الهامش الضريبي المترتب عليه؛

**5_**.تحسين الأداء المالي للمؤسسة بهدف تحقيق مصالح شخصية :وذلك بتحسين قيم المؤسسة التي تقوم بإ ا ردتها لعكس صورة ايجابية عن أدائها لغايات شخصية تتمثل في تحسين صورة هذه الإدارة أمام مجالس الإدارة.

**6_** لغايات التصنيف المهني وذلك للحصول على تصنيف متقدم للشركة على منافسيها في مجال العمل مستندة إلى مؤشرات ومعايير مالية.

---

[1] ابتسام شريط, خلود رزاق ليزه, سارة شريف حضرية, **دور حوكمة الشركات في الخد من ممارسات المحاسبة الإبداعية, مذكرة ماستر**, جامعة الوادي, س 39.

[2] )_ أمينة فداوي, **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعي**ة, أطروحة دكتوراه,جامعة باجي مختار عنابة, ص 113

[3] )_ طرق حماد المبيضين ،أسامة عبد المنعم ،**دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموضوعية في البيانات المالية** ،مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية ،العدد الثاني ،2010 ص ص 88 89 .

[4] )- **الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** يومي 7/6 ديسمبر 2017 جامعة الشهيد حمة لخضر .

**الفرع الثالث: الحيل المحاسبية والمالية ودورها في خلق الأزمات الاقتصادية والمالية** [1]

**1)_ حيلة بونزي (مخطط الاحتيال).**

تقوم فكرة بونزي على تجميع المستثمرين بجذوة الاستثمار في المؤسسة بواسطة حملات دعائية قوية قائمة على أن المؤسسة ستدفع للمستثمرين معدلات فائدة مرتفعة جدا في فترة محددة ,وهو ما يغري المستثمرين الجدد في التسارع إلى إيداع أموالهم في المؤسسة ,ويشجع المستثمرين الحاليين بإعادة استثمار ارباحهم مجددا ,وتكمن حيلة بونزي بتسديد فوائد المستثمرين الحاليين وأرباحهم من الأموال المودعة إلى المستثمرين الجدد وهو ما كان يعزز ثقة المستثمرين ويغري المستثمرين المرتقبين .

**2)_ حيلة ريبو 105 وبنك ليمان براذرز**

فكرة ريبو 105 :هي اتفاقية إعادة شراء تتم بين طرفين أو أكثر ،إذ تعد عبارة على قرض قصير الأجل ،يسجل على أساس انه عملية بيع ,حيث تنطوي المعاملة على بيع الأوراق المالية مع الاتفاق في وقت واحد لإعادة شراء الأوراق المالية بسعر محدد في وقت لاحق على إن تتوقف هذه العملية على المعايير المحاسبية ،وقبل ذلك تستخدم الأموال المتحصل عليها من خلال البيع لسداد الديون ، مما يسمح للمؤسسة بان تظهر ميزانيتها بصورة جيدة وإنها تتمتع بالقدرة على دفع التزاماتها عند نشر التقارير المالية ,وتظهر هذه الحيلة بصورة جيدة ولكن بصورة مؤقتة لان المؤسسة سوف تعيد شراء أوراقها المالية لاحقا ، وترجع أمورها كما كانت في السابق ، في سوق إعادة الشراء ,وتستطيع المؤسسات الحصول على الأموال الفائضة من المؤسسات الأخرى لفترات قصيرة ,في مقابل الحصول على ضمانات عادة ما تكون سندات ،بمعنى أخر تقوم المؤسسة بإقراض أموال قصيرة الأجل بضمانات مثل السندات مع الوعد بالتسديد أو إعادة شرائها في وقت لاحق ، مع فائدة صغيرة .

**3)_حيلة مضاعفة الجولة وانهيار مؤسسة أنرون**

هي شكل من أشكال التلاعب في الأسواق المالية ,تحاول تضخيم حجم المعاملات المالية من خلال الشراء المستمر والمتكرر للأوراق مالية أو سلع أو أصول معينة ،كما تستخدم هذه الحيلة لبيع اصل غير مستغل لمؤسسة أخرى, في حين توافق على إعادة شراء الأصول نفسها, والسعر نفسه تقريبا ,وهو ما يخلق انطباعا مضللا عن ارتفاع حجم التداول ،ويؤدي إلى زيادة الاهتمام بهذه الأصول أو الأوراق المالية ،التي هي في الواقع ليست جيدة ,كما تهدف هذه الحيلة إلى التهرب الضريبي أحيانا، فضلا على أنها تساهم أيضا في رفع حجم إرادات ونفقات المؤسسة ولكن من دون تحقيق زيادة حقيقية في أرباحها .

## ـ المطلب الثالث: أثار المحاسبة الإبداعية والممارسات والأساليب المستخدمة:

من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على أثار المحاسبة الإبداعية والممارسات المحاسبية كما لأتي:

**الفرع الأول: أثار المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية**[2] :

تؤدي المحاسبة الابتكارية إلى تغييرات نتائج القوائم المالية على خلاف الحقيقة وبما يؤدي إلى توزيع الثروة وتخصيص الموارد بين الأطراف المرتبطة بالمنشأة ويؤدي أيضا إلى ظهور مشكلة عدم تماثل المعلومات ومشكلة التخلخل الخلقي والاختيار العكسي ومشاكل المراقبة على أعمال الإدارة ومنح الحوافز لها .

[1] )- عادل خالدي ،**الإبداع المحاسبي وتأثره بالإستراتيجية المالية للمؤسسة** ،أطروحة دكتورا ،جامعة يحي فارس ـ المدية .
[2] )- طارق عبد العال حماد ،**كتاب المحاسبة الابتكارية دوافعها أساليبها أثارها** ،الناشر دار الجامعية _الإسكندرية ،ص 42 .

- **أساليب الحد من الآثار السلبية للمحاسبة الابتكارية :**

يمكن الحد من أساليب المحاسبة الابتكارية من خلال الأتي :

- وضع معايير محاسبية عالية الجودة ومتطلبات الإفصاح والشفافية ؛
- وضع معايير مراجعة عالية الجودة ؛
- تفعيل أليه حوكمة الشركات الداخلية والخارجية .

**الفرع الثاني: ممارسات المحاسبة الإبداعية [1]:**

تعد ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية متنوعة ومعقدة ولا يمكن حصرها بحيث يصعب اكتشاف تلك الممارسات لأن ممارسيها يتمتعون بدرجة كبيرة من الكفاءة والخبرة في ميدان المحاسبة ومن خلال الأتي يمكن التعرف عن بعض الممارسات المختلفة في القوائم المالية :

- **ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة ف بيان المركز المالي :**

ترتبط أهمية بيان المركز المالي أو ما يعرف بالميزانية بما يوفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى الشركة والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين ،كما يساعد على التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ،فالمنافع التي يحققها بيان المركز المالي يجب أن تقيم في ضوء مجموعة من المحددات يأتي في مقدمتها أن أغلب الأصول والالتزامات تقيم بالتكلفة التاريخية ،كما أنها لا تظهر العديد من العناصر التي لها قيمة مالية مؤثرة بالمعرفة ومهارات العاملين وتظهر أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان المركز المالي من خلال البنود التالية :

- الأصول غير الملموسة، الأصول الثابتة ( الممتلكات والمنشات والمعدات )، الأصول المتداولة، النقدية، الذمم المالية، الذمة المدينة، الاستثمارات الطويلة الأجل، الموجودات الطارئة، المطلوبات المتداولة، المطلوبات طويلة الأجل، المخزون، حقوق المساهمين

- **ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان التدفقات النقدية :**

يعرض بيان التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلية والخارجية من حيث مصادرها واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة ،ويهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة المستثمرين والدائنين والدارسين وغيرهم في تحليل النقدية من خلال توفير معلومات ملائمة عن مصادر التدفقات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة ،وتظهر أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان التدفقات النقدية كما يلي نذكر منها :

- تصنيف التدفقات التشغيلية ،باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية والعكس ،وهذه الإجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية ؛
- دفع تكاليف تطوير الرأسمالي وتسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة وإبعادها عن التدفقات النقدية الخارجية التشغيلية، وبالتالي فان هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلية.

[1] )– أمينة فداوي ،مرجع سابق الذكر ،من ص 178 إلى 198 .

➢ **ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان الدخل [1]:**

تظهر أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في بيان الدخل من خلال البنود التالية :

- ✓ المبيعات ؛
- ✓ تكلفة البضاعة المباعة ؛
- ✓ مصاريف التشغيل ؛
- ✓ نتيجة الأعمال للأنشطة غير المستمرة.

ويتم ذلك من خلال عدم الإفصاح في قائمة الدخل عن الأثر الذي يترتب عن قرار إغلاق لاحق لخط إنتاجي ما ،خصوصا إذا كانت مساهمة هذا الخط جوهرية في نتيجة أعمال المنشأة لذلك تستخدم عدة طرق و أساليب لتضليل هذه البنود ،ونستعرضها منها طريقتين:

**الطريقة الأولى: تسجيل الدخل بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضوع شك :**

وضمن هذه الطريقة هناك مجموعة من الأساليب:

- o تسجيل الإيرادات والاعتراف بها في حين أن الخدمات المترتبة عن عملية البيع لم تقدم؛
- o تسجيل الإيرادات والاعتراف بها قبل شحن البضاعة وقبل الموافقة النهائية من قبل الزبون على الشراء؛
- o تسجيل الإيرادات على الرغم من أن الزبون لم يلتزم بالدفع؛
- o البيع لجهة قريبة هي ضمن مجموعة المنشأة أو من شركائها الاستراتجيين؛
- o إعطاء الزبون جزءا من القيمة على شكل مقايضة ؛
- o تجميع الإيرادات .

**الطريقة الثانية :تسجيل دخل مزيف :**

وتتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة ،ويندرج تحت هذه الطريقة خمس أساليب:

- o تسجيل مبيعات ليس لها قيمة اقتصادية؛
- o تسجيل النقد المستلم من عمليات الاقتراض باعتباره إيرادات؛
- o تسجيل الدخل الاستثماري باعتباره إيرادات؛
- o تسجيل العائدات الناشئة عن مردودات المشتريات باعتبارها إيرادات؛
- o الإقرار بالإيرادات غير حقيقية قبل عملية اندماج الشركات .

[1] )- مشيد محمد ،مرجع سابق الذكر ،ص ص ص 5 6 7 .

➢ **القوائم المالية الإضافية ( الملحقة ) :**[1]

وهي تشمل كافة القوائم المالية الأخرى التي يمكن إعدادها إلى جانب القوائم المالية الأساسية اعتمادا على درجة الحاجة إلى إعدادها والأغراض التي يمكن أن تساعد في تحقيقها لمجموعة من المستخدمين سواء من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها ،وهي تشمل كلا من :

- قائمة التغير في المركز المالي (قائمة مصادر الأموال و ألاستخداماتها )؛
- قائمة حقوق الملكية؛
- قائمة القيمة المضافة.

**الفرع الثالث: أساليب ممارسة المحاسبة الإبداعية وأساليب الحد منها**

**أولا: إجراءات وأساليب المحاسبة الإبداعية:** [2]

بغية تحقيق الأهداف التي سطرها المسيرون هناك العديد من الوسائل التي يمكن استعمالها لتحقيق ذلك ومن بين الأساليب والإجراءات العملية للمحاسبة الإبداعية كأحد أساليب التأثير على القوائم المالية من عدة زوايا يمكن أن نستخلص منها مايلي :

✓ **مصاريف البحث والتطوير :**

فيما يخص مصاريف البحث والتطوير فان النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية قسمتها إلى جزأين الأول متعلق بمرحلة البحث التي يجب أن تسجل مختلف الأعباء والمصاريف الخاصة بهذه المرحلة ضمن الأعباء العادية للدورة ومرحلة التطوير التي تسجل الأعباء والمصاريف التي تحملتها المؤسسة خلالها ضمن التثبيتات المعنوية ولكن إذا توفرت مجموعة من الشروط وهي :

- توفير نية ورغبة المؤسسة في الاستمرار في مرحلة التطوير وتوجيهه سواء للاستعمال الداخلي أو توجيهه للبيع؛
- قابلية الأصل للاستعمال وللتنازل كما أنه لا بد من إثبات طريقة تحقيق هذا الأصل لمنافع اقتصادية أو لتدفقات نقدية عن طريق توفير سوق نشط لهذا النوع من التثبيتات أو تحديد بشكل دقيق منفعته عند استعماله داخل المؤسسة؛
- لابد من توفر الموارد التقنية والمالية والمادية للاستمرار في عملية التطوير إلى غاية الوصول به إلى أخر مرحلة؛
- إمكانية تقييم مختلف الأعباء والتكاليف التي تحملها مشروع التطوير بشكل صادق وشفاف.

حيث أن أثار هذا الخيار المحاسبي يكون له تأثير على النتيجة وعلى عرض المعلومات المالية والمحاسبية في الميزانية

✓ **مخصصات الاهتلاكات وتدهور القيمة** : الاهتلاكات بشكل عام تمثل استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل خلال مدة المنفعة ،حيث أن النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية ترك المجال والحرية للمؤسسة في اختيار مجموعة من المحددات الخاصة بحساب الاهتلاكات نذكر منها:

- تحديد مدة المنفعة التقديرية؛
- إمكانية الأخذ بعين الاعتبار للقيمة المتبقية للأصل في نهاية مدة الاستعمال من عدمه؛
- اختيار طريقة الاهتلاك المناسبة والأكثر تعبيرا عن استهلاك المنافع الاقتصادية للأصل؛

[1] )- قاسم محمد الحبيطي ،زياد هاشم يحي ،**كتاب تحليل ومناقشة القوائم المالية** ،ص 27 .
[2] )- بن بالقاسم سفيان ،رزقي إسماعيل ،**مقال ممارسات المحاسبة الإبداعية في سياق تبني معايير المحاسبة الدولية** ،ص ص 6 7 .

- إمكانية تغيير وتعديل مخطط الإهلاك عن طريق تغيير مدة الإهلاك أو المبلغ الإهلاك أو حتى طريقة الإهلاك.

✓ **العقود طويلة الأجل** : العقود طويلة الأجل هي عبارة عن العقود التي يكون أجال انجازها طويلا أي يشمل دورتين محاسبيتين متتاليتين وأكثر ،وذلك لانجاز بناية معينة أو أي مشروع وحتى يمكن أن يشمل عمليات تقديم خدمات حيت أن عملية الاعتراف بالإيرادات الناتجة و المتأتية من هذه العقود يمكن أن تكون بطريقة سواء بطريقة التقدم في الأشغال أو حسب طريقة الانتهاء من الأشغال .

✓ **اهتلاك التثبيتات المعنوية وفارق الحيازة** : عملية اهتلاك التثبيتات المعنوية تطرح إشكالية كبيرة من حيث التقييم خاصة إذا كانت لهذه التثبيتات مدة حياة أو مدة منفعة غير قابلة للتحديد بشكل دقيق حيث أن النظام المحاسبي حسب نص فقرة رقم 121 ـ 13 يحدد مدة منفعة التثبيتات المعنوية بعشرين سنة 20كأقصى مدة حياة أو مدة استعمال، وإذا كان عنصر يخالف هذه القاعدة أي يتجاوز هذه المدة أو في حالة غياب كلي للإهلاك لابد من تبرير ذلك في ملحق القوائم المالية.

**ثانيا: أساليب الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية[1]** :

✓ **المراجع الخارجي** : تعد مسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش والمخالفات والتقرير عنها أحد الأسباب الهامة التي ساعدت على ظهور فجوة التوقعات في مهنة المراجعة حيث يعتقد معظم مستخدمي القوائم المالية أن التقرير النظيف يعني أن المراجع قد اكتشف كل الأخطاء المادية الناتجة عن الغش أو المخالفات التي تكون قد حدثت أثناء السنة المالية محل المراجعة .

✓ **قانون( سارينيز – أوكس لي )**: كان لانهيارات كبرى الشركات الأمريكية ( أنرون و وورد كوم ) أثر سلبي على الاقتصاد الأمريكي وعلى مهنة المحاسبة وفقدان الثقة في تقارير المراجعة الخارجية الصادرة عن مكاتب التدقيق مما دعا إلى إيجاد قواعد رسمية مكتوبة تنظم مهنة المحاسبة أكثر وتعمل على استبعاد بعض الممارسات المحاسبية التي من شأنها تضلل مستخدمي القوائم المالية ومنح ثقة أكبر لهم فما يخص ملائمة و موثوقية المعلومات التي تم الإفصاح عنها بالقوائم المالية ،وهو ماتوج من خلال إصدار قانون أوكس لي في سنة 2002

✓ **قانون بان فورد** : يتضمن الاحتيال أفعالا ننطوي على ممارسة الخداع من قبل أطراف متعددة داخل وخارج الشركات بقصد الحصول على منافع اقتصادية مقابل إلحاق الضرر بتلك الشركات ،إذ يتم ارتكاب عمليات الاحتيال عند توافر ثلاث عوامل تتمثل بوجود الفرص والدوافع والتبرير ،وان اكتشاف عمليات الاحتيال يرتبط بضرورة وجود مؤشرات تدل على احتمالية وجوده ،وهنا يلعب قانون بنفورد دورا مهما في توجيه الضوء نحو احتمالية وجود عمليات الاحتيال المالي ضمن السجلات المحاسبية للشركة وهو ما يوفر جهد و الوقت اللازم لاكتشاف عمليات الاحتيال والحد منه.

✓ **أسلوب العصف الذهني** : يعد العصف الذهني من أكثر الأساليب المستخدمة في تحفيز الإبداع والمعالجة الإبداعية للمشكلات في حقول التربية والتجارة والصناعة و السياسة ، أما في مجال التدقيق .

[1] )- سعيدي فارس ،**العرابي حمزة ،مقال تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على مبدأ الإفصاح المالي في ظل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية** ،جامعة لبليدة .

**الفرع الرابع: دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية[1] :**

لجأت الكثير من الدول والمنظمات اتخاذ إجراءات للحد من استخدام المحاسبة الإبداعية نذكر منها:

❖ **التقليل من اختيار أساليب المحاسبة** : إن تعدد الطرق المحاسبية لا يعتبر دائما جانب ايجابي ،بل يمكن أن يكون له أثار سلبية تسمح للمحاسبين باستعمال المحاسبة الإبداعية من خلالها ،ولهذا يجب الحد من عدد من الأساليب المحاسبية المسموح بها أو تحديد الظروف التي يسعى استخدام كل أسلوب . ينتج عن استخدام الأساليب المحاسبية في الكيان صورة مرغوب فيها خلال السنة ،وفي حال ما طبق الكيان نفس الأسلوب في الظروف المستقبلية قد تكون الوضعية المالية للكيان أقل ملائمة مما يريده المساهمون أو المسيرون .

❖ **سوء استخدام الحكم الشخصي** : يمكن بطريقتين أولا بوضع قواعد تقلل من استخدام الحكم الشخصي للمحاسب، مثلا عند تقدير العناصر غير عادية. والطريقة الثانية هي إذا اختار الكيان سياسة محاسبية التي تناسب هذه السنة يجب الاستمرار في تطبيقها في السنوات اللاحقة عندما قد لا تناسبها بشكل جيد .

❖ **المعاملات الاصطناعية:** يمكن حل مشكل المعاملات الاصطناعية استنادا إلى تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، وبالتالي سوف يتم تسجيل المعاملات المرتبطة على الشكل الكلي .

❖ **التوقيت الحقيقي للمعاملات:** من الواضح أن الأمر راجع لتقدير الإدارة مع ذلك فان نطاق استخدام هذا يمكن أن يكون محدودا بسبب إعادة تقييم منتظمة من العناصر الموجودة في الحسابات بحيث تظهر في كل سنة يقع فيها تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في التقدير في الحسابات نفس السنة ،ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن المعايير المحاسبية الدولية تميل إلى التحرك نحو التقييم بالقيمة العادلة وليس على أساس التكلفة التاريخية في عدة معايير محاسبية .

❖ **النظام الإداري:** يساعد النظام الإداري من الحد في استخدام المحاسبة الإبداعية من خلال انجاز نظام يشعر الموظفين بمستوى المخاطر التي يتعرضون إليها نظام التحكم من خلال تقييم نقاط الضعف الحالية والمستقبلية لهذه الممارسات ،وكذلك توفير لمستخدمي القوائم المالية نظام معلوماتي جيد من خلال شفافية المعلومات داخل وخارج الكيان .

❖ **حوكمة الشركات:** تلعب حوكمة الشركات الشركات دورا محوريا في عملية اتخاذ القرارات المالية لأي شركة ،حيث تعمل مثل الإدارة العليا التي تدير وتسيطر على أداء الشركة .إن السبب في حوكمة الشركات أنها طريقة تسمح للسيطرة على ممارسات غير أخلاقية من المحاسبة الإبداعية .

❖ **الجانب الأخلاقي** : يعرف Barnet السلوك الأخلاقي المهني على أنه عملية معقدة تتأثر بالعوامل الشخصية والظرفية والمشاكل ذات الصلة .وينظر إلى المحاسبة الإبداعية عموما على أنها سلوك مشكوك فيه من الجانب الأخلاقي ،لأنه غالبا ما يحاول المحاسب أو المسيرين من استخدام القوائم المالية خلق صورة خادعة عن الكيان ،إذ تحاول المحاسبة الإبداعية إظهار الكيان أكثر صحة وأكثر ازدهارا مما هو عليه في الواقع ،يتم خلق هذه الصورة الخادعة أحيانا عن طريق إخفاء حقائق اقتصادية من خلال سوء الاستعمال المتعمد للمبادئ المحاسبية .

[1] )- معاذ بوعر وج ،مرجع سابق الذكر .

❖ **المراجعة الخارجية** : إن من مهام المراجع إضفاء المصداقية على المعلومات المالية ،وفيما يتعلق بالتدابير الخارجية للشركة ،يجب أن يكتشف المراجعون جهودهم لتحديد التلاعب المحتمل وجوده في المعلومات الظاهرة في القوائم المالية .لهذا العرض، يسعى أن تشمل وظيفة المراجعة تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة لمنع حالات المحاسبة الإبداعية .

## ـ المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الموضوع

اطلعنا على العديد من البحوث والدراسات السابقة المتاحة في مجال المراجعة الخارجية وكذلك المحاسبة الإبداعية وسيتم عرض الدراسات السابقة على النحو التالي :

### المطلب الأول: الدراسات السابقة بالنسبة للمراجعة الخارجية

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق لأهم الدراسات السابقة والتي كانت في حدود الباحثتين

**الدراسة الأولى** : دراسة "**فنيش ابتسام"مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية,جامعة محمد بوضياف المسيلة, تمت الدراسة في 2017_.2018 تحت عنوان دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية .**

تمحورت الدراسة حول دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،إذ هدفت إلى إظهار الدور الذي تلعبه عملية المراجعة الخارجية في المساعدة على تقديم قوائم مالية ذات جودة للجهات المستفيدة منها, وكذا محاولة معرفة وتشخيص تأثير المراجعة على جودة القوائم المالية ،ومن أهم النتائج المتوصل إليها انه يعتبر وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية في المؤسسة يمكن التقليل من حدوث الأخطاء والتلاعبات لضمان تحقيق السير الحسن حسب السياسات الإدارية وتنفيذ القرارات المرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة .

تعتبر المراجعة الخارجية مهنة تتم عن طريق مراجع خارجي مستقل عن المؤسسة هدفه ضمان جودة القوائم المالية من خلال إبداء رائه الفني والمحايد بغية التمثيل الصادق للواقع الفعلي للمؤسسة أمام مستخدمي هذه القوائم .

المراجعة الخارجية تعمل على زيادة القدرة على توصيل المعلومة المحاسبية وهذا من خلال إعداد تقرير نهائي للمراجع الخارجي والذي يحتوي على موثوقية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية .

**الدراسة الثانية** : دراسة "**بوخالفة وسيلة "ماستر دراسات محاسبة وجباية معمقة جامعة قاصدي مرباح ورقلة, تمت الدراسة سنة 2013 تحت عنوان دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية .**

تمحورت الدراسة على مامدى قدرة المؤسسة على الالتزام بإرشادات محافظي الحسابات،إذ هدفت إلى إظهار دور الذي تلعبه عملية المراجعة الخارجية في المساعدة على تقديم معلومات مالية ومحاسبية تتميز بالدقة للجهات التي تطلبها وتسليط الضوء على ما هو موجود فعليا ومقارنته بما هو مدروس،والنتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة أن المراجعة الخارجية وظيفة تتم من طرف مراجع خارجي هدفه إعطاء رأي فني محايد لمستخدمي القوائم المالية عن مدى صحة وعدالة القوائم المالية, وان وجود نظام رقابة داخلي سليم وقوي وخالي من الأخطاء يساعد في عملية المراجعة وان تضافر الجهود من طرف المؤسسة والمراجع الخارجي يؤدي إلى السير الحسن للمؤسسة .

**الدراسة الثالثة:** دراسة **Pavlovic and marai**في 2013, بعنوان **Earnings management vs. Financial reporting fraud Key features for distinguishing**

وهدفت هذه الدراسة إلى مناقشة مفهوم إدارة الأرباح واحتيال الإبلاغ المالي وكيفية التفريق بينهما ضمن إطار معين حيث أن المعايير المحاسبية ونية الإدارة غير كافيتين للتزويد بتفرقة واضحة بينهما، وتوصلت الدراسة إلى أنه من الصعب التفريق بين إدارة الأرباح التي أطلق عليها الباحثان المحاسبة العدائية وبين الاحتيال في الإبلاغ المالي وذلك لغموض مفهوم النية وعدم تأطيره من قبل المعايير المحاسبية، إلا إذا تم الإفصاح عنها باعتبارها عامل ضمني.

**الدراسة الرابعة : maryam aouina. Doctorante en sciences economiques etgestion. Abdelhak moussamir. Professeur de l'enseignement supèrieur. Universitè hassan de casablanca .facultè des sciences juridiques economiaues et sociales mohammadia .maroc.la boratoire de recherche en « performance economique et logistique »**

تمحورت الدراسة حول دور المدقق الخارجي في التصديق على البيانات المالية من خلال تقديم الصورة الحقيقية للوضع المالي للمؤسسة في الواقع ،حيث توصلت الدراسة إلى أن وجود مدقق مؤهل هو آلية للقضاء على عدم تناسق المعلومات والتكاليف الوكالة من خلال ضمان جودة المعلومات المالية من المرجح أن تضمن المؤسسات التي تتم تدقيقها من قبل مؤسسات التدقيق الصغيرة وان الأقدمية للمدقق الداخلي يلعب دورا هاما لان امتلاك نفس الشركة خلال عدة سنوات قدرة التدقيق على اكتشاف لحالات الغش بسهولة عن طريق توصيل معلومات مطمئنة ويعد تخصيص سجل التدقيق في قطاع معين دليل على الجهد والكفاءة يساهم ذلك في تحسين جودة المعلومات المالية التي يتم إيصالها في السوق المالية .

**الدراسة الخامسة : firas. A.N. adlabih irbid national Unversity Jordan. The .A role of external auditor in protecting the financial information listed in the financial statement in the jàrdanian industrial companies .journal of modern Accounting and auditing jonuary2018 vol14 no1.6_16.**

تتمحور الدراسة حول دور المدقق الخارجي في حماية المعلومات المالية المدرجة في البيانات المالية للمؤسسات الصناعية الأردنية ،وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الخارجي في حماية المعلومات المالية المضمنة في البيانات المالية في الشركات الصناعية الأردنية ،حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن المدقق الخارجي يستخدم تقنية المعلومات في الإطلاع على المعلومات المالية الواردة في البيانات المالية ،كما تبين أن المدقق الخارجي حريص على التأكد من مصداقية البيانات المالية للشركة ،ووصت الدراسة بان يكوم المدقق الخارجي في المؤسسات الصناعية الأردنية أكثر اهتماما بتحديث النظام المالي الالكتروني للمؤسسة . **المطلب**

**المطلب الثاني: الدراسات السابقة بالنسبة للمحاسبة الإبداعية**

**ـ الدراسة الأولى: دراسة "عادل خالدي " مذكرة دكتورة العلوم التجارية, جامعة يحي فارس . المدية تمت في 2016 2017 تحت عنوان "الإبداع المحاسبي وتأثيره بالإستراتيجية المالية للمؤسسة ".**

تدور هذه الدراسة حول ما إذا كانت المؤسسات الفرنسية تقوم باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية للتأثير على الأرباح المعلنة ؟وما مدى تأثير الإستراتيجية المالية للمؤسسة على هذه الممارسات ،ويتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد العلاقة بين الإستراتيجية المالية للمؤسسة ومستوى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في المؤسسات المدرجة في البورصة ،حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من قيمة أتعاب المراجعة وحجم مكتب المراجعة والارتباط مع المكاتب العالمية للمراجعة والتأهيل المبني للمراجع على جودة الأرباح ممثلة في تخفيض المستحقات الكلية وانه يوجد تأثير إيجابي لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية للمساهمة المصرية .

**ـ الدراسة الثانية : دراسة "أسيا لعروسي " أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية, جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة . تمت في 2019 . 2020 تحت عنوان "تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في الجزائر (دراسة استطلاعية )**

حيت تمحورت الدراسة حول ما مدى تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إذ تهدف الدراسة إلى الوقوف على أهم الثغرات والمداخل التي يتيحها النظام المحاسبي المالي والتي تسمح بممارسة المحاسبة الإبداعية، التعرف على مدى ممارسة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لإجراءات المحاسبة الإبداعية لدى إعداد البيانات المالية الصادرة عن تلك المؤسسات، التعرف على مدى تمسك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات جودة المعلومات المحاسبية، معرفة دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها في جودة المعلومات المالية المقدمة، الوقوف على الدور الذي يقوم فيه مدققو حسابات في الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على جودة المعلومات المالية .

إذ توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

تعتبر المحاسبة الإبداعية شكلا من أشكال التلاعب في مهنة المحاسبة وذلك من خلال إتباع الحيل وأساليب التغليط والتلاعب بالأرقام من أجل إظهار وضعية معينة تخدم مصالح أطراف محددة أو إخفاء حقائق معينة،

خدمة لمصالح الإدارة على حساب باقي المستخدمين للمعلومات المحاسبية، وبالتالي فهي تعكس جانبا سلبيا لمفهوم الإبداع عبر استغلال المهارات الفكرية الإبداعية، ودون خرق القوانين والمعايير المحاسبية، وبالتالي فهي لا تحقق العدالة والصدق الذي تسعى إليه المحاسبة؛

**الدراسة الثالثة : دراسة بعنوان (trussel _2003) Assessing potential accounting manipulation characteracristics charitable organization**

هدفت الدراسة إلى تقييم عمليات التلاعب في حسابات المنظمات الخيرية والمؤسسات غير الهادفة للربح في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد توصلت الدراسية إلى أن المنظمات الخيرية والمؤسسات غير الهادفة للربح تسعى إلى تحسين صورتها المالية من اجل

الحصول على تبرعات إضافية من خلال التلاعب بنسب الإنفاق ،وتوصلت الدراسية بعد تحليل الخصائص المالية للمنظمات التي تمارس عمليات التلاعب إلى أنها منظمات كبيرة الحجم و نفقاتها عالية.

**الدراسة لرابعة :**

**Amat, O., Blake, J., & Dowds, J. (1999). *The ethics of creative accounting*; Retrieved February 21, 2006, from the Econ Papers**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم المحاسبة الإبداعية، بالإضافة إلى توضيح الجوانب الأخلاقية ذات ؤ العلاقة بهذه الأخيرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من العوامل التي تدفع المديرين لممارسة الأساليب المختلفة للمحاسبة الإبداعية، كما أن معايير المحاسبة الدولية تحذر من هذه الممارسات، لأنها تشكل تحديا أخلاقيا على تطوير مهنة المحاسبة وممارستها.

## المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة الذكر كما هو أتي:

**الفرع الأول: أوجه التشابه:**

تشابهت الدراسات السابقة مع دراساتنا في إظهار دور الذي تلعبه عملية المراجعة الخارجية في المساعدة على تقديم قوائم مالية ذات جودة للجهات المستفيدة منها وكذلك في إبراز مفهوم المراجعة الخارجية وأنواعها والمعايير التي تطبقها، حيث تشابهت أيضا في أنواع الحيل والغش والتلاعبات الممارسة في القوائم المالية، وظهر كذلك التشابه من خلال كيفية استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية لدى إدارة المؤسسات الاقتصادية وكذلك توضيح الجوانب الأخلاقية.

**الفرع الثاني: أوجه الاختلاف:**

اختلفت دراستنا مع الدراسات السابقة الذكر في أنها من بين الدراسات دراسة تقوم على محاولة معرفة وتشخيص وتأثير المراجعة الخارجية عل جودة القوائم المالية، أما دراستنا تقوم على دور المراجعة الخارجية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية وكذلك اختلفت بعض الدراسات في أن قدرة المؤسسة على الالتزام بإرشادات محافظي الحسابات أما دراستنا كانت نظرت في قدرة على التقليل وكذلك من بين الدراسات السابقة تقوم على إظهار الفرق بينها وبين إدارة الأرباح والدراسة الحالية تقوم على معرفة دور المراجع الخارجي على كشفها والحد منها وكذلك اختلفت الدراسات السابقة مع دراستنا أن الأولى تدرس جودة المعلومات والثانية تقوم على كشف ومحاربة الغش والتلاعبات في الحسابات المالية.

**خلاصة الفصل:**

من خلال المبحث الأول تعرفنا على أن عملية المراجعة هي عملية فحص أو تقييم القوائم من طرف جهة خارجية محل المراجعة عن طريق خبراء متخصصين مستقلين عنها كما يمكن أن يكون موظفين تابعين كما يطلق عليهم المراجعين الخارجين حيث يتميز هؤلاء المراجعين بالتأهيل والاستقلالية ويقوم المراجع الخارجي بأداء عملية المراجعة وفق معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها وتوصيل نتائج ذلك التقييم إلى الأطراف المعنية

لقد تتغير أهداف المراجعة من حين إلى أخر بتغير الزمن ففي حين كانت المراجعة تقتصر على الأعمال المستندة التي تهدف إلى اكتشاف الغش والتزوير في القوائم المالية لكن مع تطور التاريخ و المعاملات الاقتصادية تطورت أهداف المراجعة من مراجعة مستنديه إلى مراجعة اقتصادية .

توصلنا من خلال دراسة المبحث الثاني إلى أن المحاسبة الإبداعية تقوم بتحريف الأرقام والمبادئ في القوائم المالية وهذا بقصد تحقيق أهداف معينة وكذا تضليل مستخدمي القوائم المالية ،لذا وجب على مراجع الحسابات أن يكشف الأخطاء والغش وأن يكون على يقضه لتجنب الوقوع في ثغرة الممارسات الإدارية والمالية الخاطئة والكشف عن حالات التلاعب في التقارير والقوائم المالية وحالات الفساد وكافة التصرفات المهنية غير الأخلاقية

ومنه يتوفر لنا مراجع حسابات لدرجة كبيرة معرفة أساليب والاتجاهات الحديثة للحد أو التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية عند إعداد القوائم المالية.

# الفصل الثاني

# الدراسة الميدانية

**تمهيد:**

بعد التطرق لموضوع دور المراجعة الخارجية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية في المؤسسة الاقتصادية من الناحية النظرية وجب علينا ماتم التطرق إليه نظريا على الجانب التطبيقي له .

وبهدف الوصول لفهم الدراسة على أتم وجه سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي وهذا باللجوء إلى مكتب محافظ حسابات بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع مختلف مكاتب محافظي الحسابات في حدود ولاية ورقلة .

للإلمام أكثر بالدراسة الميدانية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما :

- **المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة .**
- **المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة .**

## ـ المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

لكل دراسة منهج خاص بها بقصد وصفها وتفسيرها للوصول إلى أسباب هذه الدراسة والعوامل التي تحكمها، واستخلاص النتائج وتعميمها أما الأدوات المستخدمة فهي تلك المتعلقة بجمع المعلومات من أجل الاستعانة بها في التحليل لتساعدنا على الوصول لتحقيق لنتائج المرجوة ومناقشتها .

### ـ المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في دراسة الجانب النظري، والمنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية بغية ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي. وقد اعتمدنا على مصدرين أساسين لجمع المعلومات وهما:

**ـ الفرع الأول :المنهجية المتبعة**

**ـ المصادر الثانوية** :من معالجة الإطار النظري لهذه الدراسة اعتمدنا على مصادر ثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع باللغة العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة المتمثل في الأطروحات والمذكرات والملتقيات والمجلات العلمية المحكمة.

**ـ المصادر الأولية**: معالجة الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة تم التوجه إلى مكاتب محاسبة من أجل إجراء مقابلات لتزود بالمعلومات وقمنا بدراسة حالة لدى مكتب محافظ الحسابات بن داود عبد الرزاق من أجل معرفة دور مراجعة الخارجية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

**ـ الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها**

يتم التطرق في هذا العنصر إلى مايلي:

**ـ أولا: مجتمع الدراسة**

يتمثل مجتمع الدراسة في مكتب محافظ الحسابات بن داود عبد الرزاق ،بورقلة، الجزائر.

**ـ ثانيا: عينة الدراسة**

فيما يخص عينة الدراسة قمنا بإجراء دراسة حالة لدى عينة من محافظي الحسابات لولاية ورقلة، وذلك بالإطلاع على الوثائق والبيانات الموجودة في المكاتب محافظي الحسابات ومساعد المحافظ .

- لقد اقتصرنا في دراستنا على دراسة عينة من محافظي الحسابات بولاية ورقلة ولكن كانت الدراسة المطولة عند مكتب محافظ الحسابات بن داود عبد الرزاق وباقي المحافظين كانوا على شكل مقابلات متكررة :

- **نبذة عن مكتب محافظ الحسابات المعتمد في الدراسة:**

تناول مجال الدراسة في مكتب بن داود الذي أنشأ في سنة 1994 م ،والذي كان مقره في البداية متواجد في حي بالحميد ،ثم بداية من سنة 1999 م ،تواجد في شارع عطوات قدور بني ثور ورقلة ،وألان يزاول عمله في مقره الأول ،حيث تحصل عمل الأستاذ بن داود عبد الرزاق قبل فتح المكتب عدة مناصب كان أهمها محاسب في شركة المحاسبة بولاية ورقلة ،ثم مدير الإدارة

والمالية في الصندوق الوطني للتقاعد ،وبعدها تحصل على الاعتماد كمحافظ حسابات محاسب معتمد تحت رقم 825 المؤرخ في 11 أفريل 1994 م ،وبقى يعمل في مجال المحاسبة ومحافظ الحسابات والخبرة القضائية إلى غاية يومنا هذا .

من بين المهام التي يقوم بها المكتب نذكر منها :

- انجاز التصريحات الجبائية والاجتماعية للزبائن وذلك بصفة شهرية وسنوية ؛
- انجاز الميزانيات التي يتم التصريح بها لدى مصالح الضرائب ؛
- انجاز الدراسات الاقتصادية للمشاريع التي تطلب من زبائنه؛
- محافظة الحسابات للشركات التجارية التي يتم التعاقد معها لهذا الغرض مثل : شركة اتصالات الجزائر ،صندوق الضمان الاجتماعي ...
- **شرح الهيكل التنظيمي :**

- **الأستاذ ( المسير ):** يقوم الأستاذ بالتنسيق بين الأمانة والمحاسبة والتسيير بتقديم خدمات اللازمة للزبائن ومن مهامه متابعة عمل مختلف الفروع الأخرى .
- **الأمانة :** ودورها استلام الوثائق اللازمة للقيام بالتصريحات من الزبائن كما يذكرهم بمواعيد هذه التصريحات ويقدم لهم الأعمال المنجزة كما أنه يساعد الأستاذ ( المسير ) في مختلف المهام .
- **المحاسبة :** بناء على المعلومات المقدمة له من طرف الزبائن والوثائق اللازمة ( فواتير الشراء والبيع الملحق رقم (03) و الكشوفات البنكية الملحق وقم(04) ... ويقوم بمايلي :

_ متابعة التصريحات الدورية والسنوية G50 الملحق رقم (05) ؛

_إعداد الميزانية الجبائية؛

_ملئ دفتر التقويم واليومية العامة ومتابعتها .

- **التسيير :** يقوم المسير بتنظيم مختلف التصريحات الاجتماعية للزبائن :

_التصريح بالعمال secu الملحق رقم (06)؛

_التصريحات DAS /DAC ... الخ ؛

_كما يقوم بملاء سجل الأجرة وسجل المستخدمين ومتابعة حركة العمال لدى زبائن المكتب ؛

_كما يقوم كذلك بملاء شهادات العمل وشهادة الأجرة ليقدمها إلى الزبائن ؛

_ومن مهامه أيضا القيام بتصريح CASNOS الملحق رقم (07)الخاص بأرباب العمل وهذا بناء على الميزانية السنوية أو الدخل الإجمالي .

- **مكتب محافظ الحسابات :**

_إعداد تقارير محافظ الحسابات وتقديمها إلى أطراف ذوي مصلحة الملحق رقم (08) .

الشكل (2 ـ3) :الهيكل التنظيمي لمكتب المحاسبة

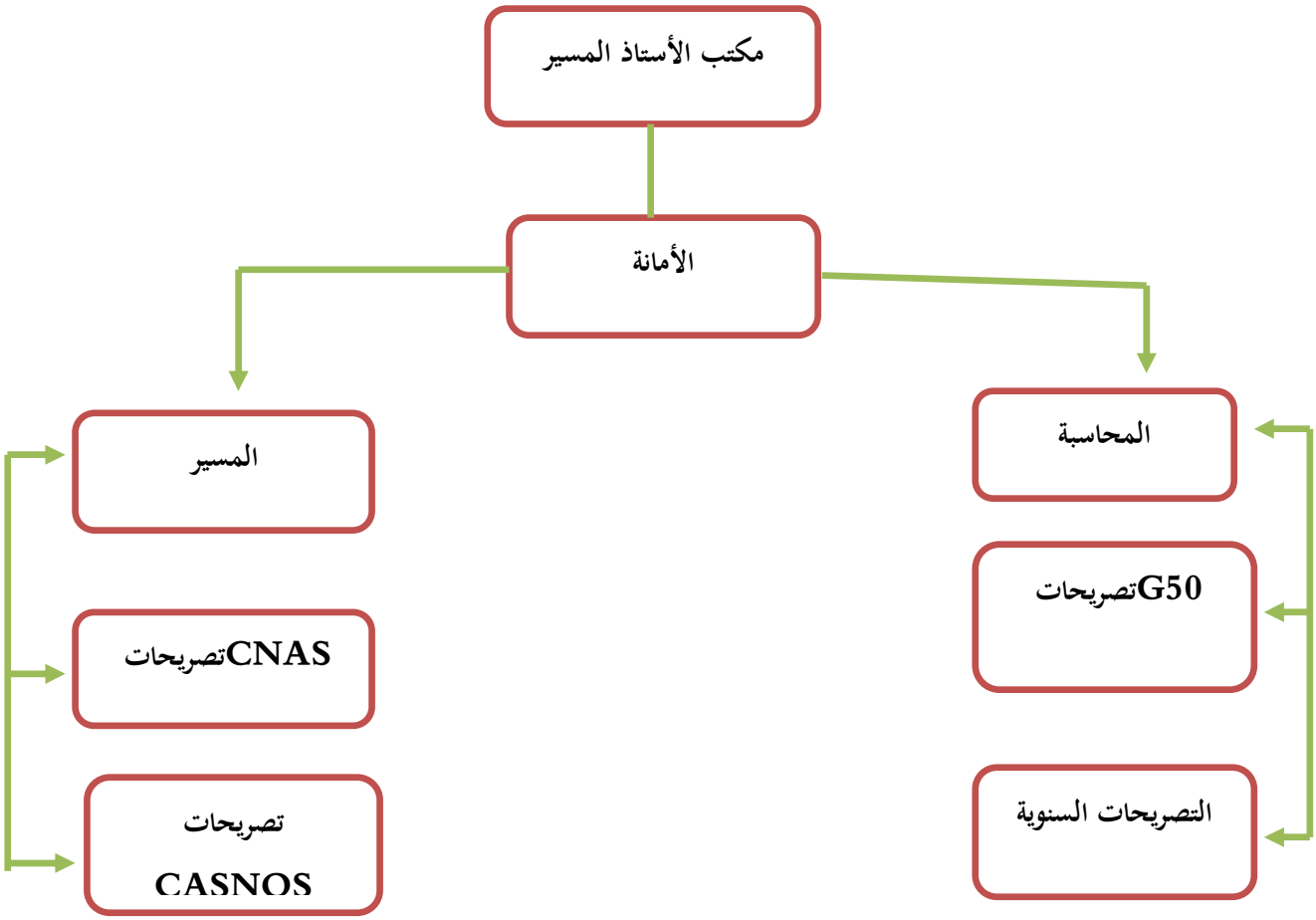


- **المصدر: من محافظ الحسابات وإعداد الطالبتان**

❖ **بعض الإجراءات الأولية التي يقوم بها محافظ الحسابات في بداية عملية المراجعة**[1]:

من خلال هذه الدراسة الميدانية التي دامت ما يقارب شهرين 2، قمنا بالإطلاع على مختلف المهام التي تفيدنا في هذه الدراسة حيث اطلعنا على مجموعة من التقارير والقوائم المالية التي عرفنا من خلالها الإجراءات التي لابد على المحافظ القيام بها في بداية عملية المراجعة وهي تعتبر الوسيلة للوصول إلى أهدافه المسطرة وهذه الإجراءات تكون كالأتي وهذا بمكتب محافظ الحسابات **بن زاهي محمد كمال**:[2]

يقوم محافظ الحسابات بطلب مجموعة من السجلات القانونية التي هي عبارة عن ثمانية سجلات انظر الملحق (09) والتي سوف نقوم بشرحها كما عرفناها في المكتب والتي تنقسم إلى قسمين وهي:

✓ **السجلات القانونية التي يتم تسجيلها لدى المحكمة:**

هي عبارة عن سجلات متمثلة في الدفتر العام وسجل الأجرة وسجل التقويم التي يقوم المراجع بإرسالها إلى المحكمة لغرض توقيعها والمصادقة عليها لتكون لها مصداقية خلال استخدامها في عملية المراجعة.

[1] )ـ من إعداد المحافظ الحسابات بن زاهي محمد كمال+ الطالبتين .
[2] من إعداد الطالبتين بمعلومات من المحافظ

- **مراجعة الدفتر العام :**

يمثل السجل الرئيسي لجميع المعاملات المالية التي تقوم به المؤسسة خلال فترة الأعمال ويتم من خلالها تنظيم مجموعة من الحسابات وهي: الأصول الجارية والإيرادات والمصروفات وحقوق المساهمين .

- **سجل الأجر:**

وهو عبارة عن دفتر يكون مسجل فيه جميع العمال المستخدمين في تلك الشركة ويتكون هذا الدفتر من:

_ اسم ولقب العامل؛

_منصبة؛

_ الفئة المهنية؛

_ عدد الأطفال المسؤول عنهم؛

_ مجموع الساعات؛

_ الساعات لمخصومة؛

_ الأجرة؛

_ أجرة المنصب؛

_ قاعدة الضمان الاجتماعي؛

_ عناصر خاضعة للضريبة ... الخ

- **سجل التقويم (الجرد):**

هو عبارة عن إحصاء لجميع ممتلكات المؤسسة من بناءات وتجهيزات و تجهيزات المكتب وأدوات هل تم اكتسابها بأي طريقة كانت الشراء أو عن طريق الهبات ...الخ، ومن تم تسجيلها ومتابعتها.

✓ السجلات القانونية التي يتم تسجيلها لدى مفتشية العمل:

- **سجل المستخدمين:**

يقوم المراجع بفحص جميع معلومات المستخدمين لدى المؤسسة المعنية ومعرفة اسم العامل، ونوعية عمله أو مهنته داخل المؤسسة ومعرفة نوعية عقده مع المؤسسة هل هو عقد محدد أو مفتوح، معرفة دخله...

- **سجل حوادث العمل:**

يستعين المراجع بهذا السجل لأن يكون مزود بمعلومات عن العامل المصاب وتاريخ ووقت الإصابة ووصف مختصر ونوع الإصابة وقيمة التعويض المادي لهذا العامل.

- **سجل الوقاية والأمن:**

يكون هذا السجل مزود بالمعلومات الظروف المحيطة بالعامل، ومعرفة ماهي الأدوات الوقائية المجهزة للعامل من طرف المؤسسة وجودتها وعددها هل هو كاف أم لا.

- **سجل إنذار مفتشية العمل:**

هو عبارة عن دفتر خاص بالملاحظات والتوصيات في المؤسسة والإدارات العمومية في حالة ملاحظة مخالفات في تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالعمل والمعمول.

- **سجل العطل السنوية:**

ونقصد بها الفترة المخصصة لراحة التي يلتزم المؤسسة منحها للعامل كل سنة فيتوقف خلالها عن القيام بعمله مع الاحتفاظ بالأجر.

- يطلب المحافظ ميزانية ثلاث سنوات متتالية وكذلك موازنة ثلاث سنوات متتالية، والتحقق من سلامة معلومات الميزانية من خلال: _ وضع الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية؛

_ التأكد من اضهار جميع الاهتلاكات الحقيقية .

**ـ الفرع الثالث: متغيرات الدراسة**

تتمثل متغيرات دراستنا في العناصر التالية:

**المراجعة الخارجية:** تمثل المتغير المستقل في دراستنا؛

**المحاسبة الإبداعية:** تمثل المتغير التابع للمراجعة الخارجية.

**ـ المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة**

هي التقنيات المباشرة لجمع المعطيات الميدانية ( الحصول على المعلومات من مصادرها )، وهي الطريقة يفضلها الكثير من الباحثين، مما يمكن من إتقان العمل بمختلف تقنيات التحقيق في الميدان.

**ـ الفرع الأول: الأدوات المستعملة في جمع المعلومات**

اعتمدنا في جمع المعلومات عن طريق الأدوات التالية :

✓ **المقابلة:**

**تعريف المقابلة:** نعني بالمقابلة المحادثة بين الباحث والشخص أو الأشخاص المرتبطين بالدراسة بغرض الوصول إلى الحقائق تتعلق بموضوع الدراسة، فهي تعتبر وسيلة شخصية مباشرة غرضها الحصول على الحقائق أو مواقف أو سلوك أو معتقدات أو اتجاهات يحتاج الباحث إلى تجميعها في ضوء أهداف بحثه من فهم أو توضيح للظاهرة المبحوثة.

**محتوى المقابلة:**

تحتوي على أسئلة خاصة شخصية وجه لوجه مع محافظ الحسابات

✓ **الملاحظة:**

استخدمنا أسلوب الملاحظة إلى جانب المقابلة الشخصية وذلك من خلال الزيارات التي قمنا بها في مكتب محافظ الحسابات والذي كان محل دراستنا، ومن خلال الوثائق التي اعتمدنا عليها في جمع المعلومات.

**ـ الفرع الثاني: مواطن وجود المحاسبة الإبداعية :**

بعدما ينظر محافظ الحسابات إلى الإجراءات الأولية التي يقوم بها فإذا وجدها مضبوطة على المعايير والقوانين المتعارف عليها فيقوم محافظ الحسابات بإبداء رأيه والمصادقة على حسابات هذه المؤسسة، وإذا وجد العكس عدم ضبط في بعض القوانين والمعايير فيقوم محافظ الحسابات بالتحفظ برأيه وإعطاء مهلة لهذه المؤسسة من أجل إعادة النظر في حساباتها، فإذا كان الخطأ كبير ولا فائدة من المهلة التي سيمنحها لهم يقوم بتقرير عدم إبداء الرأي على حسابات هذه المؤسسة فامن بين مواطن المحاسبة الإبداعية نذكر منها حسب ماأفادنا به محافظ الحسابات **ميموني الحاج**:[1]

- **البرنامج المستخدم في المؤسسة:**

لابد على محافظ الحسابات معرفة والتأكد من البرنامج الآلي التي تقوم بالتسجيل به هذه المؤسسة مختلف عملياتها وهذا البرنامج يجب أن يكون معتمد من قبل وزارة المالية فإذا كان هذا البرنامج غير معتمد فمن هنا يبدأ التلاعب أو يصبح سهل ومعرض لأي خروقات .

- لابد على المدقق التأكد من الدفاتر المحاسبية معمولة بالشكل الصحيح وأن مجاميع اليومية العامة تساوي مجاميع جدول النتائج ( ميزان المراجعة )، فإذا كانوا غير متساوين فهنا يشير المدقق على وجود خطأ ويطلب تصحيحه.

- **الميزانية الافتتاحية :**

يجب أن تكون نفسها الميزانية الختامية في نهاية السنة الماضية فإذا كانت مختلفة يسبب مشكلة كبيرة للمؤسسة فامن المحتمل إن يسجل المحاسب في السنة الافتتاحية N+1 ميزانية الختامية لسنة N_1 وهذا يعتبر خطأ، وكان من المفروض عليه تسجيل الميزانية الختامية لسنة N هي نفسها الافتتاحية لسنة N+1 وهذا هو الصحيح.

- **أصول الميزانية:**

يجب التأكد من عدم الاختلاط بين الأصول الجارية والتي هي تكون مدتها أقل من سنة والأصول غير جارية والتي تكون مدتها أكثر من سنة فهنا يجب على المحاسب معرفة نوع نشاط الشركة فبعض المؤسسات تقوم بحيازة الأصول من أجل امتلاكها وهناك من تحوزها من أجل تداولها واستغلالها في دورة النشاط الاقتصادي للمؤسسة وتحصيل منافع اقتصادية مثال على ذلك: مؤسسة X نشاطها الرئيسي هو بيع السيارات النفعية في هذه الحالة تعتبر السيارات أصول جارية لهذه المؤسسة وتكون بحوزة هذه المؤسسة سيارة مثلا لنقل العمال فهذه السيارات تسجل ضمن الأصول غير جارية، ويجب على المؤسسة تسجيل أي تغير طرأ على هذه الأصول .

- **التثبيتات :**

يقوم بالمقارنة بين ماهو فعلي في المخازن بما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية وهذا بعد القيام بالجرد المادي للمؤسسة والذي يقوم به محافظ الحسابات وذلك عن طريق إرسال فريق أول يقوم بالإحصائيات ولكن لا يكتفي المحافظ بذلك فيقوم بإرسال

[1] _ من إعداد الطالبتين جراء المقابلة مع المحافظ

فريق ثاني فإذا وجدة اختلاف في أرقام الإحصائيات يقوم بإرسال فريق ثالث من أجل التأكد من ذلك الفرق وبعد ذلك يقوم بمقارنته على ماهو مسجل في الدفاتر المحاسبية فيتحصل على مايسمى بفوارق الجرد :

الجرد المادي _ الجرد المحاسبي = فرق الجرد

إما أن يكون فرق الجرد موجب وهذا يعني أن الجرد المادي أكبر من الجرد المحاسبي فهنا يطلب المحافظ من المؤسسة إعطاء مبررات لهذه الفوارق وإلا يعتبر غش أو تلاعب وإذا كان الفرق سالب فهنا يكون العكس وكذلك يطلب محافظ الحسابات مبررات لذلك.

- **الاهتلاكات :**

يجب على محافظ الحسابات معرفة نوع الاهتلاك المطبق من قبل المؤسسة وهل هو نفسه المطبق في الواقع أم لا وحسب الجريدة الرسمية لسنة 2021 والذي حدد فيه الأصل ونوع الاهتلاك المطبق عليه مع المعدل ويجب أن يكون الاهتلاك المسجل مطابق للواقع مثال :لدى مؤسسة نشاطها الرئيسي هو نقل مسافرين تعمل على خطي حافلة تعمل على خط ورقلة جانت والحافلة الثانية تعمل على خط ورقلة بسكرة فعلى المحاسب أن يشير إلى هذه النقطة بأن الحافلة الأولى تهتلك في وقت أبكر من الحافلة الثانية .

- **المخزونات:**

على المحافظ الحسابات أن يراجع المخزون وهذا من خلال التحقق من الكميات المطلوبة والكميات المستلمة وأسعارها وجودتها هل هي تتطابق أو تتوافق مع معايير الجودة المطلوبة من طرف المورد أم لا مثال: قامت مؤسسة بطلب توريدها بمجموعة من الحواسب المحمولة ذات جودة عالية وبأسعار مرتفعة، وتم اكتشاف أن السلعة المستلمة من طرف المؤسسة لا تتطابق جودتها مع ماهو مطلوب، ولم يتم تصحيح أو اضهار هذا في الدفاتر المحاسبية عمدا، فهذا يعتبر نوع من أنواع التلاعب والغش في القوائم المالية .

- **حقوق الزبائن:**

يقوم المراجع بمراجعة حساب الزبائن وذلك بالنظر إلى المؤونات المكونة سابقا من خلال معاملات الزبائن فتكونت لديهم معلومات حول زبائنها ومعرفة إمكانية ووقت تسديد الالتزامات الناشئة بينهم وقامت المؤسسة بتقسيمهم إلى زبائن مشكوك فيهم وزبائن من المحتمل تحصيل جزء من الدين وزبائن من المحتمل أن يسددوا ديونهم اتجاه المؤسسة وهنا على المحاسب تصبح لديه معرفة الدين المحتمل تحصيله والدين الذي سوف يتحصلون على جزء منه والدين الذي لا يمكن التحصل عليه فيقوم بمراجعة المؤونات المشكلة بالزيادة أو النقصان أو الإلغاء فإذا لم يعيد النظر في تلك المؤونات فيعتبر خطأ إذا لم يكن متعمد وإذا كان متعمد فهنا بعتبر تلاعب أو تحريق، مثال قامت المؤسسة X بشراء بضاعة قيمتها 80000 دج ويتم الحصول على تخفيض تجاري أو خصم

تجاري من طرف المورد بنسبة 5٪ بقيمة 45000 أصبح المبلغ المطالب به من طرف المورد هو 85500 دج، وتلقت المؤسسة عرض من طرف المورد بأنها إذا دفعت نصف التزاماتها خلال شهر ستتحصل على خصم بنسبة 10٪ وقامت المؤسسة بهذا وبعد التحقيق في السجلات من طرف مراجع الحسابات تبين أن المؤسسة قامت باضهار الخصم التجاري الأول ولم تقم باضهار الثاني في سجلاتها وقد اعتبره محافظ الحسابات هذا التعامل نوع من أنواع الغش والتلاعبات في الحسابات المالية .

- **البنك :**

يقوم مراجع الحسابات بطلب المقاربات البنكية بين المؤسسة وحساباتها الجارية ويلاحظ هل هي مطابقة للمعاملات البنكية الموجودة في الوثائق ولابد أن تكون معمولة بالشكل الصحيح

وينظر إلى الشيكات التي تقادمت، ويقوم باستغلال المقاربات البنكية .

- **حساب الصندوق :**

يطلب محافظ الحسابات النظر وحساب كل ماهو موجود في الصندوق حاليا و ماهو مسجل في الدفاتر وعلى أي مؤسسة أن تترك في الصندوق قدر حجم احتياجها من معاملات نقدية وعلى المؤسسات تحويل النقديات إلى الحساب البنكي إما يوميا مثل مؤسسة سونلغاز وهذا راجع إلى كبر المؤسسة فإذا كانت المؤسسة صغيرة أو متوسطة فيمكنها التحويل خلال كل أسبوع أو شهر لأن الصندوق يعتبر من المواطن التي يكون فيها التلاعب بشكل كبير مثال :

مؤسسة X مختصة ببيع مواد غذائية ثم أضافت إلى نشاطها فأصبحت تبيع مختلف مواد البناء حيث كان يقوم المدير بتسليم وصولات إخراج بضائع من المخزون فلوحظ أن المخزون ينقص من جهة ومن جهة أخرى عدم وجود تحصيلات لا في الصندوق ولا في البنك فقام المدير باتهام مسؤول المخزن بالسرقة وكان هو الأخير يحتفظ بالوصولات الموقعة من طرف المدير وهنا اكتشف أن التلاعب كان من طرف المدير .

- **الخصوم :**

_ **حساب رأس المال:** يجب على المراجع أن يتأكد أن رأس المال هو نفسه المسجل في الدفاتر مثل إذا وجد رأس المال المسجل مئة مليون يجب أن يكون هو نفسه، وعلى المحاسب أن يشير مثلا على الحالات التي تكون فيها الزيادات النقدية لرأس المال مثل إذا قامت الشركة ببيع شاحنة تمتلكها وإدخال مبلغها في رأس المال من أجل الرفع منه، وفي حالة الشخص الطبيعي لابد من التأكد أن المؤسسة طبقت معدل 5٪ المخصصة لتحويل الأرباح القانونية .

_ **الاحتياطات: يجب** على المؤسسة أن تطبقها كما في القانون وعلى محافظ الحسابات الإطلاع عليه من أجل التأكد من صحة تطبيقه من أجل خلو الحسابات من التلاعبات والأخطاء التي من المحتمل أن تقع فيها الشركة .

_ **ربح السنة** :يجب على المراجع معرفة طريقة حساب النتيجة وهل طبقت معدل الضريبة المفروض عليها وذلك من خلال معرفة نوع نشاطها .

➢ **الديون :**

يوجد نوعين من الديون ديون جارية وديون غير جارية مثل السلفيات، قامت المؤسسة بأخذ سلفية واتفقت على تسديدها في مدة أقل من سنة أي يسجل في الخصوم الجارية وعند حلول أجل التسديد لم تفي المؤسسة بالتزامها فيحول الدين من جاري إلى غير جاري وعلى المؤسسة أن تقوم بهذا الإجراء وإلا يحسب عليها خطأ ولا يتم المصادقة على حساباتها .

➢ **بالنسبة للمنتوجات والتكاليف:**

في التحقيق بالمنتجات علينا التحقق من رقم الأعمال المصرح به مع الفوترة أو مع الحسابات المالية هل هو صحيح أو عكس ذلك وبنفس الشئ في المنتجات الأخرى، يجب التأكد في الفاتورة لدى الزبائن والموردين من بعض الأمور المهمة مثل: اسم المؤسسة، الرقم الجبائي، السلعة بعدد الوحدات، تعيين البضاعة، السعر بالوحدة، الكمية مثلا كغ أو العدد، المبلغ الإجمالي ...الخ

في التكاليف: نتأكد من البضائع واللوازم المستهلكة ولا يستطيع المحافظ تدقيقها كلها بل يأخذ عينة ويقوم بالتعميم على الباقي .

➢ **أعباء المستخدمين:**

التأكد من أن المستخدمين مصرح بهم وهل تطبق الحد الأدنى للأجور، والتأكد كذلك من التصريحات الدورية مثل التصريح السنوي لضمان الاجتماعي، التصريح السنوي للأجور... الخ وهل مبالغ الموجودة في هذه التصريحات نفسها التي هي في المحاسبة.

➢ **الضرائب والرسوم:**

التحقق من أن المؤسسة تقوم بتسديد الضرائب وتطبقها بالمعدلات الصحيحة وهل هي نفسها المصرحة مع رقم الأعمال مثل الرسم على القيمة المضافة مطبق كما يجب خلال المعاملات.

← تقرير محافظ الحسابات يكون سنويا ويكون إجباري على مثلا شركات ذات المسؤولية المحدودة والشركة ذات أسهم، وهناك تقارير تطلب .

**ـ أولا: بعض الأمثلة المعدة من طرف محافظ الحسابات بن داود عبد الرزاق :**[1]

إن المراجعة الخارجية الجدية والخاضعة للقوانين وأخلاقيات المهنة تحد و تساهم فعلا في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية على سبيل المثال العملي نشير إلى بعض النقاط التالية:

- تضخيم الفواتير يصحح من طرف المحافظ بعد اكتشاف الأخطاء من خلال مراقبة رقم الأعمال المفصل و مقارنته مع سندات الخروج (سلع أو خدمات) من جهة والمد خول النقدي (من خلال الكشوف البنكية والإيرادات النقدية) ؛
- **تصحيح الخطأ القانون:** اجتياز الاحتياطات القانونية عتبة 10% من رأس مال يتم تسويقه من طرف المحافظ من خلال التذكير القانوني والتسوية المقترحة ؛
- البحث على التبرير الحقيقي للفوارق بين الجرد المادي و الجرد المحاسبي خاصة في التثبيتات و المخزون وكدا الخزينة ؛
- استغلال الإجابات الخارجية عن المؤسسة يظهر جليا التلاعبات من حيث المقاربة بين الرصيد المحاسبي للعملاء أو المورد مع الإجابات المرسلة مباشرة من المتعامل إلى المحافظ ؛

[1] ـ من إعداد المحافظ

- **تبديد أموال:** انجاز خدمة حقيقية لغرض حسابات دون تسجيلها محاسبيا ولا اثر لسند خروج السلعة أو استهلاكها في الدفاتر المحاسبية؛
- **النفقات الوهمية:** خروج أصول نقدية (خزينة) دون وجه حق وتسجيلها في حسابات لا علاقة مثل( مصاريف أخرى أو نفقات قيد التخصيص أو تسبيقات) ؛
- الإغفال المتعمد وعدم تسجيل مصاريف حقيقية لسنة ن و تسجيلها في سنة ن+1 لغرض إنقاص المصاريف و التأثير الغير قانوني على الربح بحيث يصبح لنا ربح مزيف ولا يعبر على الحقيقة .

في هده الحالة يذهب المحافظ إلى رفض المصادقة كليا و يبرر دلك في تقريره وقد يصل الأمر إلى إجراءات قانونية صارمة و إخطار وكيل الجمهورية .

**ـ ثانيا: عرض تقارير محافظ الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية:**[1]

يعتبر محافظ الحسابات نظام الرقابة الداخلية من بين الأمور التي تساعده في تسهيل عملية المراجعة ويقلل من الأضرار ويستعين المراجع الخارجي بالتقارير الصادرة من طرف المراجع الداخلي ويقوم محافظ الحسابات هو الأخير تقارير عن نظام الرقابة الداخلية سوف نعرض كيفية تلك التقارير :

من خلال الإطلاع على وثائق المؤسسة لاحظنا كيفية تقارير المعدة من قبل لمدة سنة ولشركة ولسرية المهنة قمنا بتسمية الشركة ذات قطاع اقتصادي خدماتي X .

**أ ـ عرض تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة X لسنة 2019**

**عرض تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة X لسنة المختتمة في 2019 /12/31.**

ورقلة.....

**إلى السيد المسير، السادة الأعضاء الجمعية العامة المؤسسة X**

في إطار المهمة التي أوكلت إلي من طرف المؤسسة المذكورة أعلاه بصفتي محافظ حسابات الشركة المسماة X والتي أوكلت مهمة إعداد تقرير محافظة الحسابات لسنة المالية المختتمة 2019/12/31 يسعدني ويشرفني أن أقدم لكم تقرير متمثل في تقرير تقييم الرقابة الداخلية وذلك على النحو التالي :

**1 مراقبة السجلات القانونية**

بعد الرقابة التي قمنا بها لسجلات القانونية المكتوبة من نوعين من السجلات الأولى المتعلقة بالمحاسبة والتي تؤشر من طرف المحكمة وهي على النحو التالي:

- سجل الجريدة العامة
- سجل الأجرة
- سجل التقويم

من خلال الرقابة التي قمنا بها على السجلات القانونية وجدنا كل السجلات السابقة المؤشرة من طرف المحكمة مع وجود تحفظ على سجل الجرد المادي الذي ينقصه سنة 2018.

[1] ـ من وثائق المكتب بن داود عبد الرزاق

والنوع الثاني من السجلات والمتعلق بالتسيير والذي يخص العمال ويؤشر من مفتشية العمل والتي هي على النحو التالي:

- سجل حوادث العمل
- سجل إنذار مفتشية العمل
- سجل العطل السنوية
- سجل المستخدمين
- سجل طب العمل

من خلال الرقابة التي قمنا بها تبين لنا جميع السجلات القانونية محينة ومقيدة وما تتطلبه معايير المتعارف عليها.

### 2 مراقبة الجرد المادي

من خلال أن عملية الجرد تمت وفق طريقة قانونية صحيحة من خلال تكوين لجنتين مستقلتين للقيام بعملية الجرد ومقارنتها والجرد المادي.

### 3 الحسابات النقدية

من خلال الفحص الذي قمنا به لجميع الحسابات النقدية لشركة والتي تتكون من حسابين الجاري والصندوق وحساب التحويلات البنكية:

- حساب البنوك: من خلال الرقابة التي قمنا على جميع الحسابات البنكية تبين أن عدم اتمام المقاربة البنكية .
- حساب الصندوق: سمحت لنا الرقابة التي قمنا بها على جميع حساب الصندوق ح/530 قيمة على عدم مطابقة الرصيد الفعلي ورصيد الحساب في 2019/12/31.
- حساب التحويلات البنكية: لقد سمحت الرقابة على حسابات النقديات وبالتحديد حساب 581 بأن الرصيد وفي 2018/12/31 برصيد معدوم وهو ما يتوافق مع معايير المحاسبة

### 4 تسيير العمال والأجور:

تبعا لرقابة التي قمنا لمصلحة الأجور تبين لنا وجود نظام معلومات محاسبي ينظم الرواتب والأجور والذي يمثل في برنامج PC Paie وهو يبين إلى أن الشركة تحترم معايير تسيير الرواتب والأجور.

### 5 خلاصة

خلاصة لما تقدم من خلال الرقابة التي قمنا بها على نظام داخلي للمؤسسة تبين لنا بأن جميع العمليات التي قامت بها الشركة للإعداد القوائم المالية، الميزانية، وجدول النتائج تمت وفق معايير النظام المحاسبي المالي مع رفع التحفظات السابقة التي لابد على المحاسب مراعتها.

**تأشيرة محافظ الحسابات**

## المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

بعد التطرق إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في جمع البيانات سنتناول في هذا المبحث النتائج المتوصل إليها ومناقشتها ومقارنتها.

### المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة:

يتم التطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من القيم المضافة المحققة من تطبيق أدوات المراجعة الخارجية، بالإضافة إلى تحليل محتوى المقابلة.

#### الفرع الأول: القيم المضافة المحققة من تطبيق أدوات المراجعة الخارجية:[1]

إن أدوات المراجعة الخارجية لها أثر مباشر وغير مباشر في إضفاء قيمة مضافة على القوائم المالية منها بالشكل الملموس ومنها على المدى البعيد وتبينا لنا إنها من بين أهم الأدوات التي تستخدم في تحقيق القيمة المضافة هي استخدام المعايير بشكل أساسي أثناء القيام لعملية المراجعة وأن يكون المراجع الخارجي أذكى من المحاسبين الذين يكونون في المؤسسة محل المراجعة وسوف يتضح لنا من خلال النظر إلى أمثلة واقعية لاحظناه أثناء دراستنا بالمكاتب الذي زرناها وهي في تقرير وحافظ الحسابات **الحاج ميموني** الملحق رقم(10) اطلعنا على جدول النتائج والميزانية العامة وتقرير الخروج كما هو موضح في الأتي:

**1 ـ جدول النتائج:**

من خلال إطلاعنا على تقرير لمحافظ الحسابات اطلعنا على كيفية إعداد جدول حسابات النتائج والميزانية في جانبيها الأصول والخصوم وجدول خروج النقديات وتعرفنا على طريقة التدقيق والطرق الصحيحة التي يتأكد من خلالها على صحة المعلومات الموجودة فيهم والمثال كما هو موضح في الأتي:

[1] _ من إعداد الطالبتين من المعلومات المقابلة مع المحافظ

TABLEAU DE RESULTAT :

| COMPTE DE RESULTAT/NATURE | | |
|---|---|---|
| LIBELLE | 2018 | 2017 |
| Ventes et produits annexes | 404 969 004,59 | 170 976 146,58 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | |
| Production immobilisée | | |
| Subventions d'exploitation | | |
| **I-PRODUCTION DE L'EXERCICE** | **404 969 004,59** | **170 976 146,58** |
| Achats consommés | -245 004 123,49 | -107 607 148,39 |
| Services extérieurs et autres consommations | -51 708 820,63 | -26 696 500,58 |
| **II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | **-296 712 944,12** | **-134 303 648,97** |
| **III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | **108 256 060,47** | **36 672 497,61** |
| Charges de personnel | -26 953 017,81 | -15 521 352,56 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | -6 264 611,89 | -2 845 952,21 |
| **IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | **75 038 430,77** | **18 305 192,84** |
| Autres produits opérationnels | 844 253,96 | 3 288 694,28 |
| Autres charges opérationnelles | -1 190 896,39 | -3 676,13 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs | -1 147 003,23 | -864 235,29 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | |
| **V- RESULTAT OPERATIONNEL** | **73 544 785,11** | **20 725 975,70** |
| Produits financiers | 476 776,32 | 509 703,37 |
| Charges financières | -474 988,51 | -2 485 334,57 |
| **VI-RESULTAT FINANCIER** | **1 787,81** | **-1 975 631,20** |
| **VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)** | **73 546 572,92** | **18 750 344,50** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | -19 330 336,00 | -4 075 104,54 |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires | | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | **406 290 034,87** | **174 774 544,23** |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | **-352 073 797,95** | **-160 099 304,27** |
| **VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | **54 216 236,92** | **14 675 239,96** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | |
| **IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | |
| **X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | **54 216 236,92** | **14 675 239,96** |

2 ـ الميزانية العامة:

← جانب الأصول:

**BILAN ACTIF :**

| BILAN (ACTIF) | | | | |
|---|---|---|---|---|
| LIBELLE | BRUT | AMO/PROV | NET | NET 2017 |
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | |
| **Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif** | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | 141 000,00 | 113 287,50 | 27 712,50 | 44 362,50 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | |
| Terrains | | | | |
| Bâtiments | | | | |
| Autres immobilisations corporelles | 11 002 107,56 | 6 538 729,16 | 4 463 378,40 | 1 536 900,32 |
| Immobilisations en concession | | | | |
| **Immobilisations encours** | | | | |
| **Immobilisations financières** | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | 1 084 679,38 | | 1 084 679,38 | 1 056 956,87 |
| Impôts différés actif | | | | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | **12 227 786,94** | **6 652 016,66** | **5 575 770,28** | **2 638 219,69** |
| **ACTIF COURANT** | | | | |
| **Stocks et encours** | 66 606 968,20 | | 66 606 968,20 | 31 301 173,03 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | |
| Clients | 30 146 215,07 | | 30 146 215,07 | 21 391 699,99 |
| Autres débiteurs | 16 101 254,76 | | 16 101 254,76 | 3 805 226,20 |
| Impôts et assimilés | 3 969 563,45 | | 3 969 563,45 | 1 267 320,96 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | |
| Trésorerie | 16 667 711,91 | | 16 667 711,91 | 24 033 566,36 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | **133 491 713,39** | | **133 491 713,39** | **81 798 986,54** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | **145 719 500,33** | **6 652 016,66** | **139 067 483,67** | **84 437 206,23** |

← جانب الخصوم:

| BILAN (PASSIF) | | |
|---|---|---|
| LIBELLE | 2018 | 2017 |
| CAPITAUX PROPRES | | |
| Capital émis | 5 000 000,00 | 5 000 000,00 |
| Capital non appelé | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidées (1) | 500 000,00 | 500 000,00 |
| Ecart de réévaluation | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | |
| Résultat net - Résultat net part du groupe (1) | 54 216 236,92 | 14 675 239,96 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | | 12 872 829,12 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | |
| **TOTAL I** | **59 716 236,92** | **33 048 069,08** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | |
| Emprunts et dettes financières | | |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | |
| Autres dettes non courantes | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | |
| **TOTAL II** | | |
| **PASSIFS COURANTS:** | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 43 344 052,67 | 13 255 381,09 |
| Impôts | 17 359 531,12 | 4 604 599,72 |
| Autres dettes | 14 360 611,59 | 11 621 805,10 |
| Trésorerie passif | 4 287 051,37 | 21 907 351,24 |
| **TOTAL III** | **79 351 246,75** | **51 389 137,15** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)** | **139 067 483,67** | **84 437 206,23** |

**3 ـ تقرير الخروج:**

**Procès verbal de caisse**

L'an deux milles Dix Huit le trente et un décembre à quinze heures, nous avons procédé à l'arrêt de notre caisse régie qui présente un solde comptable d'un montant de **539 673.25 DA**

Après comptage, notre caisse physique fait ressortir le détail de monnaie cité ci-dessous :

| NOMBRE | BILLET | MONTANT |
|---|---|---|
| 207 | 2 000,00 | 414000 |
| 110 | 1 000,00 | 110 000 |
| 56 | 200,00 | 11 200 |
| 43 | 100,00 | 4 300 |
| 7 | 20,00 | 140 |
| 3 | 10,00 | 30 |
| TOTAL | | 539 670 |

Notre caisse fait ressortir un excédent de : **-3.25 DA**

**. الفرع الثاني: تحليل محتوى المقابلة**

يتم في هذا الفرع التطرق إلى نتائج المقابلة مع محافظي الحسابات إذ جاءت نتائج المقابلة معبرة على رأي محافظي الحسابات من خلال إجاباتهم على أسئلة المقابلة بعفوية وصراحة دون تحفظ، وهذا لمسناه من خلال إجاباتهم المتمثلة في الأتي:

**ـ نتائج المقابلات مع محافظي الحسابات:**

الأسئلة كانت مرتبة وفق الأتي أنظر الملحق رقم(11) :

تمثل هذا الجانب من الدراسة الميدانية في دور المراجعة الخارجية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال القيام بعدة مقابلات لدى مكاتب محاسبة وذلك عن طريق تسهيل من قبل الجامعة الملحق رقم (12) وذلك بطرح مجموعة من الأسئلة وكانت الإجابات على النحو الأتي :

**ـ أين يكمن أداء المراجعة الخارجية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟**

للوصول إلى تأكيدات معقولة يجب أن تتوفر للمحافظ أو المراجع الخارجي آليات وشروط تساعد على تعزيز أدائه لتقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن أهمها توفير الموارد البشرية المؤهلة والمدربة وتتمتع بالخبرات داخل مكتب المراجعة .

**ـ مامدى إدراك محافظي الحسابات لحيثيات المحاسبة الإبداعية ؟**

لا يوجد هناك فرق مهم في أراء العينة من المحاسبين حول إدراك المدققين لحيثيات المحاسبة الإبداعية وفق التأهيل والخبرة .

**ـ هل يساهم الإطلاع مراجع الحسابات المستمر على أحدث الأساليب والوسائل للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟**

إن الإطلاع المستمر على مستجدات معايير المحاسبة الدولية وكذا تنمية المحاسبة يساهم في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية

**ـ أين يكمن دور مراجع الحسابات في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟**

يكمن دور المراجع الخارجي في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية في تعزيز الثقافة الأخلاقية التي بدورها تقلل من هذه الممارسات .

**ـ هل مراجع الحسابات مسؤول عن اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية ؟**

نعم يكون المراجع الخارجي مسؤولا اتجاه كل من الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها سارية المفعول أو واجباته التي تقتضيها معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة أو بسبب إصدار بيانات مالية غير مطابقة للواقع بالشكل الجوهري .

**ـ هل هناك أثر على المراجع الخارجي نتيجة ممارسة المحاسبة الإبداعية ؟**

يعاقب مدقق الحسابات الذي يصادق على تنظيم ميزانية أي شركة وحسابات أرباحها وخسائرها بصورة غير مطابقة للواقع أو تضمين تقرير مجلس إدارتها أو تقرير مدققي الحسابات وبيانات غير صحيحة أو كتم معلومات واضحات يوجب القانون ذكرها وذلك بقصد إخفاء حالة الشركة الحقيقية عن المساهمين وأصحاب المصالح .

سيتم شرح هذه الإجابات التي تصب حول موضوع دور المراجعة الخارجية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية وهذا بواسطة أشكال هندسية ونسب مئوية .

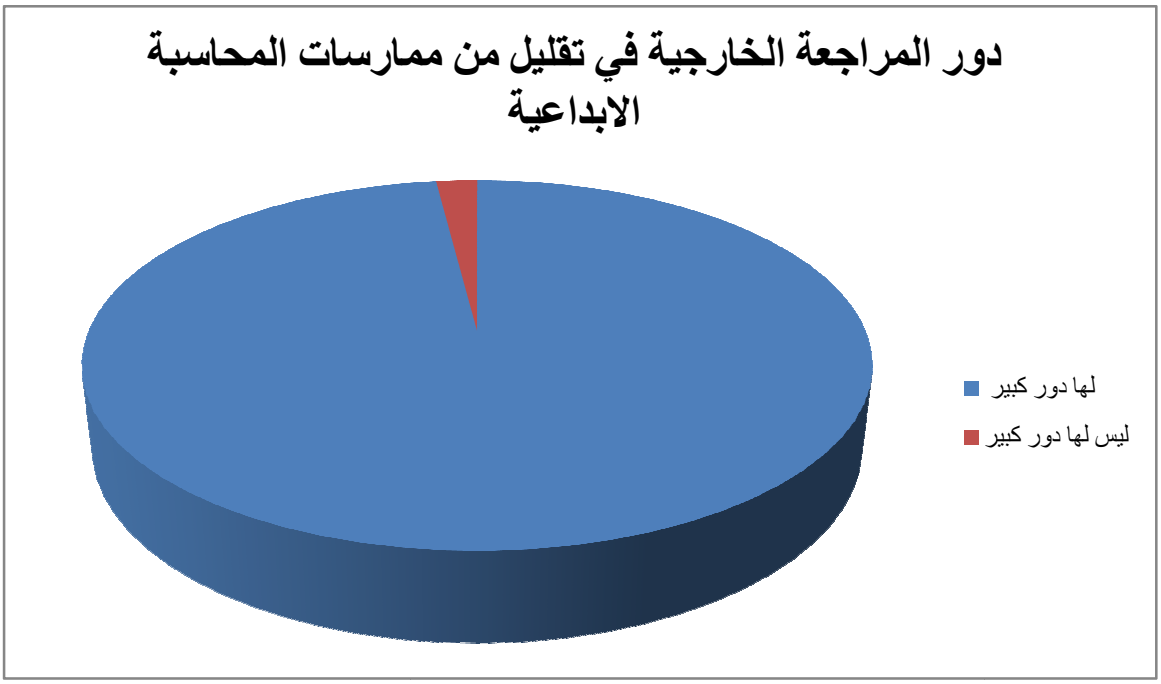


**ـ المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة:**

سنتطرق إلى بعض النتائج والتحليلات التي توصلنا إليها في دراستنا هذه، وكانت كالأتي:

**ـ الفرع الأول: تفسير النتائج وتحليلها:**

بناءا على ما توصلنا له من نتائج، يمكن تفسيرها كما يلي:

1ـ يستخدمون مكاتب المحاسبة الكوادر البشرية المؤهلة لأنهم هم من يحتاجونهم في هذه العملية من أجل اكتشاف الأخطاء والغش بسرعة ويساعدوهم في إنهاء المهام في الآجال المطلوبة؛

2 ـ توظيف عمال ذو مصداقية واحترافية في عملهم ويقومون بتنظيم أعمالهم ووثائق التي بحوزتهم لأن إمكانية تلاعب الموظفين في المستندات والسجلات وكل ما يتعلق بالسنة المالية الماضية من معالجة للبيانات المحاسبية والقوائم المالية الختامية، باعتبارها أن المعلومات التي تنصب عليها المراجعة تعود لسنة مالية انتهت؛

3 يجب أن يكون المراجع أعلى مستوى من المحاسب، فالمحاسب الذي يقوم بتلاعبات أو ممارسات المحاسبة الإبداعية هو على مستوى عال في المحاسبة، لذا يجب أن يقابله من هو أعلى مستوى منه بغرض كشف تلك الممارسات والحد منها.

**ـ الفرع الثاني: ربط النتائج بالفرضيات:**

انطلاقا من الفرضيات المطروحة في مقدمة الدراسة، والنتائج المتوصل إليها سنحاول مقارنتها من خلال النقاط التالية:

- **الفرضية الأولى: تنص هذه الفرضية على أن:**

**" تعتبر المراجعة الخارجية أداة لتقليص ممارسات المحاسبة الإبداعية ".**

إن الإجراءات والطرق والأساليب التي يقوم بها محافظ الحسابات أثناء عملية التدقيق والتي تطرقنا إليها سابقا والتي يتم إتباعها وفقا لضوابط أساسية تؤكد له صحة السجلات القانونية، وتبعا لما قدمناه في دراسة الميدانية من اجراءات وأساليب يجب أن تطبق أثناء عملية المراجعة وأمثلة تعزز مواطن ممارسات المحاسبة الإبداعية.

وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى من خلال أنه: تعتبر المراجعة الخارجية أداة لتقليص ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- **الفرضية الثانية تنص على أن:**

**" للمراجع الخارجي دور مهم في كشف التلاعبات بالحسابات المالية ".**

إن عملية التحقق من مصداقية المعلومات المحاسبية وصحة الحسابات ومصداقيتها وصحة السجلات القانونية لها دور هام في تعزيز مصداقية مهنة المراجع الخارجي أثناء كشف التلاعب بالحسابات المالية، حيث موثوقية المعلومة المقدمة هي العامل الفعال في نجاح المهمة الرئيسية لمستخدمي القوائم المالية سواء الداخليين أو الخارجيين.

وهذا مايثبت صحة الفرضية الثانية من خلال أنه: للمراجع الخارجي دور مهم في كشف التلاعب بالحسابات المالية.

- **الفرضية الثالثة تنص على أن:**

**" جودة المراجعة الخارجية تؤثر على عملية المراجعة الخارجية في مواجهة التلاعبات بالحسابات المالية "**

تعتبر جودة المراجعة مطلبا أساسيا لكافة المستفيدين من مهمة المراجعة فعلى المراجع أثناء عمله أن يراعي في تنفيذ عملية المراجعة أن يتمها بأعلى جودة ممكنة لزيادة المصداقية على تقاريره تطمح إدارة شركات محل المراجعة إضفاء الثقة على قوائمها المالية وخلوها من التلاعبات، مما يتطلب أداء عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة.

**خاتمة الفصل:**

في الآونة الأخيرة أصبح الاهتمام أكثر بمفهوم المحاسبة الإبداعية والتركيز من قبل محاسبين ومحافظي الحسابات والمراجعين الخارجيين وهيئات الرقابة على مايسمى بالمحاسبة الإبداعية وأثار مختلف الخيارات التي تتيحها الأنظمة المحاسبية لعرض القوائم المالية ،فالمحاسبون يستغلون فقط تلك الخيارات لتجميل صورة القوائم المالية حيث لا يتعارض محتواها مع القوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ،حيث أن احتمال وجود أخطاء في المحاسبة وفي السجلات والتسجيلات المرتبطة بها يعتبر أمر عادي وطبيعي بالنظر إلى الكم الهائل من الوثائق للوصول إلى القوائم النهائية أو الختامية ،لتكون جاهزة للاستخدام من قبل أصحاب المصالح ، غير أن في بعض الأحيان هذه الأخطاء تكون مقصودة وقد تصبح سياسة تتبعها الإدارة لتلاعب بالمعلومة المفصح عنها من خلال بعض الممارسات المحاسبية والتي أطلق عليها المحاسبة الاحتيالية ولهذا يجب التصدي لها لأن المحاسبة لها دور كبير في الإثبات ، لذا نجد أنه تم توحيد المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية وتقليل ما أمكن من الخيارات التي توفرها هذه المرجعية في التقييم وعرض المعلومة المالية والمحاسبية .

# الخاتمة

**الخاتمـــــــة:**

تعتبر مهمة المراجعة الخارجية من سبب في صحة وصدق البيانات المالية والمحاسبية، وذلك عن طريق إعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية ومدى عدالتها في تمثيل المركز المالي ونتائج الأعمال للمؤسسة وذلك من طرف محافظي الحسابات الذي يجب عيه أن يكون مستقلا ومحايدا عن المؤسسة وذو كفاءة مهنية وخبرة.

ومن خلال هذا البحث قمنا بإبراز الجوانب العامة المتعلقة بموضوع المراجعة الخارجية حيث وجدنا أنها جد ضرورية لدى مستخدمي القوائم المالية، التي هي الأخيرة تحقق لهم عدة أهداف تتمثل في حماية أصولهم والمحافظة عليها ضد الأخطار وضمان دقة البيانات المحاسبية والمالية، بحيث يمكن الاعتماد عليها وضمان الاستجابة للسياسات الموضوعة من خلال إعداد التقارير المالية. وجاءت دراستنا الميدانية على عينة من مكاتب محافظي الحسابات لتعزيز المفاهيم التي تعرضنا لها في الجانب النظري وكيفية تطبيقها ميدانيا، فالدراسة الميدانية لتلك المفاهيم أكثر تعقيدا، والحديث عن المؤسسة بكل تنظيماتها وفروعها يفسر جانبا من هذا التعقيد، كما سمحت لنا الدراسة بالتعرض إلى موضوع المعالج من زاوية أخرى والاقتراب أكثر من الواقع.

فبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في فصليه، توصلنا إلى جملة من النتائج، مع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

## ❖ النتائج واختبار الفرضيات:

**أ ــ اختبار الفرضيات:** انطلاقا من الجانب النظري والدراسات الميدانية توصلنا إلى مايلي:

**الفرضية الأولى:** والتي تنص على أنه" تعتبر المراجعة الخارجية أداء لتقليص ممارسات المحاسبة الإبداعية "، ولقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الأول، وذلك من خلال دراستنا للمبادئ والمعايير التي تضبط مهنة المراجعة، لأنها مهنة تتمتع بالاستقلالية والنزاهة ومرتبطة بمبادئ ومعايير تحكمها ولابد إتباعها وعدم الحياد عنها.

**الفرضية الثانية:** والتي تنص على أنه" للمراجع الخارجي دور مهم في كشف التلاعب بالحسابات المالية"، ولقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الأول وذلك من خلال دراستنا لكيفية وطريقة التي يعمل بها المراجع الخارجي والمتعلقة بمهنة محافظ الحسابات كما أن هذا الأخير يتمتع بالاستقلالية والنزاهة أثناء أداء عمله.

**الفرضية الثالثة:** والتي تنص على: جودة المراجعة الخارجية تؤثر على عملية المراجعة الخارجية في مواجهة التلاعبات بالحسابات المالية"، لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال دراستنا للفصلين والتي تعرض على أنه عندما يكون للمراجع الخارجي جودة فتعزز الإفصاح والشفافية وإضفاء المصداقية والشرعية للقوائم المالية أثناء عرضها للقوائم والتقارير المالية.

**ب ــ النتائج:**

بعد طرح هذه الأسئلة على عينة من مكاتب محافظي الحسابات توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الإجراءات والأساليب التي يستخدمها المدقق الخارجي إلا أنه لا يستطيع الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية إلا أنه يمكن أن يقلل بنسبة ضئيلة لأنه يوجد عوامل أخرى تساعد على وجود هذه الممارسات ؛

ــ إن مسؤولية كشف الأخطاء والغش والتلاعب من مسؤوليات مراجع الحسابات ؛

ـ يتفق كافة المحافظي على أن مدققي حسابات الخارجيين يتقيدون بإجراء الاختبارات اللازمة للكشف عن أساليب إجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها إدارات الشركات ؛

ـ يساهم المدقق الخارجي في تعزيز الثقافة الأخلاقية التي بدورها تقلل من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؛

ـ حرية اختيار المبادئ المحاسبية من طرف المراجع الخارجي يساهم بصفة كبيرة من استخدام المحاسبة الإبداعية ؛

ـ الإطلاع المستمر لمستجدات الأساليب والمعايير المحاسبية الدولية للمهنيين يقلل من ممارسة المحاسبة الإبداعية تدريجيا ؛

ـ يرى مراجعي الحسابات أن لأساليب المحاسبة الإبداعية تأثير مرتفع في مصداقية القوائم المالية ،بينما يرى المحللين الماليين أن تأثيرها متوسط؛

ـ على محافظ الحسابات السير على طريقة صحيحة تساعد في عملية جمع المعلومات المحاسبية والمالية من أجل إبداء رأيه بشأن المؤسسة.

### ❖ توصيات :

ـ اتخاذ إجراءات صارمة ضد ممارسي المحاسبة الإبداعية وهذا لتفادي تفشي هذه الظاهرة في المؤسسات الاقتصادية وحماية ممتلكات أصحاب المصالح؛

ـ ضرورة تطوير تشريعات والأنظمة التي تنظم عمل المدققين الخارجيين ليتمكنوا من تنفيذ عملية التدقيق باستقلالية ومهنية عالية بعيدا عن تأثير إدارة الشركات؛

ـ الوقوف على نوعية المحاسبين القانونيين على الالتزام وكشف تقارير كل مؤسسات المدقق لها وجميع أشكال التلاعبات المكتشفة؛

ـ إيجاد مرجعية للمحاسبين تتمتع بالاستقلالية لحمايتهم من تدخلات الإدارة التي قد تفرض عليهم تجاوز المتطلبات القانونية والمحاسبية؛

ـ تفعيل دور اللجان المتساوية الأعضاء على مستوى المجلس الوطني للمحاسبة؛

ـ تصنيف مكاتب المراجعة حسب جودة خدمة التدقيق من قبل لجنة مراقبة النوعية.

### ❖ أفاق الدراسة

جاءت الرغبة منا في إثراء الرصيد المعرفي لهذا البحث أن نقترح المواضيع التالية من خلال ماواجهناه في دراستنا:

ـ مامدى فعالية لجان المراجعة في استقلال المراجع الخارجي؛

ـ الآليات المعتمدة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛

ـ دور معايير المراجعة الدولية في المحاولة منها في الكشف عن أساليب المحاسبة الإبداعية؛

ـ مامدى فعالية تقرير محافظ الحسابات على مصداقية القوائم المالية؛

ـ دور المراجعة الخارجية في التقليل من المخاطر؛

ـ أثر نزاهة المراجع الخارجي على نزاهة القوائم المالية.

# قائمة

# المراجع

**قائمة المراجع :**

❖ **الكتب :**

**الكتب باللغة العربية:**

1_ احمد عبد المولى الصباغ، كامل السيد احمد ألعشماوي، عادل عبد الرحمان احمد ، **أساسيات المراجعة ومعاييرها**، جامعة القاهرة ، مصر،2008،

2_ احمد حلمي جمعة ، **مدخل إلى التدقيق الحديث** ، الطبعة الثانية ، دار الصفاء للنشر ، عمان،الاردن، 2005.

3_ أحمد قايد نور الدين ،**كتاب التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية** ،الطبعة الأولى 2015 ،دار الجنان لنشر ،ص 22.

4_ احمد محمد علوان الهلباوي ،إبراهيم جابد السيد أحمد ،**المحاسبة الإبداعية ،سلسلة المحاسبة** ،دار العلم والإيمان لنشر والتوزيع ،دار الجديد لنشر والتوزيع.

**5_** احمد محمد نور, حسن احمد عبيد , شحاتة السيد شحاتة **_ مراجعة الحسابات** _جامعة الإسكندرية 2007 الدار الجامعية .

6_ أحمد نور الدين ،**التدقيق المحاسبي وفق المعايير الدولية ،الطبعة الأولى 2010** ،دار الجنان لنشر والتوزيع ،

7_ السيد أحمد السقا ،نصر محمد جعيصة ،**كتاب المراجعة و خدمات التأكد مدخل متكامل** ،جامعة طنطا ، المغرب،2007.

8_ أمال محمد كمال ،خالد عبد المنعم زكي لبيب ، ثناء عطية فرج ،سمية أمين علي ،**دراسات في المراجعة** ،الطبعة الأولى الاصدار الثاني ،جهاز الكتب بكلية التجارة ،جامعة القاهرة، مصر،2017 2018 .

9_ خالد أمين عبد الله، **كتاب علم تدقيق الحسابات الناحية العلمية والنظرية** , الطبعة الرابعة 2007,دار وائل للنشر والتوزيع، .

10_ زاهر عاطف سواد ،**مراجعة الحسابات والتدقيق ،الطبعة الأولى 2009** ،دار الراية لنشر والتوزيع ،عمان، الأردن.

11_ عبد الفتاح الصحن , **المراجعة بين النظرية والتطبيق**

12_ عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، **أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية**، الدار الجامعية ص ص 42 43

13_ عبيد سعد شريم ،لطف حمود بركات ،**كتاب أصول مراجعة الحسابات الطبعة الثالثة 2011**،الأمين لنشر والتوزيع ،جامعة صنعاء، اليمن.

14_ قاسم محمد الحبيطي ،زياد هاشم يحي ،**كتاب تحليل ومناقشة القوائم المالية.**

15_ كتاب خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة ،بميك ،**منهج المهارات ، المالية والمحاسبة المتقدمة ،الرقابة المالية والتدقيق الداخلي** ،الطبعة الرابعة 2006 ،

16_ لخذاري عبد الجليل ،زين يونس ، **مدخل تحليل مخاطر المراجعة لرفع كفاءة وجودة المراجعة الخارجية.**

17_ محمد التهامي ، **ظواهر المراجعة وتدقيق الحسابات** ، دار الجامعة، الجزائر، 2003

18_ محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث.

19_ محمد بوتين , كتاب **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** , ديوان المطبوعات الجامعية

20_ محمد توهامي طواهر، مسعود صديقي، **كتاب المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري و الممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2005

**21_** محمد فاتح محمود المغربي ، **المراجعة والتدقيق الشرعي**، دار الجنان للنشر والتوزيع

22_ محمد فضل مسعد ،خالد راغب الخطيب ،**دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات ،الطبعة الأولى 2009** ،دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ،جامعة البتراء ،

23_ هادي التميمي, **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**, الطبعة الثالثة 2006 و دار وائل للنشر,جامعة بريطانية.

❖ **مذكرات ورسائل :**

1_نشيدة أحططاش ،**تأثير عوامل جودة التدقيق الخارجي المتعلقة بالمدقق على موثوقية القوائم المالية** ،جامعة سطيف ،الجزائر.

2_ وليد بن كيكي, **واقع مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة** , مذكرة لنيل شهادة الماستر,جامعة أم البواقي,2013 .2014.

3_ هدير محمد نبيل ،وديع يوسف ،**تقييم دور لجان المراجعة في تطبيق قواعد حوكمة الشركات** ،أطروحة ماجستير 2010

4_ معاذ عروج ،**دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة أم البواقي سنة 2015 /2016.

5_ مشيد محمد ،الحد من تأثير المحاسبة الإبداعية ،جامعة الجزائر.

6_ مسعود كسكس ،محمد زرقون ،دور **مراجع الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية الجزائرية** ،2018 ،جامعة غرداية وجامعة قاصدي مرباح ورقلة.

7_ مروة بوقادوم ،**الرقابة الخارجية في الجزائر وأثارها على عدالة القوائم المالية للبنوك التجارية** ،جامعة لبليدة 2 ،

8_ مراد بودباب ،**دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية** ،مذكرة نيل شهادة الماستر ،جامعة جيجيل ـالجزائر.

9_ محمد لمين لعروم, سامية فقير, **تطبيق المدقق الخارجي لمتطلبات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505 الموسوم بالتأكيدات الخارجية في الممارسات المهنية المحلية** ،جامعة محمد بوقره ،بومرداس الجزائر.

10_ محمد دينوري سالمي ،فاطمة علاق ،**دور المراجع الخارجي في الحد من مظاهر المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية** ،جامعة حمة لخضر الواد ـ الجزائر ،

11_ فبال زينب ،ديفني حياة ،**دور التدقيق الخارجي** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة أدرار.

12_ فاتح سردوك ،خليدة عابي ،ابتسام علي حسين ،**إطار مقترح لإعادة رقابة جودة المراجعة بالجزائر في ظل المعيار الدولي لرقابة الجودة 1** ،جامعة الواد ـالجزائر ،الجامعة التقنية الوسطى ـ العراق .

13_ عجلة محمد. **دور الإبداع المحاسبي والمحاسبين في التسيير واتخاذ القرارات**, أطروحة دكتوراه, جامعة البليدة 2009

14_ عبد الرحمان محمد سليمان رواشد, **اثر مخاطر الدعاوي القضائية على سمعة مراجعي الحسابات ومهنة المراجعة** , غزة . فلسطين. مقال.

15_ عادل خالدي، **الإبداع المحاسبي وتأثره بالإستراتيجية المالية للمؤسسة** ،أطروحة دكتورا ،جامعة يحي فارس ـ المدية

16_ سوياد أمينة ،**دور مراجع الحسابات الخارجي في اكتشاف التظليل في القوائم المالية والتقرير عنه** ،جامعة سطيف

**17_** سعيدي فارس ،العرابي حمزة ،**مقال تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على مبدأ الإفصاح المالي في ظل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية** ،جامعة لبليدة.

18_ رشا حمادة, **دور لجان المراجعة ف الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**, قسم المحاسبة كلية الاقتصاد _ مقال.

19_ خالد خمال الجعارات ،دينا سليمان أبو خليفة ،**المحاسبة الإبداعية بين الموثوقية والتلاعب اقتراح نموذج لضوابط ممارسات المحاسبة الإبداعية** ،جامعة الأردن

20_ بن بالقاسم سفيان ،رزقي إسماعيل ،**مقال ممارسات المحاسبة الإبداعية في سياق تبني معايير المحاسبة الدولية.**

21_ أمينة فداوي, دور **ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**, أطروحة دكتوراه,جامعة باجي مختار عنابة.

22_ المولدي محجوب ،محمد الصالح فرجاني ،محمد الصغير عوني ،**فعالية المراجعة الخارجية للقوائم المالية في كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة حمة لخضر ـالواد .

23_ ابتسام شريط, خلود رزاق ليزه, سارة شريف حضرية, **دور حوكمة الشركات في الخد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**, مذكرة ماستر, جامعة الوادي, س 39.

24_ محمد البشير جلول, **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية**،أطروحة الماستر،جامعة أم البواقي,

25_ لخذاري عبد الجليل ،زين يونس ، **مدخل تحليل مخاطر المراجعة لرفع كفاءة وجودة المراجعة الخارجية** ، مقال.

26_ فاتح سردوك ،أحمد نصير ،**إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة ورقابة الجودة في تحقيق جودة المراجعة**، مقال.

**27_** شفيقة بوزيد ،**التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة فرحات عباس . سطيف

28_ زين يونس ،زين عيسى ،**مخاطر مهنة المراجعة على جودة المراجعة** ،دراسة تحليلية لأراء عينة من المراجعين الخارجين في

❖ **ملتقيات :**

1_ الملتقى الوطني **حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** يومي 7/6 ديسمبر 2017 جامعة الشهيد حمة لخضر.

❖ **مجلات :**

**1_** طرق حماد المبيضين ،أسامة عبد المنعم ،**دور المحاسبة الإبداعية في نشؤ الأزمة المالية العالمية وفقدان الموضوعية في البيانات المالية** ،مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية ،العدد الثاني ،2010

2_ اونيس عبد المجيد, زرقواد وسام, **أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة للتلاعب بعناصر القوائم المالية وسبل الحد منها**,المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي.

**المراجع باللغة الأجنبية :**

_Faouerrenard _ **théorie pratique de l'oudit interne édition d'erganisation**_

shah atul K . **Exploring the influences and constraints on creative** _ **accounting in the united kingdom the European accounting review**. May 1998.vol7Issue1.pp 83.84.

# الملاحق

## الملحق رقم :(1)

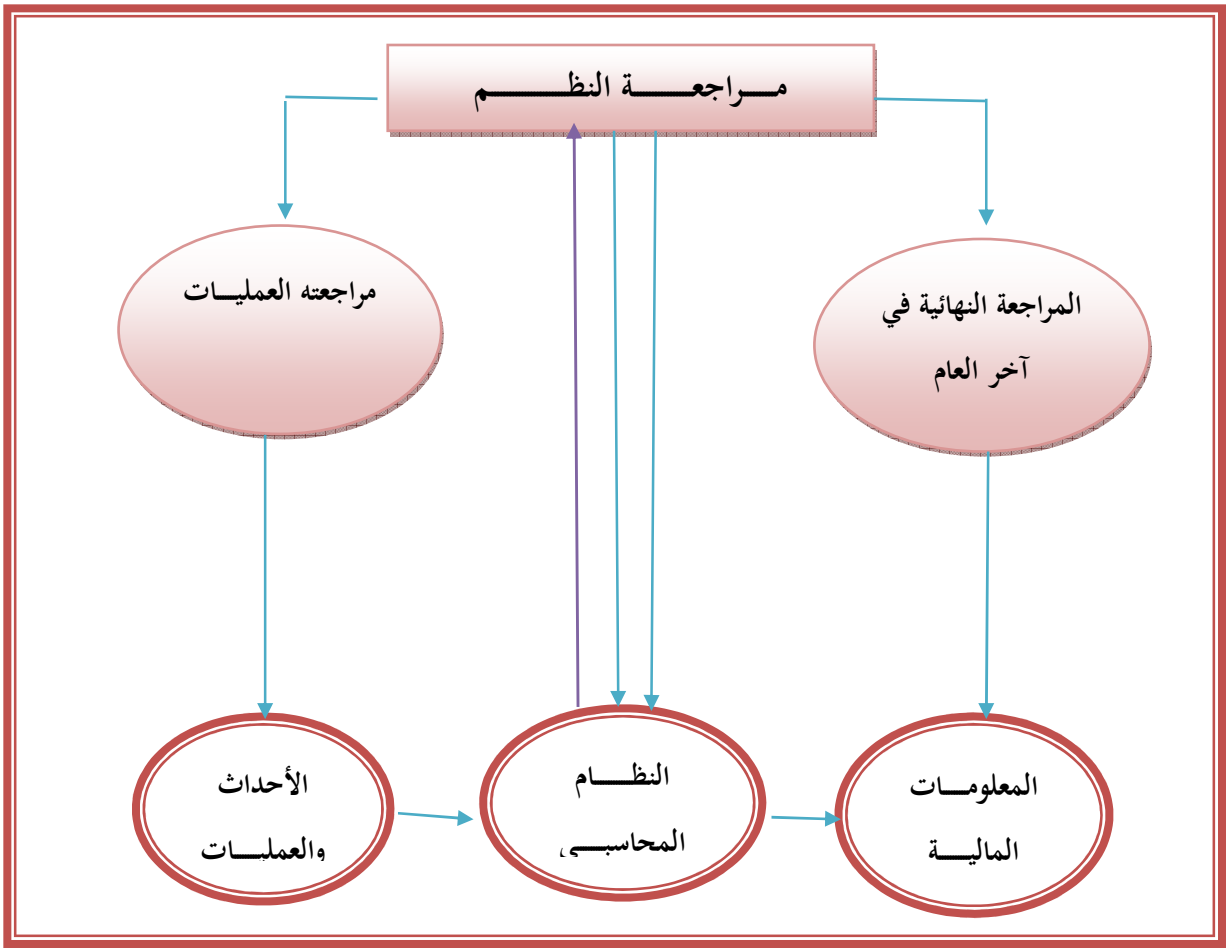


الشكل 1: المراجعة النهائية

ملحق رقم :(2)

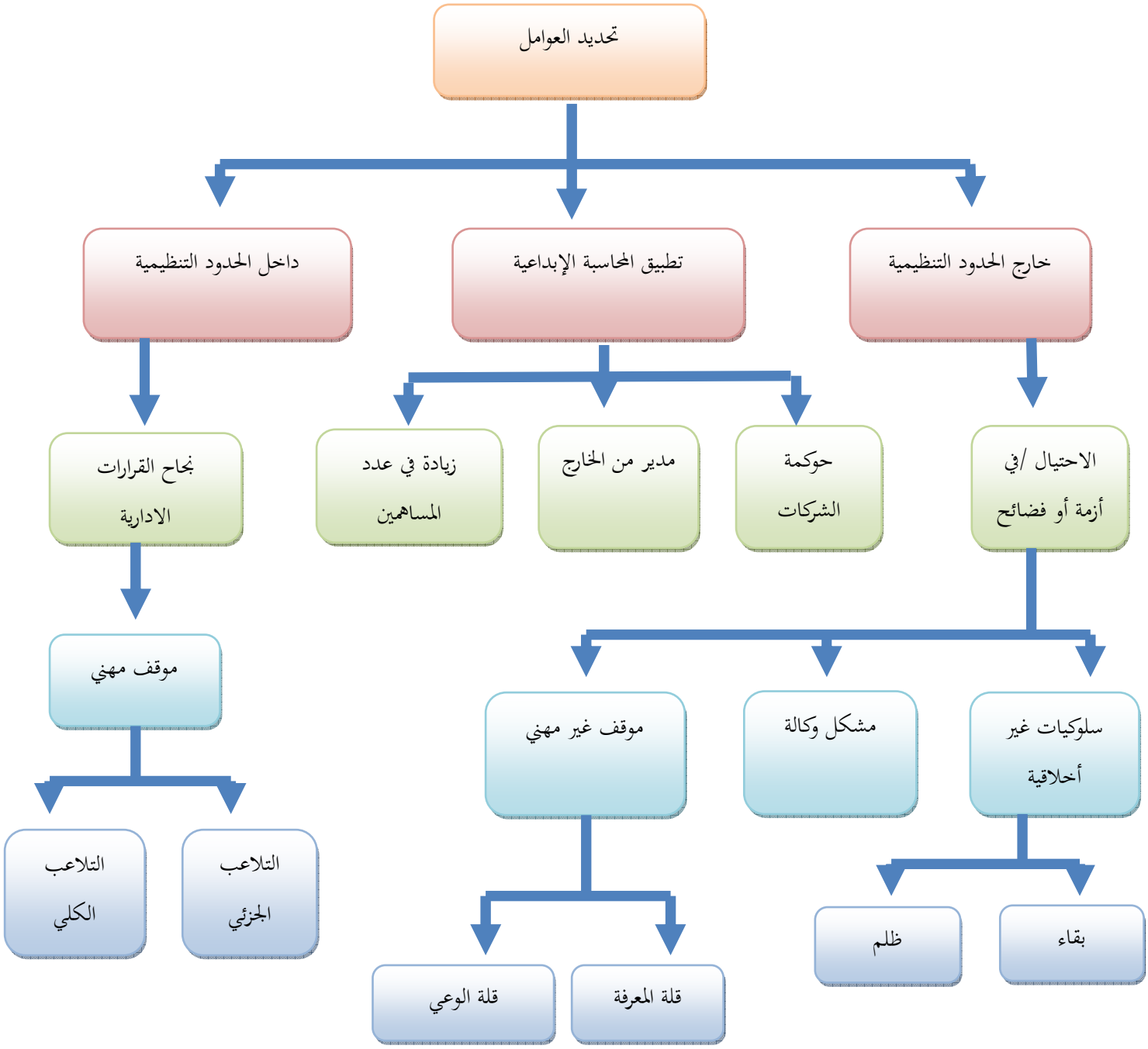


الشكل 2: النموذج ألمفاهيمي من العوامل التي تؤثر في المحاسبة الإبداعية

## الملحق(03)

فاتورة الشراء BI16

IMPORT EXPORT SOLUTIONS

آفاق للإتصالات
منفذ البطحاء مكتب رقم ١٣.
القاهرة ٢٣٣١١
هاتف: ٩٣٦٩٢٥٣٣١٦٦٩
فاكس: ٩٣٦٩٢٧٦٣١٦٦٩

| | |
|---|---|
| مفوتر من طرف:<br>شركة الحاسوب الآلي | المسؤول عن الشراء<br>آفاق للإتصالات<br>هاتف:٩٣٦٩٢٥٣٣١٦٦٩<br>جوال:٥٣٦٩٧٥٣١٦٦٩ |

| | |
|---|---|
| رقم الطلب | PO5 |
| تاريخ الفاتورة | 06/05/2016 |
| تاريخ الاستحقاق | 06/05/2016 |
| المبلغ المستحق | 6.560,00رس |

| المنتج | الوصف | الكمية | السعر | المبلغ |
|---|---|---|---|---|
| ماوس كمبيوتر لاسلكي | جينيوس ماوس | 1 | 60,00رس | 60,00رس |
| قرص صلب خارجي | بسعة تخزين ثلاثة تيرابايت | 1 | 500,00رس | 500,00رس |
| جهاز ابل ماك بوك | جهاز ابل ماك بوك ١٨١٨.ويندوز ٧ | 1 | 6.000,00رس | 6.000,00رس |

| | |
|---|---|
| المجموع الجزئي: | 6.560,00رس |
| المجموع: | 6.560,00رس |
| مدفوعة: | 0,00رس |
| **الرصيد المستحق:** | **6.560,00رس** |

**الشكل 3: فاتورة شراء**

## الملحق04

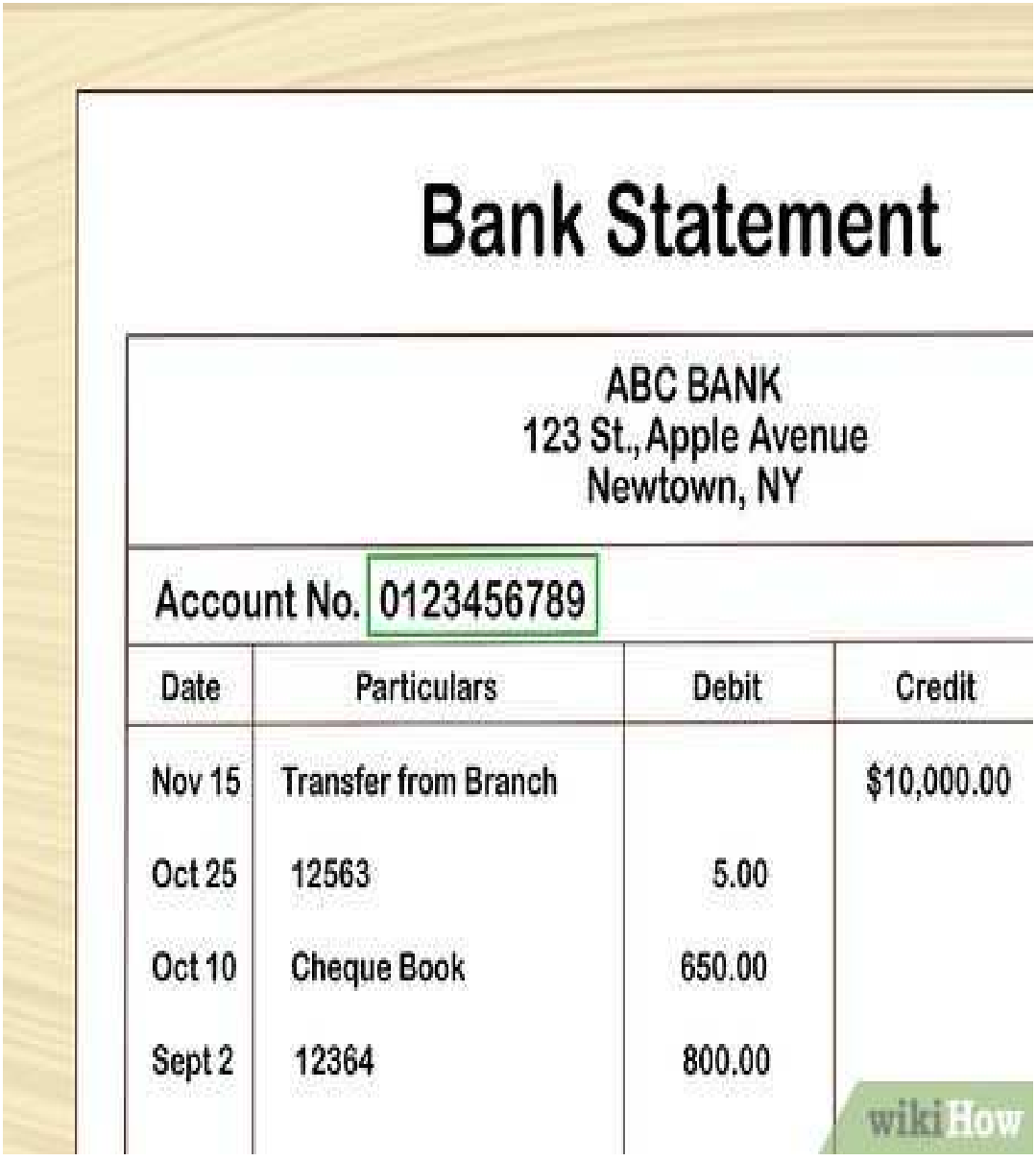

# Bank Statement

ABC BANK
123 St., Apple Avenue
Newtown, NY

Account No. 0123456789

| Date | Particulars | Debit | Credit |
|---|---|---|---|
| Nov 15 | Transfer from Branch | | $10,000.00 |
| Oct 25 | 12563 | 5.00 | |
| Oct 10 | Cheque Book | 650.00 | |
| Sept 2 | 12364 | 800.00 | |

wikiHow

الشكل 4:الكشوفات البنكية

## الملحق 05

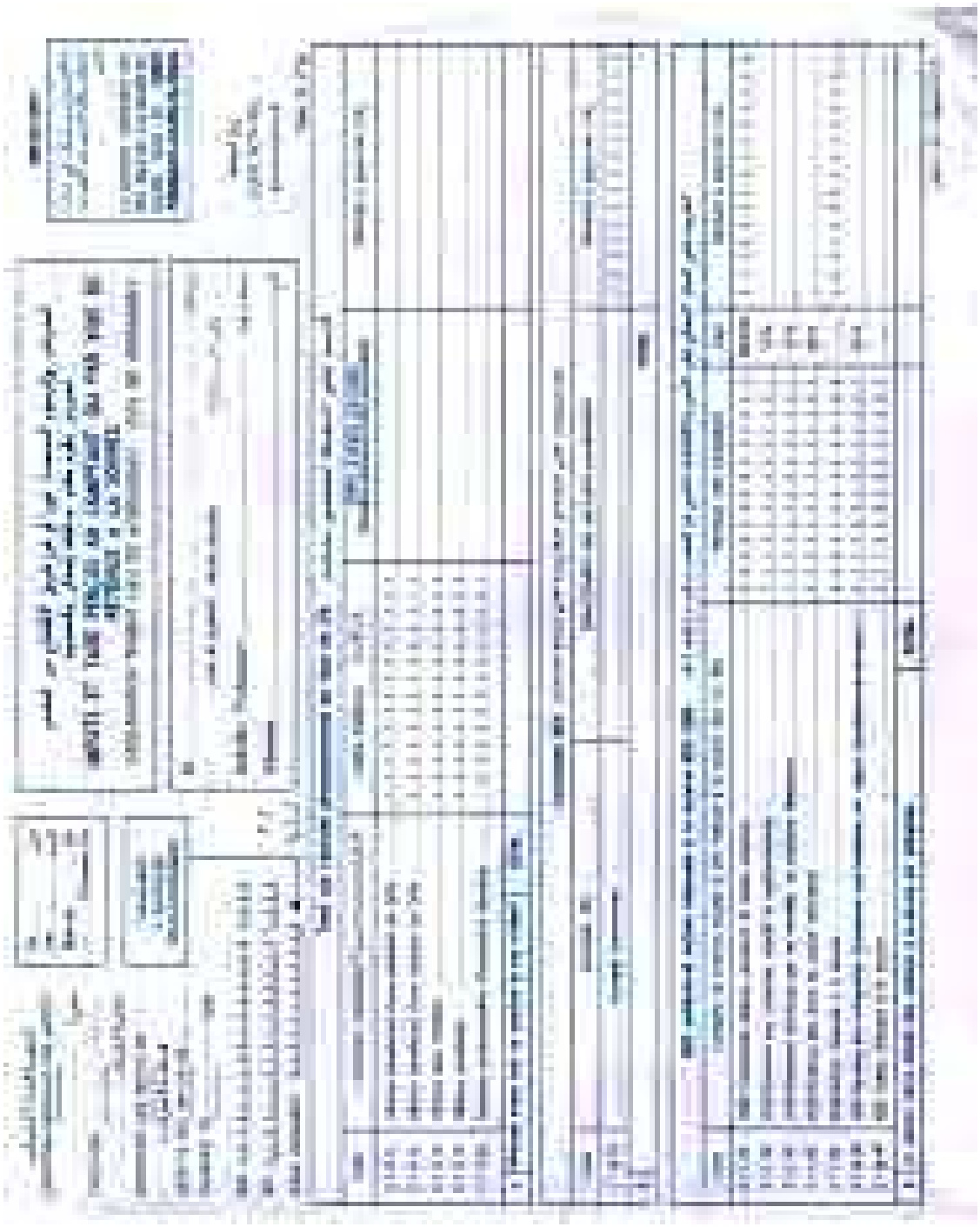

**الشكل 5:وثيقة التصريح لدى مصلحة الضرائب**

## الملحق 06

تصريح بالعمل والجولان لفائدة الحرفيين وأصحاب المهن الصغرى

☐ خلال الأيام الفردية ☐ خلال الأيام الزوجية

الإسم:..... اللقب: .....

رقم بطاقة التعريف الوطنية: .....قطاع النشاط: .....

المعرّف الجبائي: .....

عنوان المسكن: .....

عنوان العمل: .....

قائمة العمّال:

| ع/ر | الإسم واللقب | رقم بطاقة التعريف الوطنية |
|---|---|---|
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |

إني الممضي أسفله .....أشهد بصحة المعطيات المضمنة بهذا التصريح وألتزم بشروط الصحة والسلامة المستوجبة للوقاية من وباء الكورونا مثلما وردت بالدليل الخاص بكل المهن المتوفر بموقع الواب لوزارة الشؤون الإجتماعية.

الإمضاء

ركن خاص بالإدارة

تصريح بالعمل والجولان لفائدة الحرفيين وأصحاب المهن الصغرى

☐ خلال الأيام الفردية ☐ خلال الأيام الزوجية

الإسم:..... اللقب: .....

☐ صاحب المهنة أو الحرفي ☐ الأجير

رقم بطاقة التعريف الوطنية: .....المهنة: .....

عنوان العمل: .....

الختم والإمضاء

Scanné avec CamS

الشكل 6:وثيقة التصريح بالعمال

## الملحق 07

RECTO

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء

CASNOS

التصريح السنوي بالنشاط و وعاء الاشتراك

المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 15-289 المؤرخ في 14 نوفمبر 2015

المرسل إليه

المرسل

رقم التسجيل

الوكالة الولائية :

الاسم :
اللقب :
النشاط :
عنوان النشاط :
العنوان التفصيلي :

حتى يتسنى لمصالحنا حساب اشتراك الضمان الاجتماعي لسنة ، نطلب منكم ملأ هذه الاستمارة و موافاتنا بالمعلومات المتعلقة بممارسة نشاطكم و وعاء حساب الاشتراك لسنة .

آخر أجل للقيام بهذا التصريح :

المديرية

تنبيه: في حالة عدم التصريح بوعاء الاشتراك في الآجال المحددة أعلاه، فسيتم تحديد مبلغ الاشتراك، بصفة موقتة.

أنا الممضي أسفله السيد (ة) : ، المنتسب إلى الضمان الاجتماعي لغير الأجراء، تحت رقم التسجيل المبين أعلاه، أصرح بشرفي بما يلي : (1)

| | |
|---|---|
| بداية النشاط (يرفق هذا التصريح بوثيقة البدء) | أصرح بممارسة النشاط : ابتداء من تاريخ : . |
| توقيف النشاط (يرفق هذا التصريح بوثيقة البدء) | أصرح بالتوقف عن ممارسة أي نشاط مهني لحسابي الخاص بتاريخ : . |
| وعاء الاشتراك | أصرح وعاء الاشتراك المقدر بمبلغ : دج كأساس يعتمد في حساب اشتراك سنة . |
| نسبة الاشتراك 15 % | يحدد مبلغ الاشتراك بتطبيق نسبة 15 % على وعاء الاشتراك المصرح به أعلاه |
| أجل الدفع | آخر أجل لدفع الاشتراك : . (2) |

حرر بـ في . توقيع المعني

(1) المادة 220 من قانون العقوبات: كل شخص ارتكب تزويرا بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة 216 في محررات عرفية أو شرع في ذلك يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات و بغرامة من 500 إلى 2.000 دج.

(2) المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 15-289 المؤرخ في 14 نوفمبر 2015 يتعلق بالضمان الاجتماعي للأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص.

VERSO

الشكل 7:التصريح لدى الضمان الاجتماعي

## الملحق 08

### تقرير مراجعة الحسابات

في إطار مهمة المراجعة التي كلفنا بها ، لقد فحصنا حالة استعمالات الإعانة ( أو الإعانات) الممنوحة **الجمعية الدينية لمسجد علي بن أبي طالب بالكفايفية اولاد ابراهيم** للسنة المالية من**2018/01/01**إلى **2018/12/31**

تم الفحص الذي قمنا به حسب قواعد المهنة وطبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها .لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 01- 351 المؤرخ في 24 شعبان عام 1422 الموافق ل 10 نوفمبر سنة 2001 والمتضمن تطبيق أحكام المادة 101 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 والمتعلقة بكيفية مراقبة استعمال إعانات الدولة او الجماعات المحلية للجمعيات والمنظمات.

يكمن هذا الفحص في مراجعة استعمال الإعانة أو (الإعانات ) الممنوحة للجمعية نقدا/عينا باستخدام المراقبات حسب البيانات بالإثبات وبفحص تحليلي وبإجراء محادثات مع الهيئة الإدارية والمعلومات المحصل عليها من الغير.

عقب انتهاء أعمالنا، لم نسجل أي مخالفة للنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها أو أي عنصر يطرح مسألة تطابق النفقات مع الأهداف التي منحت من أجلها هذه الإعانة أو (الإعانات) عند نهاية السنة المالية

تفصيل الإعانة (أو الإعانات) المستلمة من تبرعات أهل الدوار والمساهمين **للجمعية الدينية لمسجد علي بن أبي طالب بالكفايفية اولاد ابراهيم** بمبلغ نقدي إجمالي قدره **239 730.00 دج** ومبلغ قدره **لاشيء** عينا مع الاستعمالات التي تمت والملحقة بهذا التقرير

**ملاحظة :** تمت المصادقة على هذا التقرير بتحفظ مع إرفاق تقرير مفصل بالملاحظات.

حررب: **المديـــــة**

في :2019/01/31

محافظ الحسابات: **سعيد شيرود**

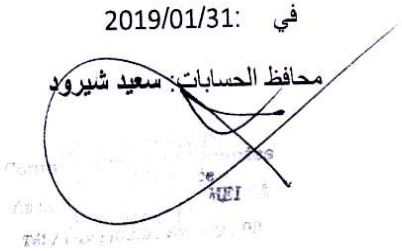

**الشكل 8:تقرير محافظ الحستبات**

**الملحق رقم:9**

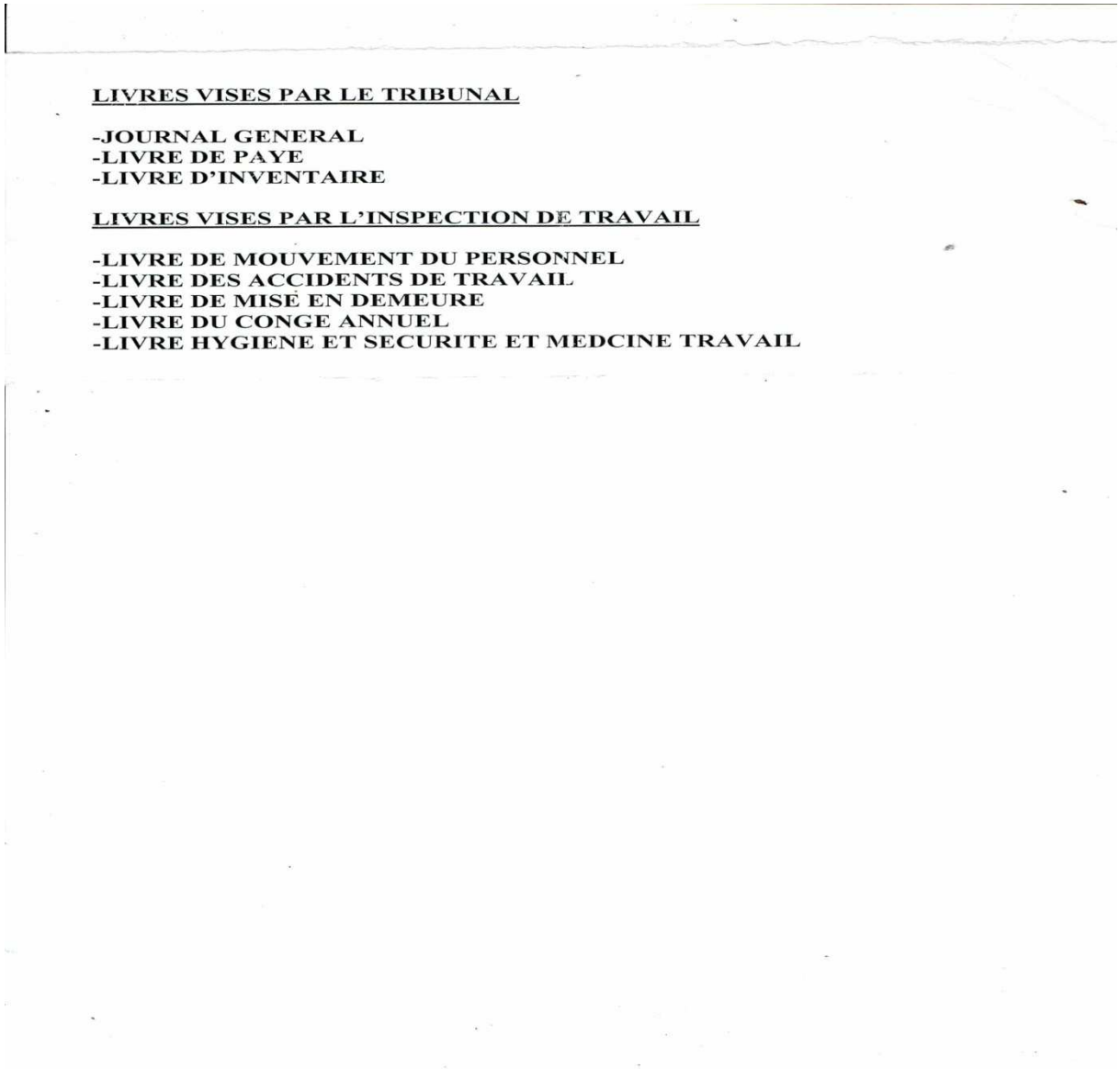

**LIVRES VISES PAR LE TRIBUNAL**

-JOURNAL GENERAL
-LIVRE DE PAYE
-LIVRE D'INVENTAIRE

**LIVRES VISES PAR L'INSPECTION DE TRAVAIL**

-LIVRE DE MOUVEMENT DU PERSONNEL
-LIVRE DES ACCIDENTS DE TRAVAIL
-LIVRE DE MISE EN DEMEURE
-LIVRE DU CONGE ANNUEL
-LIVRE HYGIENE ET SECURITE ET MEDCINE TRAVAIL

الشكل السجلات القانونية

**الملحق رقم:10**

**EL HADJ MIMOUNI**

**COMPTABILITE - AUDIT- COMMISSARIAT AUX COMPTES**
**EXPERTISES JUDICIAIRES**

Alger, le 26/06/2019

**Messieurs Les Associés**
**De SARL GEMAPRO**
**Domaine Tamak lot. 449 Bis**
**Beau Lieu Oued Smar Alger**

**Objet :** Rapport de commissariat l'exercice 2018

Messieurs,

En application du mandat de commissariat aux de comptes de votre société que vous m'avez confié, j'ai l'honneur de vous communiquer le présent rapport de l'exercice 2018

Ce rapport comprend :
1°l'attestation de certification
2°Le rapport général comportant l'examen des comptes
3°Le rapport spécial
4°Les annexes

Nous vous en souhaitons bonne réception.

Veuillez agréer, Messieurs Les Associés, l'expression de mes sincères salutations.

**EL HADJ MIMOUNI**

2

**شكل : تقرير محافظ الحسابات**

**الملحق رقم:11**

**جامعة قاصدي مرباح**

استمارة المقابلة

**ـ أخي الموظف أختي الموظفة:**

يشرفنا أن أضع بين أيديكم هذه الاستمارة الخاصة بالمقابلة التي تدخل ضمن متطلبات انجاز مذكرة ماستر في المحاسبة والجباية المعمقة بعنوان الإبداعية: **دور المراجعة الخارجية في التقليل من ممارسات المحاسبة** ة، وأحيطكم علما أن إجاباتكم تحظى بالأهمية وتحاط بسرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي، وأشكركم على التعاون معنا.

ـ الرجاء من سيادتكم الإجابة بدقة على الأسئلة الموالية:

**المراجعة الخارجية:** تعتبر مراجعة الحسابات أحد العلوم الاجتماعية التي تلعب دورا بارزا في الإدارة الاقتصادية للوحدات والموارد المملوكة للمجتمع ، وتساعد المراجعة على زيادة ودعم الثقة في القوائم المالية ،وبالتالي فهي تعتبر عاملا مهما في زيادة الاستثمارات وتوسيع سوق الأوراق المالية .

**المحاسبة الإبداعية:** تعرف المحاسبة الإبداعية بأنها اختيار واستخدام وتغير السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والممارسات المحاسبية الخاطئة في التأثير على المعلومات المحاسبية.

**من إعداد:**

- أمال فتح الله
- مروة أولاد سالم

**إشراف الأستاذ:**

د/ محمد الهلة

أسئلة المقابلة:

**_ أين يكمن أداء المراجعة الخارجية في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟**

**_ مامدى إدراك محافظي الحسابات لحيثيات المحاسبة الإبداعية ؟**

**_ هل يساهم الإطلاع مراجع الحسابات المستمر على أحدث الأساليب والوسائل للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟**

**_ أين يكمن دور مراجع الحسابات في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟**

**_ هل مراجع الحسابات مسؤول عن اكتشاف أساليب المحاسبة الإبداعية ؟**

**_ هل هناك أثر على المراجع الخارجي نتيجة ممارسة المحاسبة الإبداعية ؟**

**الشكل: أسئلة المقابلة**

الملحق رقم 12

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Kasdi Mer bah – Ouargla
Faculté des Sciences Economiques, des Sciences Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des sciences financières et comptabilité

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الرقم: 501 /ق ع م م/2021 ورقلة في: 05 أفريل 2021

إلى من يهمه الأمـــــر

## الموضوع: طلب تقديم تسهيلات

تحية طيبة وبعد.

في إطار التعاون بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، وبغية انجاز طلبتنا للبحوث والدراسات الميدانية المتعلقة بمذكرات تخرجهم، نلتمس من سيادتكم تقديم تسهيلات لطلبتنا ومنحهم المعطيات اللازمة التي تهمهم ، مع الحرص على مرافقتهم وتوجيههم أثناء فترة إجراء الدراسة الميدانية لبحوثهم .

**أسماء الطلبة** :

1- أولاد سالم مروة .2- فتح الله أمال

**المستوى :** ..ثانية ماستر . **التخصص:** محاسبة وجباية معمقة .

نحن على يقين بأنكم ستبذلون الجهد الكافي في إطار ما يسمح به القانون لتقديم التسهيلات الضرورية لطلبتنا.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام والشكر

المؤسسة المستقبلة

رئيس قسم العلوم المالية و المحاسبة
رئيس قسم مساعد بقسم العلوم المالية و المحاسبة
مكلف بمتابعة التدرج و البحث العلمي
الأستاذ: عبد القادر دشاش

العنوان: حي النصر، ورقلة 30000، الجزائر / هاتف.فاكس 029.60.82.10 (00213)
البريد الإلكتروني E-mail: dsfc.ukmo@gmail.com

**الشكل 12:التسهيل الجامعي**

# الفهرس

| العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | I |
| الشكر والتقدير | II |
| الملخص | III |
| قائمة المحتويات | V |
| قائمة الجداول | VI |
| قائمة الأشكال البيانية | VII |
| قائمة الملاحق | VIII |
| قائمة الاختصارات والرموز | IX |
| المقدمة | أ |
| تمهيد | ب |
| الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية | |
| المبحث الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية | 3 |
| المطلب الأول: مفاهيم المراجعة الخارجية | 3 |
| الفرع الأول: اللمحة التاريخية المراجعة الخارجية | 3 |
| الفرع الثاني: مفهوم المراجعة الخارجية | 5 |
| الفرع الثالث: أشكال المراجعة الخارجية | 6 |
| الفرع الرابع: أهداف المراجعة الخارجية | 8 |
| المطلب الثاني: أهمية والعوامل والمبادئ المتحكمة في المراجعة الخارجية | 9 |
| الفرع الأول: أهمية المراجعة الخارجية | 9 |
| الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في جودة المراجعة | 10 |
| الفرع الثالث: أنواع مخاطر المراجعة الخارجية | 10 |
| الفرع الرابع: مبادئ المراجعة الخارجية | 13 |
| المطلب الثالث: معايير وفروض ومحددات المراجعة الخارجية | 14 |
| الفرع الأول: معايير المراجعة | 15 |
| أولا: أنواع معايير المراجعة الخارجية | 15 |
| ثانيا: إسهامات دولة الجزائر في تطوير مهنة المراجعة | 15 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني: فروض المراجعة | 17 |
| الفرع الثالث: محددات المراجعة | 17 |
| المبحث الثاني: الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية | 19 |
| المطلب الأول: مفاهيم حول المحاسبة الإبداعية | 19 |
| الفرع الأول: مفهوم المحاسبة الإبداعية | 19 |
| الفرع الثاني: عوامل ظهورها | 20 |
| الفرع الثالث: مجالات المحاسبة الإبداعية | 21 |
| المطلب الثاني: مختلف جوانب المحاسبة الإبداعية | 21 |
| الفرع الأول: أشكال المحاسبة الإبداعية | 21 |
| الفرع الثاني: دوافع المحاسبة الإبداعية | 22 |
| الفرع الثالث: حيل المحاسبة الإبداعية | 23 |
| المطلب الثالث: أثار المحاسبة الإبداعية وممارسات والأساليب المستخدمة | 23 |
| الفرع الأول: أثار المحاسبة الإبداعية | 23 |
| الفرع الثاني: ممارسات المحاسبة الإبداعية | 24 |
| الفرع الثالث: الأساليب المستخدمة | 26 |
| أولا: اجراءات أساليب المحاسبة الإبداعية | 26 |
| ثانيا: أساليب الحد من المحاسبة الإبداعية | 27 |
| الفرع الرابع: دور المراجعة في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية | 28 |
| المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية | 29 |
| المطلب الأول: الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل | 29 |
| المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع | 31 |
| المطلب الثالث: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف | 32 |
| الفرع الأول: أوجه التشابه | 32 |
| الفرع الثاني: أوجه الاختلاف | 32 |
| الفصل الثاني: الدراسة الميدانية | |
| المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة | 36 |
| المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة | 36 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول: المنهجية المتبعة | 36 |
| الفرع الثاني:مجتمع الدراسة وعينتها | 36 |
| أولا: مجتمع الدراسة | 36 |
| ثانيا: عينة الدراسة | 36 |
| المطلب الثاني: الأدوات المستعملة في الدراسة | 40 |
| الفرع الأول: الأدوات المستعملة في جمع المعلومات | 40 |
| أولا: بعض الأمثلة المعدة من طرف المحافظ بن داود | 41 |
| ثانيا: عرض تقارير محافظ الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية | 41 |
| المبحث الثاني: النتائج والمناقشة | 48 |
| المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة | 48 |
| الفرع الأول: القيم المضافة المحققة من تطبيق المراجعة الخارجية | 48 |
| الفرع الثاني: تحليل محتوى المقابلة | 52 |
| المطلب الثاني: مناقشة النتائج | 53 |
| الفرع الأول: تفسير النتائج وتحليلها | 53 |
| الفرع الثاني: ربط النتائج بالفرضيات | 53 |
| خلاصة الفصل | 55 |
| الخاتمة | 57 |
| المصادر المراجع | 58 |
| الملاحق | 64 |
| الفهرس | 78 |